# رَدُّ الأَشْيَاءِ إِلَى أُصُوْلِهَا فِي العَرَبِيَّةِ

## طُرُقُهُ وَمَسَائِلُهُ


للدكتور

**يحيى كمال حلمي السيد عيسى**

المدرس بقسم اللغويات بكلية اللغة العربية بالقاهرة ،

جامعة الأزهر

## بسم الله الرحمن الرحيم

## المقدّمة

الحمد لله الذي أنزل على عبده الكتاب ولم يجعل له عوجًا ، والصلاة والسلام على رسول الله – صلى الله عليه وسلم – ، أفضل من أُرْسِلَ إلى البشرية ، وخير من نطق بالعربية ، اللهم بارك عليه ، وعلى آله ، وصحبه ، والتابعين لهم بإحسان إلى يوم الدين .... وبعد .

فالدارس لكتب التراث من نحو وصرف ولغة كثيرًا ما يقرأ عبارةَ : ( ردّ الشيء إلى أصله ، أو ردّ الأشياء إلى أصولها ) تتردد في ثنايا المسائل النحوية والصرفية المختلفة ، وهذا الرد له طرق متعددة يُسْتَدَلُّ بها على الأصل المستعمل ، ومنها : الإضمار ، والإضافة ، والتثنية ، والجمع ، والتصغير، والإسناد ، والمصدر ، والماضي ، والمضارع، والنسب ، والوصل، والضرورة ، وكل طريق له فروعه ومسائله في العربية كما سيأتي إن شاء الله .

ومما دفعني إلى اختيار هذا الموضوع :

١ – أن رد الأشياء إلى أصولها ظاهرة تستحق الدراسة ؛ إذ نصّ عليها المتقدمون من النحاة في مؤلفاتهم ، وكذا المتأخرون منهم ، قال سيبويه: " باب ما ترده علامةُ الإضمار إلى أصله " [١] ، وقال السيوطي : " الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وهذه القاعدة متفق عليها " [٢] .

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢ ، ٣٧٧ .

(٢) الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ .

٢ – الوقوف على الطرق المتعددة التي استُدِل بها على أصل الشيء المستعمل .

٣ – تتبع مسائل تلك الظاهرة وجمعها ودراستها دراسة تفصيلية .

وقد سميت هذا البحث : ( رَدّ الأَشْيَاءِ إِلَى أُصُوْلِهَا فِي العَرَبِيَّةِ – طُرُقُهُ وَمَسَائِلُهُ ) .

واقتضى موضوع الدراسة أن يكون في سبعة مباحث بعد التمهيد ، وهي : المبحث الأول : الإضمار ، والمبحث الثاني : الإضافة والألف واللام ، والمبحث الثالث : التثنية ، والمبحث الرابع : الجمع والتصغير ومعهما طرق أخرى ، والمبحث الخامس : النسب ، والمبحث السادس الضرورة ، والمبحث السابع : الوصل.

ثم تأتي الخاتمة ، ويتلوها ثبت بأهم المصادر والمراجع ، وثبت بمحتوى البحث .

واللهَ – تعالى – أسألُ أن يهديني إلى الصواب ، إنه هو الكريم الوهاب.

## التمهيد

## حديثي في هذا التمهيد عن أمرين :

الأول : معنى الأصل والفرع .

والثاني : الرد إلى الأصل ببيان المراد به ، وعبارات تؤدي معنى الرد إلى الأصل .

## أولًا : معني الأصل والفرع .

(الأَصْلُ) في اللغة له معانٍ ، منها : أَسَاسُ الشَّيْءِ [١]، وأَسفل كُلِّ شَيْءٍ ، وَجَمْعُهُ (أُصُول) ، وأَصُلَ الشيءُ : صَارَ ذَا أَصل ، وَكَذَلِكَ تَأَصَّلَ ، وَيُقَالُ : اسْتَأْصَلَتْ هَذِهِ الشجرةُ ، أَي ثَبَتَ أَصلها ، ورجل أصيل : أي له أصل وأنّه ثابت الرأي عاقل، ورأي أصيل: أي له أصل[٢] ، وأصلُ الشيء : قاعدته[٣].

والفرع في اللغة : أعلى كل شيء ، والجمع (فُرُوعٌ) ، وفَرَعَ الشيء يَفْرَعُه فَرْعا وفُرُوعا وتَفَرَّعَهُ : علاه ، وفَرَعَ القوم وتَفَرَّعَهُم : فاقهم ، الفَرَعَةُ رأس الجبل وأعلاه خاصة ، وجمعها (فِرَاعٌ) [٤] .

---

(١) ينظر : معجم مقاييس اللغة مادة ( أ ص ل ) ١٠٩/١.

(٢) ينظر : لسان العرب مادة ( أ ص ل ) .

(٣) ينظر : مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني ٣٣/١.

(٤) ينظر : لسان العرب مادة (ف ر ع ) .

"وإذا كان الأصل أسفل كل شيء ، والفرع أعلاه ، فالعلاقة بينهما الإتمام بجعل الشيء تام الأجزاء والتفاصيل إلا أن الفرع بوصفه الجزء العلوي من الشيء والمتمم له لا يستقل بنفسه عن الأصل غالبا .

ويرتبط الأصل مع الفرع بعلاقة الاحتياج أو الافتقار ، فالفرع مفتقر إلى الأصل افتقار غصن الشجرة إلى جذرها ، كما نلمح في الأصل دلالة على الثبوت والرسوخ في حين يتجدد الفرع ويتعدد ويتغير " [١] .

والأصل اصطلاحًا هو : " في الكلام هو الْحَقِيقَة أَي: الْكثير الرَّاجِح ، وَالْأَصْل فِي الْمُعَرّف بِاللَّامِ هُوَ الْعَهْد الْخَارِجِي ، وَتَخَلُّف الأَصْل فِي مَوضِع أَو موضِعين لَا يُنَافِي أصالته ، وَحمل الْمَفْهُوم الْكُلِّي على الْمَوْضُوع على وَجه كلي بِحَيْثُ ينْدَرج فِيهِ أَحْكَام جزئياته يُسمى أصلا وَقَاعِدَة ، وَحمل ذَلِك الْمَفْهُوم على جزئي معِين من جزئيات مَوْضُوعه يُسمى فرعا ومثالا ، وَالْأُصُول من حَيْثُ إِنَّهَا مبْنى وأساس لفرعها سميت قَوَاعِد"[٢].

أو " هو أولى حالات الحرف أو الكلمة قبل أن يطرأ عليهما أي تغيير، كأن يقال : إن أصل الألف في (قال) واو ، وأصلها في (باع) ياء .... وقد يستعمل مثل هذا التعبير في الأحكام المختلفة من ترتيب أو حذف ، كقولهم مثلا : الأصل في المفعول أن يتأخر عن الفاعل وقد يتقدم ، والأصل في الأخبار أن تؤخر عن مبتدآتها وقد تتقدم " [٣] .

---

[١] نظرية الأصل والفرع في النحو العربي للدكتور / حسن الملخ ص ٧٥ .

(٢) الكليات ص ١٢٢ .

[٣] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١١ .

أو " هو ما يكون عليه القياس ، أو الأسبقية في المرتبة " [١] .

والفرع اصطلاحًا : " ما كان جزءًا من الأصل ، أي : أنه متفرع عنه"[٢] .

ومما ذكره النحاة من الأصول والفروع :

- قولهم : " مَذْهَب الْبَصرِيين [٣]أَن الْإِعْرَاب أصل فِي الْأَسْمَاء فرع فِي الْأَفْعَال ؛ لِأَن الِاسْم يقبل بِصِيغَة وَاحِدَة مَعَاني مُخْتَلفَة وَهِي : الفاعلية والمفعولية وَالْإِضَافَة ، فلولا الْإِعْرَاب مَا علمت هَذِه الْمعَانِي من الصِّيغَة ، وَذَلِكَ نَحْو : ( مَا أحسن زيدًا ) بِالنّصب فِي التَّعَجُّب ، وبالرفع فِي النَّفْي ، وبالجر فِي الِاسْتِفْهَام ، فلولا الْإِعْرَاب لوقع اللّبْس ، بِخِلَاف الْفِعْل فَإِن الإلباس فِيهِ لَا يعرض ؛ لاخْتِلَاف صيغه باخْتلَاف الْمعَانِي"[٤].

- وقولهم : " والتنكير أصل في الأسماء والتعريف فرع عليه "[٥].

- وقولهم : " فالاسمُ المفرد هو الأصلُ ، والجملةُ فرعٌ عليه " [٦].

وهناك جملة كبيرة من الأصول ذكرها أبو البقاء في الكليات [٧] .

---

[١] المعجم المفصل في النحو العربي ١/١٧١ .

[٢] معجم المصطلحات النحوية والصرفية ص ١٧٠ .

[٣] ينظر : التبيين عن مذاهب النحويين ص ١٥٣ .

[٤] الهمع ١/٦٢ ، والكليات ص ١٢٨ .

(٥) نتائج الفكر ص ١٦٩ .

(٦) شرح المفصل لابن يعيش ١/٢٢٩ .

(٧) ينظر : الكليات ص ١٢٣ – ١٢٨ ، وينظر أيضا المعجم المفصل ص ١٧١ .

## ثانياً : الرد إلى الأصل .

المراد بالأصل هنا : الأصل غير المرفوض [١]، أي : رد الأشياء إلى أصولها المستعملة بالإضمار ، أو بالإضافة ، أو بالألف واللام ، أو

---

(١) تحدث ابن جني عما يجوز أن يراجع من الأصول وما لا يجوز في باب عنوانه : " باب فيما يراجع من الأصول مما لا يراجع " فقال : " اعلم أن الأصول المنصرف عنها إلى الفروع على ضربين : أحدهما : ما إذا احتيج إليه جاز أن يراجع ، والآخر : ما لا تمكن مراجعته – أي ما لا يراجع من الأصول عند الضرورة – لأن العرب انصرفت عنه فلم تستعمله " ، وذلك كالثلاثي المعتل العين ، نحو : (قام ، وباع ، وخاف ، وهاب ، وطال) ، فهذا مما لا يراجع أصله أبدًا . الخصائص ٣٤٧/٢ ، ٣٤٨ .

ومن المرفوض أيضا : قال ابن يعيش : "فَعْلا" يُجمع في القلّة على "أَفْعُلَ"، نحوِ: "أَكْلُبٍ"، و"أَفْلُسٍ"، وفي الكثير على "فِعالٍ"، و"فُعُولٍ"، نحوِ: "كِلابٍ" و"فُلُوسٍ"، فأمّا المَعتلّ العين من نحوِ: "سَوْطٍ"، و"حَوْضٍ"، و"شَيْخٍ"، و"بَيْتٍ"، فإنّه إذا أُريد به أدنى العدد، جُمِعَ على "أَفْعالٍ"، نحوِ: "ثَوْبٍ"، و"أثوابٍ"، و"سَوْطٍ"، و"أسْواطٍ"، و"بَيْتٍ"، و"أبْياتٍ"، و"شَيخٍ"، و"أشْياخٍ" ، عدلوا في المعتلّ عن "أَفْعُلَ"؛ كراهيةَ الضمَّة في الواو والياء لو قالوا: "أسْوُطٌ"، و"أبْيُتٌ"؛ إذ الضمّةُ على الواو والياء مستثقَلة، وإن سكن ما قبلهما، وكان عنه مندوحةٌ، فصاروا إلى بناء آخر، وهو "أفْعالٌ".

وقد شذّت ألفاظٌ فجاءت على القياس المرفوض، قالوا: "أقْوُسٌ"، و"أثْوُبٌ"، و"أعْيُنٌ"، و"أنْيُبٌ". جاؤوا بها على "أَفْعُلَ" مَنْبهة على أنّه الأصل " . شرح المفصل ٢٦٤/٣.

وقال ناظر الجيش في أفعال المقاربة : " هذه الأفعال يرفض فيها غالبا ترك الإخبار بجملة فعلية ؛ فلذلك أفردت بباب ، وجملتها ستة عشر فعلا ، ثمانية منها للشروع وهي : طفق وهب وما بينهما ، نحو: "طفق زيد يقرأ ، وهب عمرو يصلي"، والأصل : طفق زيد قارئا ، وهبّ عمرو مصليا ، إلا أنه من الأصول المرفوضة " . تمهيد القواعد ١٢٥٨/٣ .

بالتثنية ، أو بالجمع ، أو بالتصغير ، أو بالنسب .... إلى غير ذلك من الطرق التي تَرُدُّ الشيء إلى أصله.

## وهناك عبارات تؤدي معنى الرد إلى الأصل وردت في كتب المتقدمين والمتأخرين ، ومنها :

### ١- الرجوع إلى الأصل :

قال سيبويه : " يا ضاربًا رجلًا معرفة ، كقولك : يا ضاربُ ، ولكنّ التنوين إنما يثبت ؛ لأنه وسط الاسم ، و(رجلا) من تمام الاسم ، فصار التنوين بمنزلة حرف قبل آخر الاسم ، ألا ترى أنك لو سميت رجلا (خيرًا منك) ، لقلت : يا خيرًا منك ، فألزمته التنوين وهو معرفة ؛ لأن الراء ليست آخر الاسم ولا منتهاه ، فصار بمنزلة الذي إذا قلت : هذا الذي فعل، فكما أن (خيرًا منك) لزمه التنوين وهو معرفة ، كذلك لزم (ضاربًا رجلًا) ؛ لأن الباء ليست منتهى الاسم ، وإنما يُحذف التنوين في النداء من آخر الاسم ، فلما لزمت التنوينة وطال الكلام رجع إلى أصله" [(١)].

وقال الشيخ خالد : " فإن قلت : النون الأولى من (دُنَيْنِير) ليست في مكبره .

قلت : أصل (دينار) دِنّار ، بتشديد النون ، أبدلت النون الأولى ياء ، فإذا صغر رجع إلى أصله ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها " [(٢)].

---

(١) الكتاب ٢/٢٢٩ .

(٢) التصريح ٢/٥٦٠.

## ٢- بلوغ الأصل :

قال سيبويه : "وقد يبلغون بالمعتلّ الأصل ، فيقولون : (رداد) في (رادّ) ، و(ضننوا) في (ضنّوا) ، ومررتم بجواريَ قبل ..... "[١] .

وقال المبرد في النسب : " فَأَما قَوْلهم فى (الخريبة): خريبى، وفى (السليقة): سليقى ، فَهَذَا بِمَنْزِلَة الذى يبلغ بِهِ الأَصْل؛ نَحْو: لححت عينه"[٢] .

## ٣- الإجراء على الأصل :

قال سيبويه : " واعلم أن الشعراء إذا اضطروا إلى ما يجتمع أهل الحجاز وغيرهم على إدغامه أجروه على الأصل ..... "[٣].

وقال أبو جعفر النحاس في باب حذف الواو : " حذفوها من (طاوس) تخفيفًا ، .... وربما أجروه على الأصل ، فكتبوه بواوين "[٤] .

## ٤- المجيء على الأصل:

قال سيبويه : " وقالوا : (مرضيٌّ)، وإنما أصله الواو، وقالوا : (مرضوٌّ)، فجاءوا به على الأصل "[٥].

---

(١) الكتاب ٢٩/١ .

(٢) المقتضب ١٣٤/٣ .

(٣) الكتاب ٥٣٥/٣ .

(٤) عمدة الكتاب ص ١٧٨ .

(٥) الكتاب ٣٨٥/٤.

وقال ابن السراج : " بَابُ ما جُمعَ علَى المعنى لا علَى اللفظِ ، قالَ الخليلُ : إنّما قالوا : مَرْضى وهَلْكى ومَوْتَى وجَرْبى ؛ لأَنَّ المعنى معنى مفعولٍ ، وقَد قالوا : هُلاّكٌ وهالكون ،فجاءوا بهِ علَى الأصلِ " [١] .

## ٥- الحمل على الأصل :

قال المبرد : " فَأَما (أُمَّهَات) فالهاء زَائِدَة ؛ لِأَنَّهَا من حُرُوف الزَّوَائِد ، تزاد لبَيَان الْحَرَكَة في غير هَذَا الْموضع فزيدت ، وَلَو قلت : (أمات) لَكَانَ هَذَا على الأَصْل ، وَلَكِن أَكثر مَا يسْتَعْمل (أُمَّهَات) في الْإِنْس ، و(أمات) في الْبَهَائِم ، فَكَأَنَّهَا زيدت للْفرق ، وَلَو وضع كل وَاحِدَة في مَوضِع الْأُخْرَى لجَاز ، وَلَكِن الْوَجْه مَا ذكرت لَك ، وَالْآخر إِنَّمَا يجوز في شعر ترده إِلَى الأَصْل ، فَتَقول : كل وَاحِدَة مِنْهُمَا (أم) فَمَا جَازَ من زِيَادَة في هَذَا ، أَو حمل على الأَصْل فَهُوَ في الآخر جَائِز "[٢].

---

(١) الأصول ٣/٢٧ .

(٢) المقتضب ٣/١٦٩ .

## ٦- العودة إلى الأصل :

قال ابن يعيش : " .... فالأصلُ في قولك : (الزيدان) : زيدٌ وزيدٌ ، والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر إذا اضطُرّ عاود الأصل [١] ، نحو قوله [من الرجز]:

كَأَنَّ بَيْنَ فكّها والفَكِّ *** فَأْرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سكّ [٢]

وقال عند حديثه عن تصغير نحو : (مُوقِن ، ومُوسِر) : " لو صغرت نحوَ : (مُوقِن ، ومُوسِر) لقلت : مُيَيقِنٌ ، ومُيَيسِرٌ ، فتعيده إلى الياء ؛ لأن أصله الياء ؛ لأنه من : اليَقِينِ ، واليُسر ، وإنما قُلبت واوًا لسكونها وانضمام ما قبلها ، وبالتصغير زال السكون ، فعادت إلى الأصل " [٣] .

---

(١) شرح المفصل ١٨٥/٣ ، ٧/٥ .

(٢) الرجز لمنظور بن مرثد في لسان العرب ١٠/ ٤٣٦ (ز ك ك) ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٦٢، ٤٦٨، ٤٦٩ ، وبلا نسبة في أسرار العربية ص ٦٣، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠١ ، ومحل الشاهد : (فكّها والفَكِّ) يريد بين (فكيها) ، لكنه أفرد المتعاطفين ضرورة .

(٣) شرح المفصل لابن يعيش ٤٠٩/٣.

# رَدُّ الأَشْيَاءِ إِلَى أُصُوْلِهَا فِي العَرَبِيَّةِ (طُرُقُهُ وَمَسَائِلُهُ)

## المبحث الأول : الإضمار

### معنى الإضمار لغة واصطلاحاً :

الإضمار مصدر بمعنى اسم المفعول ( المضمر ) ، وهو لغة : أضمر الشيء : أخفاه [١] .

واصطلاحًا : تقدير أنّ في الكلام كلمةً من غير أنْ تذكر .

وهو الضمير أيضا [٢]، وهو المراد هنا .

وقد نصّ سيبويه على هذه القاعدة في كتابه تحت عنوان : " باب ما ترده علامةُ الإضمار إلى أصله " [٣]، وكذا ابن الأثير وابن عصفور تحت عنوان : " المضمرات تردُّ الأشياء إلى أصولها " [٤] ، وذكر ابن إياز أنه " عُهِدَ في اللغة أن الضمير يُعِيدُ الشيء إلى أصله " [٥] .

وهي متفق عليها ، قال السيوطي : " الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، وهذه القاعدة متفق عليها " [٦].

والإضمار يرد المحذوف ، ويرد الشيء إلى أصله من الحركة كما في (لام الجر) ، ويرد الشيء إلى أصله من البناء أوالإعراب ، ويرد الشيء

---

[١] ينظر : تاج العروس ، والمعجم الوسيط مادة ( ض م ر ) .

[٢] ينظر : المعجم المفصل ١٩٣/١ .

(٣) الكتاب ٣٧٦/٢ ، ٣٧٧ .

(٤) البديع في علم العربية ٣٤٠/١ ، والممتع ص ٢٥٥ .

[٥] قواعد المطارحة ص ٤١٢ .

(٦) الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ .

إلى أصل بابه كما في ( الباء أصل حروف القسم ) ، ويرد المبدل ، إلى غير ذلك مما سيتضح من مسائل ستأتي .

## ١- (رجوع الواو مع ميم الجمع المذكر مع المضمر):

نحو : (أعطيتُكموه) رُدّت الواو للإتيان بالضمير ، قال سيبويه : " وقد شبهوا به قولهم: (أعطيتُكموه) ، في قول من قال: (أعطيتُكم ذلك) فيجزم، رده بالإضمار إلى أصله، كما رده بالألف واللام، حين قال: أعطيتُكم اليوم، فشبهوا هذا بـ(لكَ ولـه)، وإن كان ليس مثله، لأن من كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيء وإن لم يكن مثله " (١).

ونَحْوه : (ضَرَبْتُمْ ، وضَربهمْ) ، فالتَّاء وَالْهَاء وُصِلتا بميم فِي الْجمع المذكر ، فإذا جاء الضمير ردّوا الواو ؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله.

ومن شواهد ردّ الواو مع الضمير في القرآن الكريم قوله تعالى : ﴿وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ إِذِ الْتَقَيْتُمْ فِي أَعْيُنِكُمْ قَلِيلًا ﴾ (٢)، وقوله : ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنْتُمْ

(١) الكتاب ٣٧٧/٢ ، وينظر : أمالي ابن الشجري ٣٠٨/١ .

(٢) من الآية ٤٤ من سورة الأنفال .

لَهَا كَارِهُونَ ﴾ [١]، وقوله : ﴿ إِنْ يَسْأَلْكُمُوهَا ﴾ [٢] ، وهي اللغة الفصيحة وعليها جاء الرسم [٣] .

قال مكي : " وقوله : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾.... ورجعت الواو مع ميم الجمع مع المضمر ؛ لأن المضمر يرد المحذوفات إلى أصولها " [٤] .

وقال السيوطي في ﴿ أَنُلْزِمُكُمُوهَا ﴾ : " رُدّ فيه الواو الساقطة في الوصل ؛ إذ كان الضمير يرد الشيء إلى أصله " [٥] .

وأجاز يونس [٦]حذف الواو مع المضمر ، فيقال : (أعطيتُكُمْه) بإسكان الميم ، كما قال في الظاهر : (أعطيتكم زيدًا) ، فهو لا يعيد الواو مع الضمير قياسا على أنها لا ترد مع الظاهر في نحو : (أعطيتكم زيدًا) ، وبضم الميم من غير واو ، فيقال : (أعطيتُكُمُه) .

---

(١) من الآية ٢٨ من سورة هود .

(٢) من الآية ٣٧ من سورة محمد .

(٣) إبراز المعاني من حرز الأماني ص ٧٣ . ومذهب القراء كلهم إن اتصل بميم الجمع ضمير يصلونها بواو لفظا وخطا ووصلا ووقفا . ينظر : معجم علوم القرآن لإبراهيم محمد الجرمي ص ٢٨١ .

(٤) مشكل إعراب القرآن ٣١٦/١ .

(٥) الأشباه والنظائر ٢٠٥/٢ .

(٦) ينظر : الأصول في النحو ١٢٥/٢ ، والمقتصد ١٤٣/١ ، ومشكل إعراب القرآن ٣١٦/١ ، ٣١٧ .

وردّ الإمامُ عبد القاهر رأيَ يونس بقوله : " ... فمن الشذوذ بحيث لا يلتفت إليه ، وإنما المستعمل الشائع ردُّ الواو ، وهو لغة التنزيل كما ترى"(١) .

وقال ابن مالك أيضا في ردّه قول يونس : ولا أعلم في ذلك سماعا إلا ما رُوِيَ من قول عثمان – رضي الله عنه – : « أَرَاهُمُنِي الباطلُ شَيْطَانًا»(٢) ، قال ابن الأثير : " أَرَادَ أَنَّ الْبَاطِلَ جَعَلَنِي عِنْدَهُمْ شَيْطَانًا ، وَفِيهِ شُذُوذ مِنْ وَجْهَيْنِ : أحدُهما : أَنَّ ضَمِيرَ الْغَائِبِ إِذَا وقَع متقدِّما عَلَى ضَمِيرِ الْمُتَكَلِّمِ وَالْمُخَاطَبِفَالْوَجْهُ أَنْ يُجَاء بِالثَّانِي منفصِلا، تَقُولُ : (أعْطاه إيَّايَ) ، فَكَانَ مِنْ حقِّه أَنْ يَقُولَ : (أَرَاهُمْ إيَّايَ) . وَالثَّانِي : أَنَّ واوَ الضَّمِيرِ حقُّها أَنْ تثْبُت مَعَ الضَّمَائِرِ ، كَقَوْلِكَ : (أعطيتمُوني) ؛ فَكَانَ حقُّه أَنْ يقولَ: أراهُمُوني " (٣) .

فمذهب ابن مالك لزوم الإشباع ، قال : وإذا ولى الميم ضميرٌ منصوب لزم الإشباع بالضم(٤)، كقوله تعالى : ﴿ فَقَدْ رَأَيْتُمُوهُ وَأَنْتُمْ تَنْظُرُونَ﴾ (٥).

---

(١) المقتصد ١٤٣/١ .

(٢) المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث ٧١٨/١ ، والنهاية في غريب الحديث والأثر ١٧٧/٢ .

(٣) النهاية ١٧٧/٢ ، ١٧٨ ، وينظر : المجموع المغيث ٧١٨/١ ، ٧١٩ .

(٤) ينظر : شرح التسهيل ١٢٢/١.

(٥) من الآية ١٤٣ من سورة آل عمران .

وَوجه الضَّم أَن الْإِضْمَار يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا ، وَالْأَصْل فِي ضمير الْجمع الإشباع بِالْوَاو ، كَمَا أشْبع ضمير التَّثْنِيَة بِالْأَلف ، وَإِنَّمَا تُرِك للتَّخْفِيف [١].

## ٢- ( رد النون المحذوفة من : إنْ ، وأنْ ، وكأنْ ، وأكُ ، ولدُ ):

(إنّ ، وأنّ ، وكأنّ) من الحروف الناسخة التي تنصب الاسم وترفع الخبر.

- أما (إنّ) فإنها إذا خففت يجوز إلغاؤها وإعمالها ، فإذا أعملت فإنها بمنزلة المشددة في كل شيء ، إلا أنّ اسمها لا يكون مضمرًا إلا في ضرورة ، فتقول : (إنْ زيدًا لقائمٌ) ، ولا تقول : إنْك لقائمٌ ، تريد : إنّك لقائمٌ ؛ لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها [٢] .

ومن إعمالها قوله تعالى : ﴿ وَإِنَّ كُلاًّ لَّمَّا لَيُوَفِّيَنَّهُمْ رَبُّكَ أَعْمَالَهُمْ ﴾[٣] في قراءة من خفف (إنْ) [٤].

---

(١) ينظر : التذييل والتكميل ١٣٤/٢ ، وشرح مراح الأرواح لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز ص ٣٢ ، والهمع ٢٢٨/١.

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٧/١ ، ٤٣٨ ، ومغني اللبيب ٨٠/١ .

(٣) من الآية ١١١ من سورة هود .

(٤) وهي قراءة ابن كثير ونافع وعاصم في رواية أبي بكر ، والباقون بالتشديد . ينظر: السبعة في القراءات ص ٣٣٩ ، ٣٤٠ .

" فالحجة لمن شدّد : أنه أتى بالحرف على أصل ما بني عليه فنصب به الاسم . والحجة لمن خفف : أنه جعلها مخفّفة من المثقلة ، فأعملها عمل المثقلة ؛ لأنها مشبهة بالفعل ، فلما كان الفعل يحذف منه فيعمل عمله تاما ، كقولك : (سل زيدًا) ، أو (قل الحق) كانت (إنّ) بهذه المثابة.

ولو رفع ما بعدها في التخفيف لكان وجها ، واحتج : أنه لما كانت (إنّ) مشبهة بالفعل لفظا ومعنى ، عملت عمله ، والمشبه بالشيء أضعف من الشيء ، فلما خفّفت عاد الاسم بعدها إلى الابتداء والخبر ؛ لأنها عليه دخلت " [١] .

- وأما (أنّ ، وكأنّ) فإنهما إذا خففا لا يجوز فيهما إلا الإعمال ، إلا أن اسمهما لا يكون إلا ظاهرًا أو مضمرًا محذوفًا ، فتقول : (يعجبني أنْ زيدًا قائمٌ ، وكأنْ زيدًا قائمٌ) .

فإن قلت : (كأنْ زيدٌ قائمٌ) ، أو (يعجبني أنْ زيدٌ قائم) ، فإن اسم (كأنْ ، وأنْ) محذوف تقديره : يعجبني أنّه زيدٌ قائمٌ ، أو كأنّه زيدٌ قائمٌ .

وإنما التزم حذفه – أي حذف الاسم إذا كان ضميرًا – لأن المضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، فلو ظهر الاسم المضمر لوجب رد (أنّ ، وكأنّ) إلى أصولهما من التشديد [٢] .

وقال الحسن بن علي الضبي التنيسي ، المعروف بابن وكيع (المتوفى سنة ٣٩٣هـ) في قول الشاعر [من الطويل] :

---

[١] الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ص ١٩٠ ، ١٩١ .

(٢) ينظر : شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ٤٣٦/١ .

**ويوماً تُوَافِينَا بوجهٍ مُقَسَّمٍ**

**كأنْ ظبيةً تَعْطُو إلى وَارِقِ السَّلَم** (١)

**" في قول من نصب (ظبية) وفيه قبح ؛ لأنّ الإضمار يرّد الأشياء إلى أصولها ، والأصل الثقيلة" (٢) .**

**أي : بنصب (ظبية) اسما لها ، والخبر محذوف منوي ، أي : كأنْ ظبيةً هذه المرأة ، فهذه المرأة الخبرُ ، فشبه (الظبية) بالمرأة على عكس التشبيه . وقيل : إن الخبر (تعطو) ، وليس صفة لظبية ، ومعناه : تتناول(٣).**

**ويروى البيت بالرفع والجر أيضًا .**

**فالرفع على حذف الاسم ، وهو ضمير يعود إلى المرأة التي تقدم ذكرها ، يريد : كأنَّها ظبيةٌ ، فحذف الاسم وخفف (٤).**

**والجر على إعمال حرف الجرّ ، وهو الكاف ، و(أنْ) مزيدةٌ ، والمعنى : كظبيةٍ ، وصف امرأةً حسنةَ الوجه ، فشبّهها بظبيةِ مُخْضِبَةٍ (٥) .**

---

**(١) البيت لابن صريم اليشكري في الكتاب ٢/ ١٣٤ ، ونسبه السيرافي لأرقم بن علباء اليشكري في شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٦ .**

**(٢) المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع ص ٢٢٠ .**

**(٣) ينظر : الإنصاف ١/ ٣٧٧ .**

**(٤) ينظر : شرح أبيات سيبويه ١/ ٣٦٦ .**

**(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥٦٧/٤ ، وشرح التسهيل ٤٦/٢ .**

وقد يَرِدُ على قاعدة : الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها قول الشاعر [من الطويل]:

**فلَو أنْكِ فِي يومِ الرخاءِ سألتنِي**

**فراقَكِ لم أبخلْ وأنتِ صديق (١)**

حيث أتى بالضمير متصلا بـ(أَنْ) ولم يشدد .

" وأجيب بأن هذا ضرورة ، ولا يرد (يدك ، ودمك ، وفمك) ؛ لأن الضمائر ترد الأشياء لأصولها المستعملة ، وأصل (يدٍ ، ودمٍ ، وفمٍ) غير مستعمل "(٢) .

- أما (أكُ) من (أكون) فالقاعدة فيها : أن النون تحذف من المضارع بشرط كونه مجزوما بالسكون ، غير متصل بضمير نصب ، ولا متصل بساكن ، نحو قوله تعالى : ﴿ وَلَمْ أَكُ بَغِيًّا ﴾ (٣) ، وقوله : ﴿ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضَاعِفْهَا ﴾ (٤) ، أصلهما : (أكون ، وتكون) ، بالرفع ، فحذفت الضمة للجازم ، والواو لالتقاء الساكنين ، والنون للتخفيف.

---

(١) البيت لم يعرف قائله ، وورد في المنصف ٣/ ١٢٨ ، وشرح المفصل ٥٤٥/٤ ، وفي اللسان مادة (ح ر ر) قال شمر : سمعت هذا البيت من شيخ باهلة وما علمت أن أحدا جاء به .

(٢) حاشية الدسوقي ٨١/١ ، وموارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبد الحليم ص ٤٧٧ ، ٤٧٨ .

(٣) من الآية ٢٠ من سورة مريم .

(٤) من الآية ٤٠ من سورة النساء .

أما نحو قوله – صلى الله عليه وسلم – : « إن يَكُنْهُ فلَنْ تُسَلَّطَ عليه »[١]، فلا يجوز الحذف ؛ لاتصال الضمير المنصوب بها ، والضمائر ترد الأشياء إلى أصولها ، فلا يحذف معها بعض الأصول [٢] .

- وأما (لدُ) فهي (لدُنْ) محذوفة النون كما حذفوا من (يكن) ، فإذا أضيفت إلى مضمر رددتها إلى أصلها ، ولذلك لزم مَن يقول : (لدُ زيد) أن يقول : (من لدنه) ، بردّ النون ؛ لأن الإضمار يردّ الشيء إلى أصله [٣].

---

(١) هذا جزء من حديث شريف وتكملته : « ... وإلا يكنه فلا خير لك في قتله » ، والحديث موجَّه إلى سيدنا عمر بن الخطاب – رضي الله عنه – حين أراد أن يقتل ابن صياد لما ظهر له أنه يشبه المسيح الدجال ، وكان النبي صلى الله عليه وسلم قد حدّث أصحابه عن المسيح الدجال ، وقد روى الحديثَ البخاريُّ في باب : كيف يُعرَض الإسلام على الصبي من كتاب الجهاد في صحيحه عن ابن عمر ، حديث رقم ٣٠٥٥ . البخاري : ٢/ ٨٢، ٤/ ٥٦، ٨/ ٣٤، ١٠٧، لكن روايته في الموضعين الأخيرين مغايرة لما عندنا ، ورواه مسلم في باب : ذكر ابن الصياد من كتاب الفتن وأشراط الساعة من صحيحه ، حديث رقم ٧٥٣٨ . مسلم : ٤/ ٢٩٣٠، ورواه أحمد بن حنبل في مسنده برقم : ٦٢٦ بلفظ : « إن يكن هو.... » .

(٢) ينظر : شرح قطر الندى وبل الصدى ص ١٣٨ ، ١٣٩، ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ، ٨١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٤ ، والتصريح ١/ ٢٦٠ .

(٣) ينظر : الكتاب ٣/ ٢٨٦ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٣٧ ، ومغني اللبيب ١/ ٨٠ ، ٨١ ، والأشباه والنظائر ٢/ ٢٠٤ ، والهمع ١/ ٤٤٥ .

## ٣- ( ردّ اللام في المفعول له ):

المفعول لـه : هو المصدر المبيِّن علة عامله مشاركًا لـه في الوقت والفاعل ، نحو : (قمت إجلالًا لزيد) ، فـ(إجلالًا) مفعول له ، واجتمعت فيه الشروط ؛ لأنه مصدر أفهم تعليلا ، أي : قمت لإجلالِ زيد ، واتحد مع عامله في الوقت والفاعل [١] ، أي : شاركه فيهما ، فوقت القيام وقت الإجلال ، وفاعل القيام فاعل الإجلال .

وحكمه جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط المتقدمة ، أعني المصدرية ، وإبانة التعليل ، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل .

فإن فقد شرط من هذه الشروط تعين جره بحرف التعليل وهو (اللام) ، أو (من) أو (في) أو (الباء) ، فمثال ما عدمت فيه المصدرية قولك : (جئتك للسمن) ، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت : (جئتك اليوم للإكرام غدًا) ، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل : (جاء زيد لإكرام عمرو له) ، ولا يمتنع الجر بالحرف مع استكمال الشروط ، نحو : (هذا قَنِعَ لِزُهْدٍ) [٢].

---

[١] واتحاده بالمعلل به وقتا قاله الأعلم والمتأخرون ، فلا يجوز : "تأهبت السفر" . ينظر: تحصيل عين الذهب ص ٢٢٧ ، والنكت ٣٩٧/١ ، وأوضح المسالك ٢٢٦/٢ .
واتحاده بالمعلل به فاعلا قاله المتأخرون أيضا ، وخالفهم ابن خروف ، فلا يجوز: "جئتك محبتك إياي" . ينظر : أوضح المسالك ٢٢٦/٢ .

[٢] ينظر : شرح ابن عقيل ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

واخْتلف فِي ناصبه على أقوال ، منها :

القول الأول : الصَّحِيح وَعَلِيهِ سِيبَوَيْهِ(١) وجمهور البصريين (٢)أَنه منصوب بالفعل على تقدير لام العلة ، وإنما قالوا ذلك ؛ لأن أصله أن يكون باللام ، فقولك فِي جَوَاب (لم ضربت زيدًا ؟) : ضَربته تأديبًا ، أَصله: للتأديب ، إِلَّا أَنه أسقط اللَّام وَنصب ، وَلِهَذَا تُعَاد إِلَيْهِ فِي مثل : ابْتِغَاء الثَّوَاب تَصَدَّقت لَهُ ؛ لِأَن الضَّمِير يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا [٣].

القول الثاني : خالف الزجاجُ والكوفيون جمهورَ البصريين فزعموا أنه مفعول مطلق ، ثم اختلفوا :

فقال الزجاج : ناصبه فعل مقدر من لفظه ، والتقدير : ( جئتك أكرمك إكرامًا ) .

وقال الكوفيون : ناصبه الفعل المقدم عليه ؛ لأنه ملاق له في المعنى وإن خالفه في الاشتقاق ، نحو : ( قعدت جلوسًا )(٤).

فالْكُوفِيُّونَ على أَنه ينْتَصب انتصاب المصادر – مفعول مطلق – وَلَيْسَ على إِسْقَاط حرف الْجَرّ ، وَلذَلِك لم يترجموا لَهُ ؛ اسْتغْنَاءً بِبَاب

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٩/١ .

(٢) ينظر : الكامل للمبرد ٢٩١/١ ، والارتشاف ٢/ ٢٢١ ، والتصريح ٥١٤/١ .

(٣) ينظر : الهمع ١٣٣/٢.

(٤) ينظر: التصريح ٥١٤/١ .

الْمصدر عَنهُ وَكَأَنَّهُ عِنْدهم من قبيل الْمصدر الْمَعْنَوِيّ ، فَإِذا قلت : (ضربت زيدا تأديبًا ) ، فكأنك قلت : أدبته تأديبًا[١].

## ٤- ( ردُّ "في" مع الظرف إذا كَنّيْتَ عنه ):

الظرف ما كان منتصِبًا على تقديرِ (في) ؛ وذلك لأنّ الظرفية معنى زائدٌ على الاسم ، فعُلم أنّ ثمَّ حرفًا أفادَه ، وليس ثمَّ حرفٌ هذا معناه سوى (في) ، فلذلك قيل : إنّها مقدَّرةٌ مرادةٌ ، فإذا قلت : (صُمْتُ اليومَ) ، و(جلستُ خَلْفَكَ) ، جاز أن يكون انتصابُه على الظرف على تقدير (في) ، وجاز أن يكون مفعولًا على السّعَة .

فإذا جعلتَه ظرفًا على تقديرِ : (صُمْتُ في اليوم) ، و(جلستُ في خَلْفِك) ، فتقديرُ وصول الفعل إلى الاسم بتوسُّط الحرف الذي هو (في) ، فأنت تَنْوِيها وإن لم تلفظ بها .

وإذا جعلته مفعولًا به على السعة [٢]، فأنت غيرُ ناوٍ لـ (في) ، بل تقدِّر الفعلَ وقع باليوم ، كما يقع (ضربتُ) بـ (زيد) إذا قلت : (ضربت زيدًا) وهو مجازٌ ؛ لأنّ الصوم لا يُؤثّر في اليوم كما يؤثّر الضربُ في زيد ، فاللفظُ على (ضربتُ زيدًا) ، والمعنى إنّما هو (في اليوم) ، و(في خَلْفك) ، ولا يخرج عن معنى الظرفيّة ، ولذلك يتعدّى إليه الفعلُ اللازمُ ، نحو : (قام

---

(١) ينظر : الهمع ١٣٣/٢.

[٢] الاتساع يعمد إليه المتكلم اعتمادا منه على فهم المخاطب للكلام الذي يسمعه تبعا للقرينة اللفظية أو الحالية . ينظر : ظاهرة الاتساع عند أبي البركات الأنباري للدكتورة / سحر السيد خطاب المجلد الأول من حولية كلية اللغة العربية بالقاهرة ص ٧٦٣ ، العدد (٣٣) عام ٢٠١٥ م .

زيدٌ اليومَ) ، والمُنْتَهِي في التعدّي ، نحو : (ضربتُ زيدًا اليومَ) ، و(أعطيتُ زيدًا درهمًا الساعة) ، ألا ترى أنّ (ضربتُ) إنما يتعدّى إلى مفعول واحد ، و(أعطيتُ) يتعدّى إلى مفعولَيْن لا غيرُ ، فلولا بقاء معنى الظرفيّة ما جاز تعدّي اللازم ، والمنتهي في التعدّي ؛ لأنّ المنتهي كاللازم .

ولا يكون هذا الاتّساع إلّا في الظروف المتمكِّنة ، وهي ما جاز رفعُها، نحو : (اليوم ، والليلة) ونحوهما من الأزمنة ، و(خَلْفٍ ، وقُدّامٍ) وشِبْهِهما من الأمكنة [١].

وفائدةُ هذا الاتّساع تظهر في موضعَيْن :

أحدهما : أنّك إذا كَنَيْت عنه ، وهو ظرفٌ ، لم يكن بُدٌّ من ظهورِ (في) مع مضمره ، تقول : (اليومُ قمتُ فيه) ؛ لأنّ الإضمار يرُدّ الأشياء إلى أُصولها[٢] .

وإن اعتقدت أنّه مفعولٌ به على السعة ، لم تظهر (في) معه ؛ لأنّها لم تكن مَنْوِيّةً مع الظاهر ، فتقول : (اليومُ قُمْتُهُ) ، و(الذي سِرْتُهُ يومُ الجُمْعة) .

---

(١) فأمّا غيرُ المتمكّنة ، نحو : (سَحَرَ، وبُكْرَةَ) إذا أُريد بهما من يومٍ بعينه ، و(عِنْدَ ، وسِوَى) ، ونحوهما ممّا تقدّم وصفُه ، فإنّه لا يجوز فيها الاتّساعُ ، فإذا قلتَ : (قمتُ سَحَرَ) ، و(صلّيتُ عندَ محمّدٍ) لم يكن في نصبهما إلّا وجهٌ واحدٌ وهو الظرفيّةُ . ينظر : شرح المفصل ٤٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٣٣/١ ، والمحصل في شرح المفصل للأندلسي ص ٨٥ ، وشرح التسهيل ٢/ ٢٤٤ ، والبسيط ٤٧٧/١ ، والهمع ١٦٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

ومن ذلك في القرآن قوله تعالى : ﴿ وَلاَ تُقَاتِلُوهُمْ عِنْدَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ حَتَّى يُقَاتِلُوكُمْ فِيهِ ﴾ (١) .

قال السمين : " والضميرُ في (فيه) يعودُ على (عند) ؛ إذ ضميرُ الظرفِ لا يتعدَّى إليه الفعلُ إلا بـ(في) ، لأنَّ الضميرَ يَرُدُّ الأشياء إلى أصولِها ، وأصلُ الظرفِ على إضمارِ (في) ، اللهم إلا أَنْ يُتَوَسَّعَ في الظرفِ فَيَتَعدَّى الفعلُ إلى ضميره مِنْ غيرِ (في) ، لا يُقال : الظرف ليس حكمه حكمَ ظاهره ، ألا ترى أنَّ ضميرَه يُجَرُّ بـ(في) وإن كان ظاهرُه لا يجوزُ ذلك فيه ، ولا بدَّ مِنْ حذفٍ في قوله : ﴿ فَإِن قَاتَلُوكُمْ فَاقْتُلُوهُمْ ﴾ ، أي: فإنْ قاتلوكم فيه فاقتلوهم فيه ، فَحَذَفَ لدلالةِ السياقِ عليه" (٢).

والثاني : أنّك إذا جعلته مفعولًا به على السعة جازت الإضافةُ إليه من ذلك قول الشاعر [من الرجز] :

يا سارِقَ الليلةِ أهلَ الدار (٣)

بإضافة اسم الفاعل إلى الليلة كما تقول : (يا ضاربَ زيدٍ) ، فإذا أضفت لا يكون إلّا مفعولًا على السعة.

---

(١) من الآية ١٩١ من سورة البقرة .

(٢) الدر المصون ٣٠٧/٢ ، ٣٠٨ .

(٣) الرجز في الكتاب ١/ ١٧٥، ومعاني القرآن للفراء ٢/ ٨٠ ، والمحتسب ١/ ١٨٣ .

## ٥- ( فتح لام الجر مع المضمر غير الياء ) :

قال سيبويه : " باب ما ترده علامةُ الإضمار إلى أصله ، فمن ذلك قولك : (لِعبد الله مالٌ) ، ثم تقول : (لَك مالٌ ، ولَه مال) ، فتفتح اللام ؛ وذلك أن اللام لو فتحوها في الإضافة لالْتبستْ بلام الابتداء إذا قال : (إن هذا لَعلي ، ولَهذا أفضل منك) ، فأرادوا أن يميزوا بينهما ، فلما أضمروا لم يخافوا أن تلتبس بها ، لأن هذا الإضمار لا يكون للرفع ويكون للجر ، ألا تراهم قالوا : يا لَبكرٍ ، حين نادوا ؛ لأنهم قد علموا أن تلك اللام لا تدخل ها هنا " (١).

وبيان هذا أن لام الجر الأصل فيها أن تكون مفتوحة مع المُظْهَر ؛ لأنها حرف يُضطرّ المتكلّم إلى تحريكه ، إذ لا يمكن الابتداء به ساكنًا ، فحُرّك بالفتح ؛ لأنه أخفّ الحركات ، وبه يحصل الغرضُ ، ولم يكن بنا حاجةٌ إلى تكلُّف ما هو أثقلُ منه ، وإنما كُسرت مع الظاهر غير المنادى ؛ للفرق بينها وبين لام الابتداء ، تقول : (إنّ هذا لَزيدٌ) إذا أردت أنه هو ، و(إنّ هذا لِزيدٍ) إذا أردت أنه يملكه .

فأمّا مع جميع المضمرات فتكون مفتوحةً (٢) ، نحو قولك : (المالُ لَكَ ، ولَهُ) ، جاؤوا بها على الأصل ومقتضى القياس ، وذلك لأمرَيْن :

---

(١) الكتاب ٣٧٦/٢ ، ٣٧٧ .

(٢) " إلا مع ضمير الواحد إذا أخبر عن نفسه ، كقولك : " لي غلام ، ولي ثوب"، وإنما انكسرت مع الياء هاهنا ؛ لأن من شأن ياء الإضافة أن تكسر ما قبلها إلا أن يكون حرف مد ولين كقولك : " هذا ثوبي وغلامي ، ورأيت ثوبي وغلامي ، ومررت بثوبي وغلامي " ، يكون على حال واحدة كما ترى ، فإن كان قبلها ألف لم يمكن ==

أحدُهما : زوالُ اللبس مع المضمر ؛ لأن صيغة المضمر المرفوع غيرُ صيغة المضمر المجرور ، فإذا أردت الملك قلت : (هذا لك) ، وإذا أردت التأكيد قلت : (إنّ هذا لأنْتَ) ، فلمّا كان لفظ المجرور غير لفظ المرفوع اكتفوا في الفصل بنفس الصيغة .

والثاني : أنَّ الإضمار ممّا يردّ الأشياءَ إلى أُصولها ، فلمّا كان الأصل في هذه اللام أن تكون مفتوحة تُركت هذه اللام الجارّة مع المضمر مفتوحة(١).

---

كسرها ؛ لأن الحركة في الألف غير سائغة فتترك الألف على حالها وتفتح ياء الإضافة ، كقولك : هذان غلامـاي ، وهذا فتـاي ، ورأيت فتـاي ، ومررت بفتـاي " . اللامات للزجاجي ص ٩٧ .

وذكر ابن مالك أن (خزاعة) هي التي تكسر اللام مع ضمير الواحد إذا أخبر عن نفسه . ينظر : شرح التسهيل ١٤٩/٣ .

(١) ينظر : حروف المعاني والصفات ص ٤٤ ، والمقتصد ١٤٣/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٠/٤ ، ٤٨١ ، واللباب ٣٦٠/١ ، والجنى الداني ص ١٨٣ .

## ٦- ( الباء أصل حروف القسم ) :

أصل حروف القسم الباء الجارة ؛ لِأَن الْفِعْل يظْهر مَعهَا ، تَقول : (أُقسم بِاللَّه ، وَحلفتُ بِاللَّه) ، قال تعالى : ﴿ وَأَقْسَمُوا بِاللَّهِ جَهْدَ أَيْمَانِهِمْ﴾(١) ، وَلِأَن أَفعَال الْقسم كلهَا لَازِمَة ، وَالْبَاء هِيَ المعدية لَهَا إِلَى مَا بعْدهَا ، وَأَيْضًا فَإِنَّهَا تدخل على كل محلوف بِهِ من ظَاهر ومضمر ، نَحْو : (بِاللَّه لَأَفْعَلَنَّ ، وَبِك لَأَفْعَلَنَّ) .

وَأما الْوَاو فَإِنَّهَا بدل من الْبَاء ؛ لِأَنَّهَا أشبهتها من جِهَة أَنَّهُمَا من مخرج وَاحِد وَهُوَ الشفتان ، وَلِأَن الْبَاء تفِيد الإلصاق ، وَالْوَاو تفِيد الْجمع ، وَهُوَ نوع من الإلصاق ، فَلَمَّا كَانَت فرعا عَنْهَا انحطت عَن رتبتها من ثَلَاثَة أوجه :

أَحدهَا : أَن الْفِعْل لَا يظْهر مَعهَا ، لِمَا تقدم أَن أَفعَال الْقسم كلهَا لَازِمَة ، وَإِنَّمَا يصل إِلَى مَا بعْدهَا بِالْبَاء الَّتِي تفِيد ذَلِك ، وَالْوَاو لَيْسَ لَهَا هَذِه الرُّتْبَة .

وَالثَّانِي : أَنَّهَا لَا تدخل إِلَّا على الظَّاهِر دون الْمُضمر ؛ لِأَن الْإِضْمَار يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا .

وَالثَّالِث : أَن الْوَاو لَا تَجِيء فِي السُّؤَال المُرَاد بِهِ معنى الْقسم مَجِيء الْبَاء مثل : (بِاللَّه إِلَّا فعلت ، وَبِاللَّهِ لَا تفعل كَذَا) .

فالأصل في حروف القسم الباء ؛ لأنها تدخل على المضمر ، كما تدخل على المظهر ، فتقول : (بالله لأقُومنّ) ، و(به لأفعلنّ) ، والواوُ لا

---

(١) من الآية ١٠٩ من سورة الأنعام ، ومن الآية ٣٨ من سورة النحل .

تدخل إلَّا على المظهر ألبتّة ، تقول : (واللهِ لأقومنّ) ، ولو أضمرتَ لقلت : (بـه لأفعلـنّ) ، ولا تقـول : (وَهُ) ، ولا (وَكَ) ، فرجوعُك مـع الإضـمار إلـى الباء يدلّ أنها هي الأصل ؛ لأن الإضمار يردّ الأشياء إلى أُصولها[١] ، قال الشاعر [من الوافر] :

**رَأى بَرْقًا فأوْضَعَ فوقَ بَكْرٍ *** فلا بِكَ ما أسألَ ولا أغاما** [٢]

فالشاهد في قوله : (فلا بك) حيث دخلت (الباء) على مضمر.

وقال السخاوي : ولا يدخل على المقسم به غير الباء – أي إذا كان مضمرًا – لأنها الأصل " [٣] .

## ٧- (الأصل في الماضي البناء على السكون) :

إذا اتصل بالفعل الماضي ضمير رفع متحرك بُنِي على السكون ، نحو: (ضربْتُ ، وضربْنا ، وضربْنَ) ، وقد ذكر ابن إياز ثلاثة أوجه لبناء الماضي على السكون هنا وذلك عند حديثه عن قول أبي خراش الهذلي [من الطويل ] :

---

(١) ينظر : التعليقة ٤ / ٥ ، والمقتصد ١٤٤/١ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٤٨٩/٤ ، ٤٩٠ ، و الفصول المفيدة في الواو المزيدة ص ٣٣٩ – ٣٤١ ، والممتع ص ٢٥٥ ، وشرح الجمل لابن عصفور ٥٢٥/١ ، ومغني اللبيب ٨١/١ ، والجنى الداني ص ١٥٤ ، والأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ .

(٢) البيت لعمرو بن يربوع في نوادر أبي زيد ص ١٤٦، وشرح شواهد الإيضاح ص ٢٢٥، وبلا نسبة في الخصائص ٢/ ٢١ ، وشرح المفصل ٤/ ٤٩٠ .

(٣) سفر السعادة وسفير الإفادة ٧١٧/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٠٧/٢ .

**حَمِدْتُ إِلهِي بعدَ عُرْوَةَ إذ نَجَا**

**خِراشٌ وبعضُ الشَّرِّ أهْوَنُ من بَعْضِ** [١]

**قال : " حَمِدْتُ : فعل وفاعل ، وَسَكَنَتْ لامُه بعد أن كانت مفتوحة لثلاثة أوجه :**

**الأول : أن الفاعل المضمر كالجزء لفظا ومعنى ، فلولا إسكان ما قبله لَتَوَالى أربع متحركات في كلمة ، وضمير المفعول لا يُسَكّنُ له ؛ لأنه وإن اتصل لفظا فهو منفصل تقديرا .**

**والثاني : أن أصل الفعل البناءُ ، والأصل فيه السكون ، وقد عُهِدَ في اللغة أن الضمير يُعِيد الشيء إلى أصله ، والمفعولُ لم يُعِدْ ذلك لضعف اتصاله ، وهذا قول ابن الدهان [٢]، وقد اخترته في شرح الفصول .**

**والثالث : أن أصل ذلك للفرق بين ضمير الفاعل في (حَمِدْنا) ، وبين ضمير المفعول في (حَمِدَنا) ، ثم حمل باقي الضمائر المرفوعة عليه " [٣].**

---

**[١] البيت من مقطوعة قالها أبو خراش الهذلي يرثي فيها أخاه عروة ، وكان قد قتل بمكان اسمه قوس ونجا ابنه خراش وكانا معا . ينظر : ديوان الهذليين ٢/ ١٥٧ .**

**[٢] ينظر رأي ابن الدهان أيضا في المحصول ١/٢٩١ – ٢٩٣ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٤ .**

**[٣] قواعد المطارحة ص ٤١٢ .**

## ٨- ( بناء المضارع على السكون مع نون النسوة ) :

يبنى المضارع على السكون مع نون النسوة [١] ، قال السيوطي : بُني المضارع مع ضمير جمع المؤنث على السكون منبهة على أن أصل الأفعال البناء على السكون ؛ لأن الضمير يرد الشيء إلى أصله[٢] .

ومن العلل التي ذُكِرت أيضا :

قيل : إنه يبنى حملًا على الماضي المتصل بها ؛ لأن أصل كل واحد منهما البناء على السكون .

وقيل : إنما بني المتصل بنون الإناث ؛ لتركيبه معها ، لأن الفعل والفاعل كالشيء الواحد معنى وحكمًا ، فإذا انضم إلى ذلك أن يكون مستحقًّا للاتصال لكونه على حرف واحد تأكد امتزاجه وجعله مع ما اتصل به شيئًا واحدًا ، فمقتضى هذا أن يبنى المتصل بألف الضمير أو واوه أو يائه ، لكن منع من ذلك شبهه بالاسم المثنى والمجموع على حده ، كما منع من بناء (أي) مع ما فيها من تضمن معنى الحرف شبهها بـ(بعض ، وكل) معنى واستعمالًا .

وقيل : إنما بني المتصل بنون الإناث ؛ لنقصان شبهه بالاسم لأنها لا تلحق الأسماء ، وما لحقته من الأفعال إن باين الاسم ازدادت بها مباينته ، وإن شابهه نقصت بها مشابهته[٣].

---

(١) وذهب ابن طلحة والسهيلي وابن درستويه إلى أنه مع نون الإناث معرب ، والحركة مقدرة . ينظر : نتائج الفكر ص ١١٠ ، وشرح الفارضي ص ٥٦ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ ، ٢٠٧ .

(٣) ينظر : شرح التسهيل ٣٧/١ ، وتمهيد القواعد ٢٣٥/١ ، ٢٣٦ .

## ٩- ( ردُّ الضميرِ اسمَ الفاعلِ إلى عمل الجر بحق الأصل ):

عملُ الاسمِ الجرَّ حكمٌ توجبه الإضافة ، والإضافة مختص بها الاسم دون الفعل ، وعمله النصب عارض طرأ عليه بمضارعته الفعل ، فوضح أن عملَه النصب فرع عن عمله الجر ؛ لأن عمله الجر بحق الأصل ، وعمله النصب بحق الشبه بالفعل ، فعملها النصب فرع عن عملها الجر .

ولما كان اسم الفاعل يتصل بالمفعول تارة بحق الأصل ، نحو : (ضاربُ زيدٍ) ، وتارة بحق الفرع وهو شِبْهه بالفعل ، كقولك : (ضاربٌ زيدًا) ثم اتصل بالضمير ، ألزمه الضمير الأصل الذي هو الاضافة ؛ لأن الضمير يرد ما اتصل به إلى أصله ، فلذلك وجب حذف التنوين والنون ، فقيل : (ضارِبُك ، وضارِبَاك ، وضارِبُوك) [١].

## ١٠- ( رد الهمزة إلى أصلها في آل) :

أبدلت الْهمزَة من الْهَاء فِي : (آل) [٢]، وأصلها : (أهل) فأبدلت الْهَاء همزَة فَقيل : أَأْل ، ثمَّ أبدلت الثَّانِيَة ألفا لسكونها إِثْر فتح فَقيل: آل .

وَالدَّلِيل على أَن أصل (آل) (أهل) أمران :

الأول : تصغيرها على : أُهَيْل ؛ لِأَن التصغير يرد الأشياء إِلَى أُصُولهَا.

---

(١) ينظر : أمالي ابن الشجري ٣٠٧/١ .

(٢) ينظُر : سر صناعَة الإعراب ١/ ١٠٠، ١٠١ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٣٩ ، ٤٤٠.

وَلَو كَانَت الْألف منقلبة عَن غير هَاء – أَي عَن وَاو فنقول : (أول) – لقيل فِي تصغيره (أُوَيل)[١] ، من آل يؤول إِذا رَجَعَ ، لِأَن الْإِنْسَان يرجع إِلَى آله ، فقلبت الْوَاو ألفا لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا.[٢]

والثاني : مِمَّا يُؤَكد أَن الْهمزَة فِي (آل) أَصْلهَا هَاء ، الْإِضَافَة إِلَى الضَّمِير ، فقد قَالُوا : (أهلك ، وَأَهله) كثيرًا ؛ لِأَن الضَّمِير يرد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا ، ولاَ يُقَال : (آلك وَآله) إِلَّا قَلِيلا [٣]، وصححه السيوطي فقال : " وَالصَّحِيح جَوَازه إِلَى ضمير" [٤]؛ مستدلا بقَول عبد الْمطلب – جد النَّبِي صلى الله عَلَيْهِ وَسلم – [من مجزوء الكامل]:

**وانصر على دين الصليـ ... ـب وعابديه الْيَوْم آلَكْ**[٥]

---

(١) وهذه حكاية عن يونس كما في شرح الملوكي في التصريف ص ٤٤٠ .

(٢) ينظر : عمدة القاري ١٦ / ٢٣ .

(٣) منع ذلك الكسائي والنحاس وزعم أبو بكر الزبيدي أنه من لحن العوام ، أي : أنه لا يجوز . ينظر رأي النحاس والزبيدي في : خير الكلام في التقصي عن أغلاط العوام لعلي القسطنطيني ص ١٦ ، ورأي الجميع في : شرح الأشموني ٤٥/١ .

(٤) الهمع ٥١٦/٢ .

(٥) ينظر : الممتع ص ٢٣١، وشرح التسهيل ٢٤٤/٣ ، وتاج الْعَرُوس (أ هـ ل) .

## ١١- (أصلُ كافِ التشبيهِ مِثْلُ) :

الكاف من الحروف التي تجر الظاهر وحده ، نحو : (أنت كزيد) ، أي: أنت مثل زيد، ويستغنى في التشبيه مع المضمر بمثْل عن الكاف ، فتقول : أنت مثله [١].

قَالَ سِيبَوَيْهِ فِي بَاب مَا لَا يجوز فِيهِ الْإِضْمَار من حُرُوف الْجَرّ : وذلك الكاف في (أنت كزيد) ؛ لأنهم استغنوا بقولهم : (مثلى ، وشبهي) عنه فأسقطوه ، إلا أن الشعراء إذا اضطروا أضمروا في الكاف فيجرونها على القياس [٢].

ومن ذلك قول رؤبة في وصف حمار وَحْش وأُتُن [من الرجز] :

**ولا أرى بعلا ولا حَلائِلا *** كهُ ولا كهُنّ إلّا حاظِلا[٣]**

وهَذَا عِنْد سِيبَوَيْهِ قَبِيح ، وَالْعلَّة لَهُ أَن الْإِضْمَار يرد الشَّيْء إِلَى أَصله، فالكاف فِي مَوضِع (مثل) فَإِذا أضمرت مَا بعْدهَا وَجب أَن تَأتي بِمثل[٤].

---

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر ص ٣٤١ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٨٣/٢ ، ٣٨٤ .

(٣) الرجز لرؤبة في الديوان ص١٢٨، وخزانة الأدب ١٠/ ١٩٥، ١٩٦، وللعجاج في الكتاب ٢/ ٣٨٤ .

(٤) ينظر : خزانة الأدب ١٩٥/١٠ .

وقد ذكر السيوطي علة منع دخولها على مضمر قائلا : " إنما لم تدخل الكاف على مضمر لترددها بين الاسم والحرف ، وذلك اشتراك فيهما، والاشتراك فرع ، والضمير يرد الأشياء إلى أصولها ، ولا أصل لها " [١].

## ١٢- (ذو المضافةُ إلى اسمٍ جنسٍأصلُها صاحب) :

(ذو) : بمعنى (صاحب) لازم إضافتها لاسم ظاهر دال على الجنس ، نحو : (والدي ذو فضل) ، ومن إضافتها إلى المضمَر ؛ ما أنشده الأصْمَعيُّ [من مجزوء الرمل] :

**إنَّمَا يَصْطَنِعُ المَعْـ رُوفَ فِي النَّاسِ ذَوُوهُ** [٢]

و(ذو) أصله (صاحب) ، فإذا قلت : (هذا ذو الجمة) ، تريد : صاحبها ، فإذا أضمرت قلت : هذا صاحبها [٣] .

---

(١) الأشباه والنظائر ٢٠٦/٢ .

(٢) هذا بيتٌ أنشده الأصمعيّ ولم يعزه لقائل معيّن . يُنظر هذا البيت في : شرح التسهيل ٢٤٢/٣ ، وشرح الكافية الشّافية ٢/ ٩٢٨، واللمحة ٢٨٤/١ ، وتمهيد القواعد ٣٢٠٢/٧ .

(٣) ينظر : ما يجوز للشاعر ص ٣٤٢ .

## ١٣- (علة التزام دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي) :

من المواضع التي يجب فيها تأنيث الفعل : أن يكون الفاعلُ ضميرًا مؤنثًا متصلًا بعامله ، سواءٌ أكان ذلك المؤنث حقيقي التأنيث أم مجازي التأنيث ، نحو: (هندٌ قَامتْ) ، و(الشمسُ طلعتْ) .

وإنما وجب تأنيث الفعل في ذلك ؛ لئلا يتوهم أن ثَمّ فاعلًا مذكرًا منتظرًا ، إذ يجوز أن يقال: هند قام أبوها، والشمس طلع قرنها[١].

وقال السيوطي : " إنما التزم دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي دون المسند إلى ظاهره ؛ لأن الأصل إلحاق العلامة ، والضمير يرد الشيء إلى أصله ، فوجب ألا تحذف العلامة ، لأن ذلك خلاف مقتضاه "[٢] .

## ١٤- ( علة قلب الألف ياء في (كلا ، وكلتا) في النصب والجر عند الاتصال بالمضمر خاصة ) :

(كلا ، وكلتا) اسمان ملازمان للإضافة ، ولفظهما مفرد ، ومعناهما مثنى ، ولذلك أجيز في ضميرهما اعتبار المعنى فيثنى ، واعتبار اللفظ فيفرد ، وقد اجتمعا في قول الفرزدق من [البسيط] :

---

(١) ينظر : التصريح ٤٠٧/١ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٠٤/٢ .

**كلاهُمَا حِين جدَّ الجَرِيُ بَيْنَهُمَا *** قَدْ أَقْلَعَا وكلاَ أَنْفَيْهِمَا رَابِي**[١]

**إلا أَن اعتبار اللفظ أكثر ، وبه جاء القرآن ، قال تعالى: ﴿ كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهَا ﴾ [٢] ، ولم يقل : آتتا .**

**وإذا أضيفا إلى مضمر أعربا كالمثنى ، وإن أضيفا لظاهر أعربا كالمقصور ، فيلزمان الألف ، وتقدر الحركات الثلاث عليهما .**

**و(كلا ، وكلتا) ألفهما إنما انقلبت ياء مع المضمر تشبيها لها بألف (لدى ، وعلى ، وإلى) ؛ ولهذا قال سيبويه : " وسألت الخليل عمن قال : رأيت كلا أخويك ، ومررت بكلا أخويك ، ثم قال : مررت بكليهما ، فقال : جعلوه بمنزلة عليك ولديك في الجر والنصب " [٣].**

**ثم اعتذر الخليل عن كونهم لم يقلبوا الألف في الرفع فيقولوا : قام كليهما بأن قال : إنما تستعمل (لدى ، وعلى) مجرورين أو منصوبين ، يعني تقول : من لديه ومن عليه ، وقعدت لديه ونزلت عليه ، ولا تقول : يعجبني لديه ولا عليه ، فلم يشبه كلاهما حال الرفع بل أجريت على أصلها من سلامة الألف.**[٤]

---

**(١) في ديوانه ٣٤/١ . مطبعة الصاوي نشر المكتبة التجارية ، وليس في طبعة بيروت المشهورة ؛ لأن محقق الديوان ذكر في مقدمته أنه حذف أبيات الهجاء الفاحشة.**

**(٢) من الآية ٣٣ من سورة الكهف .**

**(٣) الكتاب ٤١٣/٣ .**

**(٤) ينظر : تمهيد القواعد ٣٢٨/١ ، واعتذار الخليل منقول بالمعنى .**

وخص التغيير مع المضمر دون المظهر ؛ لأن المضمر يرد الشيء إلى أصله [١].

## ١٥- (اختصاص الجر بـ"لولا"بالمضمر) :

(لولا) تدخل على جملتين اسمية ففعلية لربط امْتنَاع الثَّانِيَة بِوُجُود الأولى ، نَحْو : (لَوْلَا زيد لأكرمتك) ، أَي : لَوْلَا زيد مَوْجُود .

وإذا دخلت على المضمر فالأجود أن يكون ضميرًا مرفوعًا منفصلًا ، كقوله سبحانه : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾ [٢]، قال سيبويه : " إذا أضمرت الاسم فيه جُرّ ، وإذا أظهرت رُفع ، ولو جاءت علامة الإضمار على القياس لقلت : (لولا أنت) ، كما قال سبحانه : ﴿ لَوْلاَ أَنْتُمْ لَكُنَّا مُؤْمِنِينَ ﴾..... "[٣] .

وذلك لأن الظاهر بعده إما مبتدأ عند البصريين ، وإما فاعل عند الكوفيين [٤]، فالمضمر واجب أن يكون كالظاهر .

ولهذه العلة رد المبرد [٥]رواية (لولاي) متصلا ، لكن سيبويه رواها ، وهو إمام النَّقَلَة وقبلها أهل اللغة ، وذهب إلى أن التغيير لحق الحرف ، فصار مع المضمر جارًا بعد أن كان مع الظاهر حرف ابتداء .

---

(١) ينظر : الأشباه والنظائر ٢/٢٠٥ .

(٢) من الآية ٣١ من سورة سبأ .

(٣) الكتاب ٢/٣٧٣ ، ٣٧٤ .

(٤) ينظر : الإنصاف ٢/٥٦٤ ، وشرح المفصل ٢/٣٤٢ ، ٣٤٣ ، والكناش ١/٢٥٣، والجنى الداني ص ٦٠٢

(٥) ينظر : الكامل ٣/٢٤٧ .

وحجته : أن (لولا) في المعنى بمنزلة اللام في كونهما للعلة ، ألا ترى أن قولك : (لولا إكرامُك لما أتيتُ) كقولك : (لإكرامك أتيتُ) .

ولهذه الشبهة التزموا بعدها الإفراد ، وحَذْفَ الخبر ، فجروا بها في بعض الأماكن تنبيها على ذلك ، كما فعلوا ذلك حين قالوا : (كيمه) ، وإن كانت ناصبة للفعل في أصل وضعها .

وَخُصّ جرها بالمضمر ؛ لأنه يرد الشيء إلى أصله .

ونظير ذلك قولهم : (هم ضاربون زيدًا ، ومكرمو عمروٍ) ، فإذا أضمرت (زيدًا) ، و(عمرًا) قلت : (هم ضاربُوهُ ، ومكرمُوهُ) ، لم تعمل الصفة مع المضمر إلا الخفض لا غير [١] .

---

(١) ينظر : المحصول ٢/٧٠٢ ، ٧٠٣ ، والأشباه والنظائر ٢/٢٠٥ .

## تتمتان في قاعدة : الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها.

## الأولى : جرى خلاف بين أبي بكر النحوي [١] والسخاوي في رد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، هل لأسباب توجب الرد أم لأجل الإضمار ؟[٢] .

### رأيُ أبي بكر النحوي :

قال أبو بكر محمد بن عبد الملك النحوي : إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد ، لا لأجل الإضمار ؛ فلا يقاس عليه ما لا سبب فيه ، مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ، ولا يحتاج إلى تعليل إلا أن يخالف الاستعمال.

---

(١) هو أبو بكر محمد بن عبد الملك بن محمد بن السّرّاج الشّنتمري ، أحد أئمة العربية المبرزين فيها ، ويكفيه فخرًا أنه أستاذ أبي محمد عبد الله بن بري المصري اللغوي النحوي، وحدث عن أبي القاسم عبد الرحمن بن محمد النفطي ، وقرأ العربية بالأندلس على ابن أبي العافية وابن الأخضر ، وقدم مصر سنة ٥١٥هـ ، وأقام بها وأقرأ الناس العربية ، ثم انتقل إلى اليمن ، وله مصنفات منها : تنبيه الألباب في فضل الإعراب ، وكتاب في العروض ، وكتاب مختصر العمدة لابن رشيق وتنبيه أغلاطه ، كان من أهل الفضل الوافر ، والصلاح الظاهر ، وكانت له حلقة في جامع مصر لإقراء النحو ، توفي بمصر سنة ٥٤٩هـ . ينظر : نفح الطيب من غصن الأندلس الرطيب ٢٣٨/٢ .

(٢) ينظر : سفر السعادة ٧١٧/٢ ، ٧١٨ ، والأشباه والنظائر ٢٠٨/٢ .

فقوله : (أعطيتكم درهمًا) أصله : أعطيتكمو، فأسكنوا الميم تخفيفًا ، وكرهوا الإسكان مع الهاء ؛ لخفائها وقربها من الساكن ، ولذلك كان (عليه مال) أحسن من قولك : (عليهي مال) .

وكذلك: (اليوم سرت فيه) ؛ لأن الإضمار يبطل كونه ظرفًا، فاحتاجوا فيه إلى (في) كسائر الأسماء التي ليست ظروفا.

**رد السخاوي** :

قال السخاوي : وقول أبي بكر النحوي : ( إنما يرد الإضمار الأشياء إلى أصولها لأسباب توجب الرد ، لا لأجل الإضمار ) كلام متناقض ؛ يقتضي أن الإضمار يرد ولا يرد .

وقوله : ( مع أن الشيء إذا جاء على أصله ولم يمنعه مانع فلا سؤال فيه ) أقول: بلى، فيه سؤال؛ لأن قولنا: (بك لأفعلن) قد جاء على أصله، وفيه من السؤال: لِمَ لَمْ يجز أن نقول: وك، ولا: تك؟ ، فاختصاص الباء بهذا لابد له من سبب، ولا سبب إلا أن الباء الأصل؛ ولهذا تقول: (أقسم بالله) ، ولا تقول: أقسم والله، ولا: أقسم تالله.

## والثانية : هل المضمر يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ؟

والجواب يظهر من قول أبي حيان والسيوطي : " الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها غالبًا " [1]، فقولهما : (غالبًا) دليل على أنه لا يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع .

---

[1] التذييل والتكميل ١٣٤/٢ ، والهمع ٢٢٨/٢ .

ولذلك علّق السيوطي على ابن عصفور في تخريجه (مِثْلَهُمْ) في قول الفرزدق [من البسيط]:

**فَأَصْبَحُوا قَدْ أَعَادَ اللهُ نِعْمَتَهُمْ *** إِذْ هُمْ قُرَيْشٌ وَإِذْ مَا مِثْلَهُمْ بَشَرُ**[١]

على أن (مثلَهم) مرفوع إلا أنه مبني على الفتح ؛ لإضافته إلى مبني[٢] .

قال السيوطي : " فإن قيل : كيف يسوغُ ذلك والمبنى الذي أضيفت إليه مضمر ، والمضمر يرد الأشياء إلى أصولها ، فكيف يكون سببًا في إخراج (مثل) عن أصلها من الإعراب إلى البناء؟

فالجواب: أن المضمر لا يلزم رد الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ، ألا ترى أن التاء بدل من الواو في (تُكأة)؛ لأنه من (تَوَكّأَ) ، ثم إذا أضافوها إلى مضمر قالوا : هذه تُكَأَتُكَ ، ولم يردوها إلى أصلها "[٣].

---

[١] الديوان ١/١٨٥ .

[٢] المقرب ١/١٠٢ .

[٣] الأشباه والنظائر ٢/٢٠٩ .

## المبحث الثاني : الإضافة والألف واللام

الإضافة والألف واللام من وسائل الرد إلى الأصل ، وقد يستدل بهما معًا على الأصل كما في مسألة : (جر ما لا ينصرف بالكسرة) ، وقد يستدل بالإضافة فقط في بعض المسائل ، وأيضا يستدل بالألف واللام فقط كما في مسألة (حكم تابع المنادى المفرد المعرفة المعطوف عطف نسق مقترنا بأل) .

وتنفرد الإضافة عن الألف واللام بأنها ترد المحذوف والمبدل كما سيأتي .

### أولا : الاستدلال بالإضافة وبالألف واللام في رد الشيء إلى أصله من الإعراب.

#### ١- (جر ما لا ينصرف بالكسرة) :

قال سيبويه : " وجميع ما لا ينصرف إذا أدخلتَ عليه الألفَ واللام أو أضيف انجرَّ ؛ لأنها أسماء أدخل عليها ما يدخل على المنصرف ، ودخل فيها الجر كما يَدخلُ في المنصرف ، ولا يكون ذلك في الأفعال ، وأمِنوا التنوينَ ، فجميع ما يترَكُ صرفهُ مضارَعٌ به الفعل ، لأنّه إنما فُعِل ذلك به لأنه ليس له تمكُّنُ غيره ، كما أنَّ الفعل ليس له تمكّنُ الاسم " (١).

وقال ابن يعيش : " ما لا ينصرف ، إنمّا مُنع من الصرف لشَبَه الفعل، فإذا دخلت عليه الألف واللام ، أو أُضيف ، بَعُد من الفعل ،

---

(١) الكتاب ٢٢/١ ، ٢٣ ، وينظر : المقتضب ٣١٣/٣ .

وتَمكّنت فيه الاسميّةُ ، فعاد إلى أصله من دخول الجرّ والتنوين اللذَيْن كانا له في الأصل " (١) .

وقال السيوطي عند حديثه عن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها : " إذا أضيف ما لا ينصرف رُدّ إلى أصله من الجر " (٢) .

## ثانياً : الاستدلال بالإضافة فقط في رد الشيء إلى أصله.

### ١- (علة إعراب "أيّ" الموصولة) :

(أَيّ) – بفتح الهمزة وتشديد الياء – تأتي موصولة ، واختلف العلماء فيها من حيث البناء والإعراب على النحو الآتي :

المذهب الأول : ذهب سيبويه (٣) إلى القول ببناء (أي) على الضم إذا حذف شطر صلتها وصرح بما تضاف إليه ، نحو قوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ ﴾ (٤) ، أي : لننزعن الذي هو أشد – ونسبه ناظر الجيش إلى الجمهور أيضا – ؛ لأنهم لما حذفوا المبتدأ من صلتها دون سائر أخواتها نقصت فبنيت ، وكان بناؤها على

---

(١) شرح المفصل ٤/٢١٦.

(٢) الأشباه والنظائر ١/١٦٩ .

(٣) ينظر :الكتاب ٢/٤٠٠ ، ومغني اللبيب ١/١٧٤ ، ١٧٥ ، وتمهيد القواعد ٢/٧٠٩ .

(٤) الآية ٦٩ من سورة مريم .

الضم أولى ؛ لأنها أقوى الحركات فبنيت على الضمة كـ (قبل وبعد) ، والذي يدل على أنهم إنما بنوها لحذف المبتدأ : أنهم لو أظهروا المبتدأ فقالوا : ضربت أيهم هو في الدار ، لنصبوا ولم يبنوا (١).

وتكون معربة إذا لم تُضَفْ ولم يذكر صدر صلتها ، أو أضيفت وذكر صدر صلتها ، أو لم تضف وذكر صدر صلتها .

المذهب الثاني : ذهب الكوفيون وجماعة من البصريين (٢) ، – وفي تمهيد القواعد (الخليل ويونس) (٣) – إلى أن (أيّ) الموصولة معربة أبدًا ، وما ورد مما يوهم البناء عند حذف صدر صلتها كقوله تعالى : ﴿ ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمنِ عِتِيًّا ﴾ ، جعله الخليل محكيّا بقول مقدر ، أي : إن الضمة ضمة إعراب ويرفعه على الحكاية ، والتقدير عنده : ثم لننزعن من كل شيعة الذي يقال له أيهم .

وحكم يونس بتعليق الفعل قبلها ؛ لأن التعليق عنده غير مخصوص بأفعال القلوب(٤).

فإذا قلت : (اضرب أيُّهم أفضل) فعلى معنى : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل عند الخليل ، ويونس على تعليق اضرب عن العمل بمنزلة تعليق أشهد في قولهم : أشهد أنك منطلق .

---

(١) ينظر : أسرار العربية ص ٣٢٩ .

(٢) ينظر : الإنصاف ٧٠٩/٢ ، ٧١٠ ، ومغني اللبيب ١٧٥/١ ، وتمهيد القواعد ٧٠٩/٢ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ٧٠٨/١ ، ٧٠٩ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص ٣٢٩ .

قال سيبويه : " وسألت الخليل – رحمه الله – عن قولهم : اضرب أيُّهم أفضل ، فقال القياس النصب كما تقول : اضرب الذي أفضل ؛ لأن (أيا) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة (الذي) ، كما أن (من) في غير الجزاء والاستفهام بمنزلة الذي..... وزعم الخليل أن (أيهم) إنما وقع في (اضرب أيهم أفضل) على أنه حكاية ، كأنه قال : اضرب الذي يقال له أيهم أفضل ، وأما يونس فيزعم أنه بمنزلة قولك : أشهد إنك لرسول الله ، واضرب معلقة " (١).

ومن أوجه إعرابها :

١ – لزومها خاصة من خواص الأسماء وهي الإضافة ، فعارضت شبه الحرف ، فروجع بها الأصل من الإعراب(٢) .

قال السيوطي في الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها : " ولذلك أعربت (أي) مع وجود شبه الحرف فيها ؛ للزومها الإضافة ، فردتها إلى الإعراب الذي هو الأصل في الأسماء " (٣).

٢ –أنهم حملوها على نظيرها ونقيضها ، فنظيرها (جزء) ، ونقيضها (كل) ، وهما معربان فكانت معربة (٤) .

---

(١) الكتاب ٣٩٨/٢ – ٤٠٠.

(٢) ينظر : علل النحو ص ٢٣٠ ، وأمالي ابن الحاجب ٦٠٧/٢ ، ٦٠٨ ، والمقاصد الشافية ٥٠٤/١ .

(٣) الأشباه والنظائر ١٦٩/١ .

(٤) ينظر : أسرار العربية ص ٣٣١ ، والمقاصد الشافية ٥٠٣/١ .

## ٢- (رد النكرة المفردة المبنية بعد (لا) إلى أصلها من الإعراب) :

(لا) من الحروف الداخلة على الأسماء والأفعالِ ، فحكمُها أنّ لا تعمل في واحد منهما ، غيرَ أنّها عملتْ في النكرات خاصّةً لعلّةٍ عارضةٍ ، وهي مضارعتُها (إنَّ) ، وحكمَ النكرة المفردة بعد (لا) البناءُ على الفتح ، نحوَ : (لا رجلَ عندك ، ولا غلامَ لك) ، وهي حركةُ بناءٍ نائبةٌ عن حركةِ الإعراب .

فإن كانت النكرةُ بعد (لا) مضافةً ، أو مشابِهةٌ للمضاف ، تَبيّنَ النصبُ ، فظهر الإعرابُ ، فالنكرةُ المضافةُ نحو : (لا غلامَ رجلٍ لك) ، و(لا صاحبَ صِدْقٍ موجودٌ) ؛ من قِبَل أنّ الإضافة تُبْطِل البناءَ ، لأنك لو بنيتَ نحوَ : (لا غلام رجل) ، لَجعلتَ ثلاثةَ أشياءَ بمنزلةِ شيء واحد ، وذلك مُجْحِفٌ معدومٌ ، ألا ترى أنّك لا تجد اسمَيْن جُعِلا اسمًا واحدًا ، وأحدُهما مضافٌ ، إنما يكونان مفردَيْن ، كـ (حَضْرَمَوْت) ، و(خمسةَ عشرَ)، فهما كالشيء الواحد ، ألا ترى أنّ قولهم : (يا ابنَ أُمَّ) لمّا جُعل (أُمَّ) مع (ابن) اسمًا واحدًا حُذفت ياءُ الإضافة .

والنكرة المشابِهة للمضاف نحو : (لا خيرًا من زيدٍ) ، و(لا ضاربًا زيدًا) ، و(لا حافظًا للقرآن) ، و(لا عشرين درهمًا) ، فهذه الأسماء مشابهةٌ للمضاف ، وجاريةٌ مجراه ؛ لأنّها عاملةٌ فيما بعدها كما أنّ المضاف عاملٌ فيما بعده ، والمعمولُ من تَمام المضاف ، فقولُك : (من زيدٍ) من تمامِ (خير) ، لأنّه موصولٌ به ، و(زيدًا) من تمامِ (ضاربًا) ؛ لأنه مفعوله ، و(للقرآن) في موضع مفعول (حافظًا) ، و(درهمًا) من تمام (عشرين) ؛

لأنّه منتصِبٌ به ، فانتصابُ النكرة المضافة بعد (لا) انتصابٌ صريحٌ ، كانتصابها بعد (إنَّ) [١] .

وذكر ابن الحاجب علة عدم بنائه إذا كان مضافا بقوله : " ولم يبن إذا كان مضافاً لوجهين :

أحدهما : أنهم كرهوا أن يبنوا متعددات . والآخر : أن الإضافة أقوى خواص الأسماء ، فقابلت ذلك التضمن ، فرجع الاسم إلى أصله " [٢].

وقال الرضي : " ولم يبن المضاف ، ولا المضارع له ؛ لأن الإضافة ترجح جانب الاسمية ، فيصير الاسم بها إلى ما يستحقه في الأصل ، أعني الإعراب " [٣] .

## ٣- (رد الظروف المبنية المقطوعة عن الإضافة إلى أصلها):

الظّروف المقطوعة عن الإضافة على ضربين :

أحدهما : الظّروف التي يقال لها الغايات ، وهى : ( قبلُ ، وبعدُ ، وفوقُ ، وتحتُ ، وأمامُ ، وقدّامُ ، ووراءُ ، وخلفُ ، وأسفلُ ، وعلُ ، ودونُ، وأوّلُ ) ، وجميع هذه مبنيّات على الضّم ؛ حيث قطعت عن الإضافة لفظا

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٢/٩١ ، ٩٢ .

(٢) أمالي ابن الحاجب ١/٤١١ ، ٤١٢ .

(٣) شرح الكافية ٢/١٨٧ ، وينظر : شرح شذور الذهب للجَوجَري ١/٢٤٨ .

لا معنى [١]، فالّذي هو حدّ الكلام : أن ينطق بهنّ مضافات ؛ لتحصل الفائدة ، فلمّا قطعن عن الإضافة صرن حدودًا ينتهى عندها ، فسمّيت غايات ، ولذلك بنيت ، ولا تبنى إلا إذا كانت الإضافة مرادة ، فإن لم تنوها أعربتها ، وعليه قرئ [٢]:﴿ لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ ﴾ [٣] بالجر والتنوين .

وقال الشّاعر[من الوافر] :

**فساغَ لي الشَّرابُ وكنتُ قَبلًا *** أكاد أغَصُّ بالماءِ الفرات**[٤]

---

[١] ويجب الإعراب في ثلاث صور : إحداها : أن يُصَرَّح بالمضاف إليه كـ (جِئْتُكَ بَعْدَ الظُّهْرِ ، وقبلَ العصرِ ) و ( مِنْ قَبْلِه ) و( مِنْ بَعْدِه ) . والثانية : أن يُحْذَفَ المضافُ إليه ويُنْوَى ثُبوتُ لفظهِ فيبقى الإعرابُ وتَرْكُ التنوين كما لو ذكر المضاف إليه كقول الشاعر [ من الطويل ] : ( وَمِنْ قَبْلِ نَادَى كُلُّ مَوْلَى قَرَابَةٍ ... فما عطفت مولى عليه العواطف ) أى : ومِنْ قَبلِ ذلكَ ، وقُرِىءَ : { للهِ الأمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ } بالجر من غير تنوين ، أي : من قبلِ الغَلَبِ ومن بعده . والثالثة : أن يُحْذَفَ ولا يُنْوَى شىء فيبقى الإعراب ولكن يرجع التنوين لزوال ما يُعَارضه في اللفظ والتقدير كقراءة بعضهم : { لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلِ وَمِنْ بَعْدِ } بالجر والتنوين . أوضح المسالك ٣/١٥٤ ، ١٥٦ ، و"وراء"، و"أمام"، و"فوق"، و"تحت" ... هي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد) . أوضح المسالك ٣/١٦٠ – ١٦٢ .

(٢) هي قراءة أبي السمال والجحدري وعون العقيلي . ينظر : البحر المحيط ٧/ ١٥٨.

(٣) من الآية ٤ من سورة الروم .

(٤) البيت ليزيد بن الصعق في خزانة الأدب ١/ ٤٢٦، ٤٢٩، ولعبد الله بن يعرب في المقاصد النحوية ٣/ ٤٣٥ .

ومنه قولهم : (جئت من علِ) ، (وابدأ به أوّلًا) [١] .

فجميع هذه كانَ أصلها الإضافة، تقول : جئت من قبل هذا ، ومن بعد هذا ، وكنت أول هذا ، فلما حذف ما أُضيفت إليه بنيت [٢]، فإذا أضفتها رددتها إلى أصلها في الإعراب .

قال سيبويه في ( قبل ، وبعد ) : " فإذا أضفتهما رددتَهما إلى الأصل"[٣].

وقال ابن سيده : " وإذا أضيف المبني رُدَّ إلى أصله " [٤] .

الضّرب الثاني : ما ليس بغاية من الظروف، نحو: (أمس) ، وهو ظرف من ظروف الزمان ، يعني : اليوم الذي قبلَ يومك الذي أنت فيه ، وأهل الحجاز يبنونه على الكسر ، فيقولون :(فعلتُ ذاك أَمْسِ ، ومضى أمسِ بما فيه)[٥]، وبنيت لتضمّنها معنى الألف واللام، ووقعت معرفة في أوّل أحوالها، فمعرفتها قبل نكرتها؛ فمتى أضفتها، أو نكّرتها، أو أدخلت عليها الألف واللام، أو صغّرتها، أو ثّنيتها، أو جمعتها، أعربتها في هذه المواضع في الأحوال جميعا[٦] .

---

(١) ينظر : البديع في علم العربية ٤١/١ .

(٢) ينظر : الأصول ١٤٢/٢ .

(٣) الكتاب ١٩٩/٢ .

(٤) المخصص ١٧٧/٥ .

(٥) ينظر : شرح المفصل ١٣٧/٣ .

(٦) ينظر : الأصول ١٤٣/٢ ، والبديع ٤٢/١ .

وذكر المبرد أن الإضافة تردها إِلَى الْإِعْرَاب ، تَقول : ذهب أمس بِمَا فِيهِ ، وَذهب أمسك بِمَا فِيهِ [١] .

وَحَال التنكير ، نَحْو : مُضِيّ لنا أمس حسن ، لَا تُرِيدُ الْيَوْم الَّذِي قبل يَوْمك ، وحال دخول الألف واللام ، نحو : إن الأمس ليوم حسن ، وَحَال التَّثْنِيَة ، نَحْو : أمسان ، وَحَال الْجمع ، نَحْو : آمُس وآماس وأموس [٢].

وأما إذا صغر فذكر المصنف: "ولا خلاف في إعرابه إذا أضيف ، أو لفظ معه الألف واللام ، أو نكر ، أو صغر ، أو كسر"[٣].

فذكر أنه لا خلاف في إعرابه إذا صغر ، وهو مخالف لنص سيبويه وغيره من النحاة أن أمس لا يصغر .

قال سيبويه : " وأمَّا أمس وغدٌ فلا يحقَّران ؛ لأنَّهما ليسا اسمين لليومين بمنزلة زيدٍ وعمروٍ ، وإنما هما اليوم الذي قبل يومك ، واليوم بعد يومك ، ولم يتمكنا كزيدٍ واليوم والساعة والشهر وأشباههن ، ألا ترى أنَّك تقول : هذا اليوم وهذه الليلة ، فيكون لما أنت فيه ، ولما لم يأت ، ولما مضى ، وتقول : هذا زيدٌ ، وذلك زيدٌ ، فهو اسم ما يكون معك وما يتراخى عنك ، و(أمس وغدٌ) لم يتمكنا تمكَّن هذه الأشياء ، فكرهوا أن

---

(١) ينظر : المقتضب ١٧٩/٢ ، والتذييل والتكميل ٣٢٤/٩ .

(٢) ينظر : تاج العروس (أمس) ٤٠٨/١٥ .

(٣) شرح الكافية الشافية ١٤٨٢/٣ .

يحقروهما كما كرهوا تحقير (أين) ، واستغنوا عن تحقيرها بالذي هو أشد تمكنا ، وهو اليوم والليلة والساعة "[١].

## ٤- (المنادى المضاف) :

الاسم الذي يستحقُّ البناءَ في النِّداء هو الاسم المعرفة الذي يقع موقع الأسماء المضمرة المعرفة المبنية ، فمتى وقع الاسم موقع اسم مُعَرَّف مبني بُنِيَ ؛ لمشابهته له ووقوعه موقع ما لا يكون إلا مبنيًا ، فأما النكرة فلم تُبْن ؛ لأنها لم تقع موقع معرفة ، ألا ترى أنّك إذا قلت : (يا رجلًا) ، لم ترد واحدًا بعينه مقصودًا ، إنما نادَيْتَ واحدًا من هذا النوع ، فكُلّ من أجابك منهم فهو الذي أردْتَ ، وأنت في المعرفة قاصدٌ لواحد بعينه، ولو أردت رجلًا بعينه نادَيْتَ لكان حكمه حكم (زيدٍ) في أنه مقصود بعينه[٢].

أما المنادى الْمُضَاف ، نحو : (يا عبدَ الله أقبل) فتَمنعهُ الْإِضَافَة من الْبناء ، كَمَا كَانَ ذَلِك فِي (قبلُ ، وَبعدُ ، وأمسِ) ، تَقول : (ذهب أمسِ بِمَا فِيهِ ، وَقد ذهب أمسُنا) ، وَكَذَلِكَ تَقول : (جِئْت من قبلُ ، وَمن بعدُ يَا فَتى)، كَمَا قَالَ الله عز وَجل : ﴿ وَمن قبلُ مَا فرطتم فِي يُوسُف ﴾ [٣] ،

---

(١) الكتاب ٤٧٩/٣ ، ٤٨٠ ، وينظر : والتعليقة ٣٤١/٣ ، والتذييل والتكميل ٢٣/٨ .

(٢) ينظر : التعليقة ٣٢٧/١ ، ٣٢٨ .

(٣) من الآية ٨٠ من سورة يوسف .

فَلَمَّا أضَاف قَالَ : ﴿ من بعدِ أَن أَظْفَرَكُم عَلَيْهِم ﴾ [١] ، و﴿ من بعدِ أَن نزع الشَّيْطَان بيني وَبَين إخوتي ﴾ [٢][٣] .

أي : إن الإضافة ردّته إلى أصله من الإعراب [٤]، وهذا معنى قول الخليل : " كأنهم لما أضافوا ردوه إلى الأصل ، كقولك : إن أمسَك قد مضى" [٥].

وإنما كان المضاف والنكرة منصوبين ؛ لأن الأصل في كل منادى أن يكون منصوبا ؛ لأنه مفعول إلا أنه عرض في المفرد المعرفة ما يوجب بناءه فبقي ما سواه على الأصل [٦] .

## ٥- (إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه) :

العدد المركب : هو ما تكون من عددين بلا فاصل بينهما ، وهو تسعة ألفاظ ، (أحدَ عشرَ ، أو إحدى عشرةَ) إلى (تسعَ عشرةَ ، أو تسعةَ عشرَ) ، فالأول : (الصدر) وهو العدد واحد وتسعة وما بينهما ، والثاني : (العجز) وهو كلمة (عشرة) [٧] .

---

(١) من الآية ٢٤ من سورة الفتح .

(٢) من الآية ١٠٠ من سورة يوسف .

(٣) ينظر : المقتضب ٢٠٦/٤ .

(٤) ينظر : قواعد المطارحة ص ١٣١ .

(٥) الكتاب ١٨٤/٢ .

(٦) ينظر : أسرار العربية ص ٢٠٦ .

(٧) أحكام العدد للأستاذ الدكتور/ محمد المحرصاوي ص ٦ .

ويجوز في العدد المركب ، غير (اثني عشر ، واثنتي عشرة) أن يضاف إلى مستحق المعدود ، فيستغنى عن التمييز ، وللنحاة فيه ثلاثة أوجه :

الوجه الأول : البناء على الفتح في الجزأين معًا كما كان ذلك قبل الإضافة ، وهذا مذهب البصريين (١) ، وهو الأكثر ؛ لأن البناء يبقى مع الألف واللام بالإجماع ، فكذا مع الإضافة (٢) ، نحو : (هذه خمسةَ عشرَك) ، فـ(هذه) مبتدأ ، و(خمسةَ عشرَ) خبره ،و(الكاف) : مضاف إليه.

قال ناظر الجيش : " والأجود فيما أضيف من هذا التركيب أن يبقى مبنيّا ، كما بقي مع دخول الألف واللام عليه ، لاستواء الإضافة والألف واللّام في الاختصاص بالأسماء ، فيقال : أحد عشرك مع أحد عشر زيد ، بالبناء ، كما يقال : الأحد عشر مع الأحد عشر ؛ لأنّ العرب يجمعون على بقاء البناء مع الألف واللّام " (٣).

وإنما لم يضف : (اثنا عشر ، واثنتا عشرة) ؛ لأن ما بعد اثنين واثنتين واقع موقع النون ، فكما أن الإضافة تمتنع مع النون فكذلك تمتنع مع ما وقع موقعها ، وليس كذلك الباقي .

الوجه الثاني : الإعراب في آخر الجزء الثاني بحسب العوامل ، وإبقاء الجزء الأول على بنائه على الفتح ، كما في : (بعلبك) ، فتقول : (هذه

---

(١) ينظر : الكتاب ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ ، والمساعد ٨١/٢ ، والتصريح ٤٦٣/٢ ، وشرح الفارضي ص ١٤١٥ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني ١٠١/٤ .

(٣) تمهيد القواعد ٢٤٢٧/٥ .

خمسةَ عشرُ زيد ، ورأيت خمسةَ عشرَ زيد، ومررت بخمسةَ عشرِ زيد) ، بفتح (خمسة) في الجميع ، ورفع (عشر) في الأول ونصبه في الثاني وجره في الثالث ، والفتح في النصب على هذه اللغة غير الفتحة في اللغة الأولى ؛ لأن تلك فتحة بناء وهذه فتحة إعراب .

وهذه لغة حكاها سيبويه إذ قال : " واعلم أن العرب تدع (خمسة عشر) في الإضافة والألف واللام على حال واحدة ، كما تقول : اضرب أيهم أفضل ، وكالآن وذلك لكثرتها في الكلام وأنها نكرة فلا تغير ، ومن العرب من يقول : خمسة عشرك ، وهي لغة رديئة " (١).

واستحسنها الأخفش (٢) ، وَله وجه من الْقيَاس وَهُوَ أن الإضافة ترد الأسماء إلى أصلها من الاعراب ، كَمَا أَنَّك تَقول : ذهب أمسُ بِمَا فِيهِ ، وَذهب أمسك بِمَا فِيهِ (٣).

ورد هذا الاستحسان ناظر الجيش بقوله : " ولا وجه لهذا الاستحسان؛ فإن المبنيّ قد يضاف ، نحو : (كم رجل عندك) ، ﴿ ومِنْ لَدُنْ حَكِيمٍ خَبِيرٍ ﴾ (٤) ، و(رأيت أيهم في الدار) ، ولا تخرجه الإضافة إلى الإعراب" (٥).

---

(١) الكتاب ٢٩٨/٣ ، ٢٩٩ .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٢٤٢٨/٥ ، والمساعد ٨١/٢ ، والتصريح ٤٦٣/٢ ، وشرح الأشموني ١٠١/٤.

(٣) ينظر : المقتضب ١٧٩/٢ ، والمخصص ٢٥٦/٤ ، وشرح المفصل ٩/٤ ،

(٤) من الآية ١ من سورة هود .

(٥) تمهيد القواعد ٢٤٢٨/٥ .

الوجه الثالث : أن العدد المركب متى أضيف أُعرِب صدره على حسب العامل ، وانجر عجزه على أنه مضاف إليه كما في : (عبد الله) ، فتقول : (هذه خمسةُ عشرِك ، ورأيت خمسةَ عشرِك، ومررت بخمسةِ عشرِك) ، وهذا مذهب الكوفيين [١] .

قال الفراء : " وإذا أضفت (الخمسة العشر) إلى نفسك رفعت الخمسة ، فتقول : (ما فعلت خمسةُ عشري ؟ ) و(رأيتُ خمسةَ عَشْرِي) ، و(مررتُ بِخمسةِ عشري) ، وإنَّما عُرِّبت الخمسة ؛ لإضافتك العشر ، فلمّا أضيف العشر إلى الياء منك لَمْ يستقم للخمسة أن تُضاف إليها وبينهما عشر فأضيفت إلى عشر لتصير اسمًا ، كما صارَ ما بعدها بالإضافة اسما "[٢].

والقياس الوجه الأول ؛ لأن (خمسة عشر) نكرة ، وما لم ترده النكرة إلى أصله لم ترده الإضافة ، أما (أمس وقبل) ونحوهما فمعارف ، ولو جعلتهن نكرات لرجعن إلى الإعراب ؛ كما رجعن إليه في الإضافة والألف واللام [٣] .

## ٦- (رد اللام المحذوفة) :

ما حذف لامه ولم يعوض منها تاء التأنيث ، نحو : (أخٍ ، وأبٍ ، ويدٍ، ودمٍ) قد ترجع اللام في الإضافة ، وقد لا ترجع .

---

(١) ينظر : المساعد ٨١/٢ ، والتصريح ٤٦٤/٢ ، وشرح الفارضي ص ١٤١٦ .

(٢) معاني القرآن للفراء ٣٣/٢ ، ٣٤ .

(٣) ينظر المقتضب ١٧٩/٢ ، ١٨٠ .

فالأول نحو : (هذا أبوك وأخوك) ، و(رأيت أباك وأخاك) ، و(مررت بأبيك وأخيك) ، فترى اللامَ قد رجعت في الإضافة .

ومثالُ الثاني (يَدٌ، ودمٌ) ، فتقول في الإضافة : (يَدُك، ودمُك) ، لا تردّ الذاهب[١].

## ٧- (رد الميم إلى أصلها في فم) :

تبدل الميم وجوبًا من الواو في : (فم) إذا لم يضف إلى ظاهر أو مضمر ، وأصله : فوه ، ودليل ذلك : الإضافة إلى ظاهر أو مضمر ، نحو: (فو زيد ، وفوك) ؛ لأن الإضافة ترد الأشياء إلى أصولها [٢].

وَيُقَال فِي (فَم): (فِيّ) ، برد الْوَاو الَّتِي هِيَ الأَصْل ، وقلبها يَاء ، وإدغامها فِي الْيَاء [٣].

وربما بَقِيَ الإبدال مع الإضافة ، كقوله – صلى الله عليه وسلم – : « لَخُلُوفُ فم الصائمِ أطيبُ عندَ اللهِ من ريحِ المسك »[٤] .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣/٢٠٥.

(٢) ينظر : التصريح ٢/٧٤٢ ، وشذا العرف ص١٣٦ .

(٣) ينظر : الهمع ٢/٥٣٤ .

(٤) أخرجه البخاري في كتاب الصوم ، باب فضل الصوم ، برقم ١٧٩٥ ، وأخرجه مسلم في الصيام ، باب حفظ اللسان للصائم ، برقم ١١٥١.

## ثالثاً : الاستدلال بالألف واللام فقط في رد الشيء إلى أصله .

### ١- (حكم تابع المنادى المفرد المعرفة المعطوف عطف نسق مقترنا بأل):

إن عطفت على المنادى المضموم اسْمًا فِيهِ ألف وَلَام كنت مُخَيّرا بين الرفع والنصب ، نحو : (يا زيدُ والحارثُ ، والحارثَ) .

تقول في الرفع : (يا زيدُ والحارثُ) ، وهو اختيارُ الخليل وسيبويه والمازني [١].

قال سيبويه : " وقال الخليل – رحمه الله – من قال : ( يا زيدُ والنضرَ) فنصب ، فإنما نصب ؛ لأن هذا كان من المواضع التي يرد فيها الشيء إلى أصله ، فأما العرب فأكثر ما رأيناهم يقولون : (يا زيدُ والنضرُ) ،وقرأ الأَعْرَجُ : ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرُ ﴾ ، فرفع[٢] ، ويقولون : (يا عمرو والحارثُ)، وقال الخليل – رحمه الله – هو القياس كأنه قال : ويا حارثُ " [٣]

---

(١) ينظر : الكتاب ١٨٦/٢ ، ١٨٧ ، والمقتضب ٢١٢/٤.

(٢) وقرأ بها روح وزيد عن يعقوب وهي قراءة عبيد بن عمير وغيره ، وقرأ الباقون ورويس {وَالطَّيْرَ} بالنصب . ينظر : المبسوط في القراءات العشر ص ٣٦١ .

(٣) الكتاب ١٨٦/٢ ، ١٨٧ .

وتقول في النصب: (يا زيدُ والحارثَ) ، وهو اختيارُ أبي عمرو ، ويُونُسَ، وعيسَى بن عمر، وأبي عمر الجَرمّي[١]، وقراءةُ العامّة: ﴿ يَا جِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ بالنصب.

وَحجَّة من اخْتَار الرّفْع أَنك إِذا قلت : (يَا زيد والْحَارثُ)، فَإِنَّمَا أُرِيد : يَا زيدُ، وَيَا حَارِثُ [٢] ، وأيضًا : مشاكلة الحركة، وحكاية سيبويه أنه أكثر[٣] .

وَحجَّة الَّذين نصبوا أَنهم قَالُوا : نرد الِاسْم بِالْألف وَاللَّام إِلَى الأَصْل ، كَمَا نرده بِالْإِضَافَة والتنوين إِلَى الأَصْل [٤] .

وأيضا : أن ما فيه (أل) لم يَلِ حرف النداء، فلم يجعل كلفظ ما وليه، وإجماع القراء –ما عدا الأعرج– على النصب في قوله تعالى: ﴿ أَوِّبِي مَعَهُ وَالطَّيْرَ ﴾ [٥] .

وكان أبو العبّاس المبرّد يرى أنّك إذا قلت : (يا زيدُ والحارثُ) ، فالرفعُ هو الاختيارُ عنده، وإذا قلت : (يا زيدُ والرجلَ) ، فالنصبُ هو المختارُ ، وذلك أنّ (الحارث) ، و(حارثًا) عَلَمان، وليس في الألف واللام معنى سِوَى ما كان قبلَ دخولهما ، والألفُ واللامُ في (الرجل) قد أفادتا معنى، وهو

---

(١) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ .

(٢) ينظر : المقتضب ٢١٢/٤ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد ١٠٧٥/٢ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢١٣/٤ .

(٥) ينظر : توضيح المقاصد ١٠٧٥/٢ .

معاقَبـةُ الإضـافة، فلمّـا كـان الواجـبُ فـي الإضـافة النصـبَ، كـان المختـارُ، والوجهُ مع الألف واللام النصبَ أيضًا، لأنّهما بمنزلة الإضافة[١] .

أما إن عطفتَ اسمًا مفردًا عَلَمًا على مثله ، نحو: (يا زيدُ وعمرُو) ، لم يكن فيه إلّا البنـاء ؛ لأنّ العلّـة المُوجِبَـة لبنـاء الاسم الأوّل موجودةٌ فـي الثاني، لأنّ حرفَ العطف أَشْرَكَ الثاني في حكم الأوّل ، ولذلك لو أبدلتَ الثاني من الأوّل وهو مفردٌ، لم يكن فيه إلّا البنـاءُ والضمُّ، نحو : (يا زيدُ زيدُ ) ، و(يا أخانا خالدُ) ؛ لأنّ عِبْرَةَ البدل أنّ يحُلَّ مَحَل الأوّل، ولو أحللتَه مَحَلَّ الأوّل، لم يكن فيه إلّا البناء [٢] .

---

(١) ينظر : الأصول ٣٣٦/١ ، وشرح المفصل ٣٢٨/١ ، ٣٢٩ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣٢٩/١ .

## المبحث الثالث : التثنية

التثنية ترد الشيء إلى أصله من الإعراب ، وترد العلم إلى النكرة ، وترد المحذوف ، وترد المبدل .

### أولًا : رَدُّ التثنية الشيء إلى أصله من الإعراب .

١- قال الجزولي في باب (البناء) : " .... ما أضيف إلى الجمل من أسماء الزمان ، وليس هذا الأخير بواجب البناء " (١).

وقد اعترض أبو الحسن الأبذي عليه في إطلاقه بناء أسماء الزمان المضافة إلى الجمل ؛ لأنه كان ينبغي أن يقول : بشرط ألا تكون مثناة ؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها من الإعراب ، ولذلك لم يبنَ ( اثنا عشر ) ، وأما قولهم : ( يا زيدانِ ) فإنما جاز ؛ لأنه بناء يشابهه الإعراب، ألا ترى أنه يُتْبَعُ على لفظه كالمعرب (٢).

٢- ومن ذلك قول من قال : إن المثنى من أسماء الإشارة والموصولات معرب ؛ لأن التثنية ردتها إلى أصولها من الإعراب (٣).

قال الزجاج : " فإن قال قائل : فما بالك تقول : ( أتاني اللذان في الدار ، ورأيت اللذين في الدار ) ، فتعرب كل ما لا يعرب في تثنيته نحو : (هذان ، وهذين) ، وأنت لا تعرب ( هذا ) ولا ( هؤُلاءِ ) ؟

---

(١) المقدمة الجزولية في النحو ص ٢٤٠ .

(٢) ينظر : شرح الجزولية للأبذيّ ٢٨٢/٤ ، والأشباه والنظائر ٢٢٤/١ .

(٣) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٢٤/١ .

فالجواب في ذلك : أن جميع ما لا يعرب في الواحد مشبّه بالحرف الذي جاء لمعنى ، فإذا ثنيته فقد بطل شبه الحرف الذي جاءَ لمعنى؛ لأن حروف المعاني لا تثنى " (١).

## ثانياً : رد التثنية العلم إلى التنكير .

من شروط التثنية والجمع التنكير ، فَلَا يثنى الْعلم وَلَا يجمع بَاقِيا على علميته ، بل إِذا أُرِيد تثنيته وَجمعه قدر تنكيره (٢).

قال سيبويه : " فإن قلت : (هذان زيدان منطلقان ، وهذان عَمران منطلقان) ، لم يكن هذا الكلام إلا نكرة ؛ من قبل أنك جعلته من أمة كل رجل منها زيد وعمرو ، وليس واحد منها أولى به من الآخَر ، وعلى هذا الحد تقول : هذا زيد منطلق ، ألا ترى أنك تقول : هذا زيد من الزيدين ، أي : هذا واحد من الزيدين ، فصار كقولك : هذا رجل من الرجال " (٣).

ومما يدل على التنكير أن (منطلقان) صفة للزيدين ، وهو نكرة وصفت به نكرة (٤).

وقال المبرد : " و تثنية الأعلام وجمعها يردها إلى النكرة ، فتعرف بالألف واللام ، فتصير بمنزلة (رجل ، والرجل) ، نحو : رأيت زيدين ، ورأيت الزيدين " (٥).

---

(١) معاني القرآن وإعرابه ٧١/١ .

(٢) ينظر : الهمع ١٥٦/١ .

(٣) الكتاب ١٠٣/٢ .

(٤) ينظر : الأصول ١٥٨/١ .

(٥) المقتضب ٣١٠/٢ .

وقال ابن جني : " واعلم أن قولك : (جاءني الزيدان) ليس تثنية (زيد) هذا المعروف العلم ؛ وذلك أن المعرفة لا تصح تثنيتها ، من قبل أن حد المعرفة أنها ما خص الواحد من جنسه ولم يشع في أمته ، فإذا شورك في اسمه فقد خرج عن أن يكون علما معروفا وصار مشتركا فيه شائعا ، وإذا كان الأمر كذلك فلا تصح التثنية إذن إلا في النكرات دون المعارف ، وإذا صح ما ذكرناه فمعلوم أنك لم تثن (زيدا) حتى سلبته تعريفه وأشعته في أمته فجعلته من جماعة كل واحد منهم (زيد) ، فجرى لذلك مجرى (رجل وفرس) في أن كل واحد منهما شائع لا يخص واحدا بعينه ، ولا تجد له في بعض المسمين به مزية ليست في غيره من المسمين به ، وإذا جرى (زيد) بعد سلبه تعريفه مجرى (رجل وفرس) لم يستنكر فيه أن يجوز دخول لام المعرفة عليه في التقدير وإن لم يخرج إلى اللفظ فكأنه صار بعد نزع التعريف عنه يجوز أن تقول الزيد والعمرو ... ويدلك على أن الاسم لا يثنى إلا بعد أن يخلع عنه ما كان فيه من التعريف جواز دخول اللام عليه بعد التثنية في قولك : الزيدان والعمران ، ولو كان التعريف الذي كانا يدلان عليه ويفيدانه مفردين باقيا فيهما لما جاز دخول اللام عليهما بعد التثنية "[1] .

(١) سر صناعة الإعراب ٢/٤٥٠ ، ٤٥١ .

## ثالثاً : رد التثنية لام الكلمة المحذوفة .

المحذوف اللام يتناول المنقوص العرفي المنون إذا كان مرفوعا أو مجرورا [١]، والأسماء الستة، واسمًا، واستًا، ويدًا، ودمًا، وفمًا، وحرًا، وغدًا، وظبة، وشية .

فمتى كانت اللام الساقطة ترجع في الإضافة ، فإنّها تردّ إليه في التثنية ، وإذا لم يرجع الحرفُ الساقطُ في الإضافة ، لم يرجع في التثنية .

والذي يتم منها في الإضافة – أي يرد محذوفه – المنقوص العرفي ، وكذا (أب وأخ وحم) في أكثر الكلام ، و(هن) في لغة بعض العرب ؛ فيرد ذلك في التثنية أيضا .

وبقية الأسماء لا يرد محذوفها في الإضافة ، فلا يرد في التثنية ؛ فيقال : اسمان واستان وحران وغدان وظبتان وشيتان [٢] .

أما عن المنقوص فقال ابن السراج : " الاسم المعتل الذي لامهُ ياء قبلها كسرة ، نحو : قاضٍ وغَازٍ، تثنيه : قاضيان وغازيانِ ، وتجمعهُ : قاضونَ ، وتثبت الياء في التثنية وتسقط في الجمع، كما كانت في مصطفى إذا ثنيت قلت: مصطفيان ، وإذا جمعت قلت: مصطفَونَ ، والتثنية ترد فيها الأشياء إلى أصولها " [٣].

---

(١) أما في حالة النصب فترد لامه مطلقا أضيف أم لم يضف ؛ لخفة الفتحة عليها فيقال : (رأيت قاضيًا وداعيًا) .

(٢) ينظر : تمهيد القواعد ٤٠٢/١ .

(٣) الأصول ٤١٩/٢ .

ونحو : (أب وأخ وحم) يُرَدُّ المحذوف عند الإضافة في أكثر الكلام ، و(هن) في لغة بعض العرب ؛ ولذلك يُرَدُّ في التثنية أيضا .

قال المبرد في المقتضب : " يدلُّك على مَا ذهب من ( أَبٍ ، وأَخٍ ) التَّثْنِيَة..." (١).

فنحو : (أب وأخ وحم) تقول في تثنيتها : ( هذان أبَوان وأخَوان وحموان) ، و( رأيت أبوَيْن وأخوَيْن وحموين) ، و( مررت بأبوَيْن وأخوَين وحموين ) ؛ لأنّك تقول في الإضافة : ( هذا أبوك وأخوك وحموك) ، و( رأيت أباك وأخاك وحماك) ، و( مررت بأبيك وأخيك وحميك ) ، فترى اللامَ قد رجعت في الإضافة ، فكذلك رددتَها في التثنية ؛ وذلك لأنّ التثنية قد ترُدّ الذاهبَ الذي لا يعود في الإضافة ، كقولك في (يَدٍ) : يَدَيانِ ، وفي (دَمٍ) : دَمَيانِ ، وأنت تقول في الإضافة : ( يَدُك ، ودمُك )، لا تردّ الذاهب ، فلمّا قويت التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه الإضافةُ ، صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ ، فإذا ردّت الإضافةُ الحرفَ الذاهب ، كانت التثنية أوْلى بذلك وأجدر (٢).

ويجوز في (الأب والأخ والحم) لغة النقص حال الإضافة ؛ فعلى تلك اللغة لا يرد المحذوف في التثنية ، فيقال : أبان وأخان وحمان .

ويجوز في (يد ودم وحم) لغة القصر ؛ فعلى هذا تقلب الألف في التثنية ؛ لكنها في (يدا) أصلها الياء ، فيرد إليها ، وفي (دما وفما) يحتمل

---

(١) المقتضب ٢٢٧/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٢٠٥/٣ .

أن يكون من ياء ، وأن يكون من واو فلهذا يقال في تثنيتها : يديان ودميان ودموان وفميان وفموان .

وأمّا (هَنٌ) ، فمن قال فيه : (هنك) ، ولم يردّ الذاهبَ في الإضافة ؛ قال في تثنيته : (هَنانِ) ، و(هَنَيْن) ، ومن قال : (هذا هَنُوك) ، و(رأيت هَنَاك) ، و(مررت بهَنِيك) ، قال في التثنية : (هَنَوان وهَنَوَيْن)، فردّ الساقطَ.

والمشهور في تثنية (ذات) : ذواتا بالرد إلى الأصل ، قال الله تعالى : ﴿ ذَواتا أَفْنانٍ ﴾ (١) ، ﴿ ذَواتَيْ أُكُلٍ ﴾ (٢)؛ فالألف التي قبل التاء هي لام الكلمة المنقلبة عن الياء(٣).

## رابعا : رد التثنية الحرف المبدل إلى أصله .

وذلك في المعتل المقصور : وهو ما آخره ألف لازمة من المعرب ، وهو نوعان :

النوع الأول: ما يجب قلب ألفه ياء في التثنية وذلك في ثلاث مسائل:

المسألة الأولى : أن تتجاوز ألفه ثلاثة أحرف ، كـ (حبلى وحبليان) ، و(ملهى وملهيان) ، بفتح الميم وسكون اللام ، وهو ما يلهى به ، و(معطى ومعطيان) ، و(مستدعى ومستدعيان) .

---

(١) الآية ٤٨ من سورة الرحمن .

(٢) من الآية ١٦ من سورة سبأ .

(٣) ينظر : تمهيد القواعد ٤٠٣/١ .

وشذ قولهم في تثنية : (قهقرى) – وهو الرجوع إلى خلف – و(خوزلى) – بفتح الخاء المعجمة وسكون الواو وفتح الزاي وهو مشية فيها تثاقل – قهقران ، وخوزلان ، بالحذف للألف دون قلبها ياء .

ووجه قلبها ياء هنا بالحمل على الفعل ؛ لأن التصريف في الاسم محمول عليه في الفعل ، وأنت لو بنيت فعلا مما زاد على الثلاثة لقلبت الألف إلى الياء ، سواء أكان أصلها الواو أم لا .

والمسألة الثانية : أن تكون الألف ثالثة مبدلة من ياء كـ (فتى) ، قال الله تعالى : {وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ} [(١)]، بقلب الألف ياء ، وأما وجه قلبها ياء فهذا من الرجوع إلى الأصل .

والمسألة الثالثة : أن تكون الألف غير مبدلة من شيء ، وهي المجهولة الأصل ، وقد أميلت كـ (متى) ، لو سميت بها قلت في تثنيتها : متيان ، ووجه قلبها ياء ، أن الإمالة إنما تحصل بنحو الألف إلى الياء فردت إليها في التثنية .

والنوع الثاني : ما يجب قلب ألفه واوًا ، وذلك في مسألتين :

إحداهما : أن تكون مبدلة من الواو ، ولم تتجاوز ثلاثة أحرف كـ (عصا) : عصوان ، و(قفا) : قفوان ، و(منا) بالتخفيف : منوان ، وهو لغة من المنّ – بالتشديد – الذي يوزن به .

والثانية : أن تكون الألف غير مبدلة من شيء ولم تمل ، نحو : (لدى وإذا) ، تقول إذا سميت بهما ثم ثنيتهما : لدوان وإذوان ، وإنما قلبت

---

(١) من الآية ٣٦ من سورة يوسف .

الألف في هاتين المسألتين واوًا ؛ لأن التثنية ترد الأشياء إلى أصولها ، وعدم الإمالة دليل على عدم ملاحظة الياء [١].

(١) ينظر : التصريح ٢/٥٠٧ ، ٥٠٨ .

## المبحث الرابع

## الجمع والتصغير ومعهما طرق أخرى

وإنما ذكرت الجمع والتصغير معًا لقول سيبويه : "فالتصغير والجمع من وادٍ واحد"[١] ، ومن ذلك رد اللام المحذوفة في الثلاثي كما سيأتي [٢].

### أولا : الاستدلال بالجمع وبالتصغير في ردّ الشيء إلى أصله .

#### ١- (ردّ العين المحذوفة من الثلاثي ):

أقلُّ الأسماء أُصولًا ما كان على ثلاثة أحرف ، وإذا حذف منها شيء فإما أن تبقى بعد الحذف على حرف ، أو على حرفين ، والتصغير والجمع يردان ما حُذف عينه ، نحوُ : (مُذْ، وسَه) لغة في الاسْت.

فـ(مذ) حذفت النّون فيها ، ويدلُّك على حذفها وأنّ أصلها : (منذ) أنّك لو سمّيت بـ(مُذْ) ثمّ صغّرت الاسم لقلت : (مُنَيْذٌ) ، ولو كسرته لقلت : (أمْنـاذٌ) ؛ فرجوع النّون في التّصغير والتّكسير يدلّ على أنّها أصل في الكلمة[٣].

---

(١) الكتاب ٤١٧/٣ .

(٢) ينظر : الأشباه والنظائر ٢٩١/٣ .

(٣) ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص ٤٢٣ ، والإنصاف ٣١٦/١ ، وأسرار العربية ص ٢٤٤ ، واللباب ٣٦٩/١ .

قال سيبويه : " باب ما ذهبت عينه ، فمن ذلك (مذ) ، يدلك على أن العين ذهبت منه قولهم : منذ ، فإن حقَّرته قلت : منيذٌ" (١).

وكذلك لو صغّرتَ (سَه) ، لقلت : (سُتَيْهَةٌ) ؛ لأنّ أصله : سَتَهٌ– بفتح التاء – ، قال سيبويه : " سهٌ ، تقول : ستيهةٌ ، فالتاء هي العين ... والتاء العين بمنزلة نون(ابنٍ) ، يقولون: سهٌ، يريدون الاست، فحذفوا موضع العين، فإذا صغَّرت قلت: ستيهةٌ " (٢) ، ويدلّ على ذلك قولُهم في التكسير : (أسْتاهٌ) (٣).

## ٢- ( رد اللام المحذوفة من الثلاثي ) :

اللام المحذوفة من الثلاثي على ضربين :

الضرب الأول : ما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث ، نحو : (سَنَة ، وشاة ، وشفة ، وعضة) يرده إلى أصله التصغير ، والجمع.

فـ (سنة) بفتح السين اسم للعام ، ولامها واو أو هاء (سنوٌ أو سنهٌ)؛ لقولهم في الجمع : سنوات ، وسنهات (٤)؛ والجمع يرد الأشياء إلى

---

(١) الكتاب ٣/٤٥٠ .

(٢) الكتاب ٣/٤٥٠ ، ٤٥١ .

(٣) ينظر : شرح التصريف ص ٤١٩ ، والبديع ٢/٣١٥ ، وشرح المفصل ٣/٣٤٢ .

(٤) ينظر : القاموس المحيط – فصل السين ص ١٢٤٧ .

أصولها[١] ، وقولهم في الفعل (سانيت ، وسانهت) ، وأصل سانيت : سانوت ، قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف[٢] .

فمن قال : سَنَواتٌ ، قال في تصغيره: "سُنَيَّة ، وأمّا من قال : سانَهْتُه، قال في التصغير : سُنَيْهَة [٣].

و(شاة ، وشفة) : أصل (شاة) : (شوْهة)- بسكون الواو - كـ(صفْحة) ، فلما ألقيت الواو والهاء لزم انفتاحها ، فانقلبت ألفا فصار (شاهة) ، فحذفت لامها وهي الهاء ، وعوض منها هاء التأنيث ، وأصل (شياه) : شواه، قبلت الواو ياء لانكسار ما قبلها.

وأصل (شفة) : شفهة ، حذفت لامها وهي الهاء أيضا ، وعوض منها هاء التأنيث .

والدليل على أن لامهما هاء ؛ تصغيرهما على : (شويهة ، وشفيهة)، وتكسيرهما على : (شياه وشفاه) ، والتصغير والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها [٤] ، وقولهم في تصريف الفعل منها : " شافَهْتُ مُشافَهَةً وشِفاهًا"[٥] .

---

(١) ينظر : التصريح ٧٠/١ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٢٦/١ .

(٣) ينظر : المقتضب ٢/ ٢٤١ ، وشرح المفصل ٤٠٣/٣ .

(٤) ينظر : المقتضب ٢/ ٢٤١ ، والتصريح ٧٢/١ .

(٥) شرح التصريف ص ٤٢٣ .

وقيل [١] : إن لام (شفة) واو ؛ لقولهم في الجمع : شفوات ، وفي النسب : شفويبالواو ، والأرجح أن لامها هاء ؛ بدليل رجوعها في قولك : (شافهت ، والشفاه) بالهاء ، لأن إسناد الفعل إلى التاء ، والتكسير يردان الأشياء إلى أصولها [٢].

و(عضة) أصلها : عضهٌ بالهاء ، من العَضْه ، وهو الكذب والبهتان، وقيل أصله : عضو ، من قولهم : عضيته تعضية ، إذا فرقته ، ومنه قول رؤبة [من الرجز] :

## وليس دين الله بالمعضي[٣]

أي : المفرق ، فعلى الأول لامها هاء ، ويدل له تصغيرها على (عُضَيْهَة) ، وعلى الثاني واو ويدل له جمعها على (عضوات) ، فكل من التصغير والجمع يردان الشيء إلى أصله[٤].

الضرب الثاني : ما حذفت لامه ولم يعوض منها شيء ، نحو : (أبٍ، وأخٍ ، ويدٍ ، ودمٍ ، حرٍ ، وفُلٍ ، وفَمٍ) يرده إلى أصله التصغير .

---

(١) ذكر الخليل أن لامها واو أو هاء ، قال : " والشفة : نقصانها واو ، تقول : شفةٌ ، وثلاث شفوات ، وإذا أردت الهاء ، قلت : شفاه ، والمشافهة : مفاعلة منه " العين ٢٨٨/٦ .وذكر الأزهري هذا عن الليث . ينظر : تهذيب اللغة ٢٩١/١١ . وَنَاقَضَ الْجَوْهَرِيُّ فَأَنْكَرَ أَنْ يُقَالَ أَصْلُهَا الْوَاوُ : " وزعم قومٌ أنَّ الناقص من الشَفَهِ واوٌ ؛ لأنه يقال في الجمع : شَفَواتٌ .... ولا دليلَ على صحته " . الصحاح ٢٢٣٧/٦ .

(٢) ينظر : التصريح ٦٠٤/٢ .

(٣) الرجز في الديوان ص ٨١ .

(٤) ينظر : التصريح ٧٠/١ .

تقول : (أُبيّ ، وأُخيّ ، ويُدَيّة ، ودُمَيّ)[١].

وقالوا في تصغير (حِرٍ) : حُرَيْحٌ ؛ لأنّ أصله حِرْحٌ [٢]؛ لأنّه من باب : سَلِسَ ، وقَلِقَ ، فخفّفوه بحذف لامه ، والذي يدلّ على ذلك قولُهم في التكسير: أحْراح .

وتقول في تصغير (فُلٍ) من قول أبي النَّجْم [من الرجز]:

**في لَجَةٍ أمْسِكْ فُلاناً عن فُلِ**[٣]

(فُلَيْنٌ)؛ لأنّ الذاهب منه نون ، إذ أصلُه : فُلان ، وإنّما خُفِّف، فلمّا صغّروه؛ أعادوا اللام التي هي النون، ولم يُعيدوا الألف لأنها زائدة ، والغرضُ يحصل بردّ اللام وحدَها [٤].

وتقول في تصغير (فَم) : فُوَيْهٌ ؛ برد اللام المحذوفة وهي الهاء ، لأنّ أصله : فَوْهٌ ، مثل (فَوْز) [٥]، بدليل قولهم في التكسير : أفْواهٌ ، وإنّما حذفوا الهاء لَشَبَهها بحروف المدّ ، كما تُحذف في (شَفَةٍ) ، وأبدلوا من الواو ميمًا، فلمّا صغروهأعادوه إلى أصله[٦].

---

(١) ينظر : التصريح ٤٢/١ .

(٢) ينظر : درة الغواص ص ٨٢ .

(٣) الرجز في الديوان ص ١٩٩ ، وينظر : الكتاب ٢/ ٢٤٨، ٣/ ٤٥٢ ، وشرح المفصل ٤٠٣/٣ ، وخزانة الأدب ٢/ ٣٨٩ .

(٤) ينظر : شرح المفصل ٤٠٣/٣ .

(٥) ينظر : أمالي ابن الشجري ٢٤٠/٢ .

(٦) ينظر : درة الغواص ص ٨٢ .

قال الحريري : " وَيَقُولُونَ فِي جمع (فَم) : أفمام ، وَهُوَ من أوضح الأوهام ، وَالصَّوَاب أَن يُقَال : أَفْوَاه ، كَمَا قَالَ سُبْحَانَهُ : {يَقُولُونَ بأفواههم مَا لَيْسَ فِي قُلُوبهم} [١]، .... وَالدَّلِيل على أَن الأَصْل فِي (فَم) الْوَاو قَوْلهم: تفوهت بِكَذَا ، وَرجل أفوه ، وَلم يَقُولُوا : تفممت ، وَلَا رجل أفم ، وَأَكْثر مَا يسْتَعْمل بِالْمِيم عِنْد الْأَفْرَاد " [٢].

وتقول في جمع (هَنٌ) : هَنَواتٌ ، فأصله : هَنَوٌ [٣].

وكذلك قالوا : (إنْ زيدًا لقائمٌ)، وقد قالوا : (إنَّ زيدًا قائمٌ)، فردُّوا التّشديد ، ولو سمّيت بـ(إنْ) مخفّفة ثم صغَّرْت الاسم لقلت : (أُنَيْنٌ)برد النّون[٤].

## ٣- (رد المبدل من حرف أصلي) :

الحرف المبدل من أصلي إما أن يكون في حشو الكلمة، وإما أن يكون في آخر الكلمة .

### أولا : إذا كان في الحشو فهو كالآتي :

أ – إما أن يكون لينا منقلبا عن لين ، نحو : (باب ، وناب ، وموقن، وميزان) ، فيستدل على الأصل بالجمع والتصغير ، فنقول في (باب) : أبواب وبُوَيْب وبوبتُ الكتاب ؛ فألفه منقلبة عن واو ، ومثله (مال ، وغار)،

---

[١] من الآية ١٦٧ من سورة آل عمران .

[٢] درة الغواص ص ٨١ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١/١٥٥ .

(٤) ينظر : شرح التصريف ص ٤٢٣ .

وفي (ناب) – وهو السن – أنياب وَنُيَيْب ، فألفه منقلبة عن ياء ، وفي (موقن) مُيَيْقِن ، والمصدر (اليقين) ، فالواو منقلبة عن ياء ، ومثله (موسر) .

وفي (ميزان) : موازين ، ومُوَيْزِين ، والمصدر (الوزن) ، فياؤه منقلبة عن واو ، ومثله (ميعاد ، وميقات ، وريح ، وعيد) .

و(ريح) أَصلها : رِوْح ، بدليل تكسيرها على (أرواح) ، وفي الحديث : " حَتَّى تَهُبَّ الْأَرْوَاحُ " [١] ، وتصغيرها على : (رُوَيْحَة) [٢]، والتكسير والتصغير يردان الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا .

وَقد حكى ابْن جني جمع (ريح) على : أرياح ، قال : " يحكى عن عُمَارة بن عَقِيل مِن أنه قال في جمع ريح : أرياح ، حتى نُبِّه عليه فعاد إلى أرواح " . [٣]

وقال الحريري : " وَيَقُولُونَ : هبت الارياح ، مقايسة على قَوْلهم : ريَاح ، وَهُوَ خطأ بَين وَوهم مستهجن ، وَالصَّوَاب أَن يُقَال : هبت الْأَرْوَاح"[٤] .

و(عيد) مُشْتَقٌّ مِنَ الْعَوْدِ ، وَهُوَ اسْمٌ عَلَى زِنَةِ فِعْلٍ ، فَجُعِلَتْ وَاوُهُ يَاءً لِوُقُوعِهَا إِثْرَ كَسْرَةٍ لَازِمَةٍ ، وقياس الجمع (أعواد) ، والتصغير (عُوَيْد) ؛

---

(١) صحيح البخاري ، حديث رقم (٣١٦٠) ١٨٥/٨ .

[٢] ينظر : درة الغواص ص ٤٨ .

(٣) ينظر : الخصائص ٣٥٦/١ و٢٥٩/٣ ، والمحتسب ٤٩/١ .

[٤] درة الغواص ص ٤٨ .

لأنهما يردان الأشياء إلى أصولها ، لَكِنَّهُمْ جَمَعُوهُ عَلَى (أَعْيَادٍ) ، وَصَغَّرُوهُ عَلَى (عُيَيْدٍ) على خلاف القياس ؛ تَفْرِقَةً بَيْنَهُ وَبَيْنَ جَمْعِ (العُود) – وهو أعواد الخشب – وَتَصْغِيرِهِ [١] .

ب– وإما أن يكون لينا مبدلا من حرف صحيح غير الهمزة ، نحو : (دينار ، وقيراط) ، فـ(دينار ، وقيراط) تصغران على (دُنَيْنِير ، وقُرَيْرِيط) ، فإن قيل : النون الأولى من (دُنَيْنِر) ليست في مكبره ، وكذلك الراء في (قُرَيْرِط).

فالجواب : أن أصلهما (دنّار ، وقرّاط) ، بتشديد النون والراء ، أبدلت النون والراء الأولى ياء ، فإذا صُغِّرَ رجع إلى أصله ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها [٢] ، وجمع التكسير – كالتصغير – يرد الأشياء إلى أصولها ، ولهذا يقال في جمع (دينار) : دنانير ، وقراريط.

ج– وإما أن يكون لينا مبدلا من همزة لا تلي همزة ، نحو : (راس) مخفف (رأس) ، و(ذيب) مخفف (ذئب) ، و(مُوْنِس) مخفف (مؤنس) ، فأصل الألف والياء والواو فيها الهمزة ، يدل على ذلك الجمع على (رؤوس، وذئاب) ، والتصغير على (رُوَيْس ، وذُوَيب ، ومُوَيْنِس) [٣].

---

(١) ينظر : التحرير والتنوير ١٠٩/٧ ، وأنيس الفقهاء ص ٤٠ ، والكليات ص ١١٧٤ .

(٢) ينظر : التصريح ٥٦٠/٢ .

(٣) ينظر : توضيح المقاصد والمسالك ١٤٣١/٣ ، والتصريح ٥٧٣/٢ .

**ثانياً : إذا كان الحرف المبدل في آخر الكلمة**، نحو : ( مَاء ، وَشاء) فقد يرده إلى أصله الإتيان بالتصغير ، أو بالجمع .

فـ (ماء) أبدلت فيها الهمزة من الهاء ، وأصله (مَوَه) ، فقلبوا الواو ألفًا لتحركها وانفتاح ما قبلها ، فصار في التقدير(ماهًا) ، ثم أبدلوا من الهمزة هاء ، فصار (ماء) ، وَالدَّلِيل على أَن هَذِه الْهمزَة مبدلة من الْهَاء ، رُجُوعهَا فِي التصغير والجمع ، فقَالُوا فِي تَصْغِير : (مَاء) مُوَيه ، وَفِي جمعه : مياه وأمواه ، والتصغير والجمع يردان الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا [(١)] ، وجاء في صحيح مسلم : " فَاغْتَسَلَ عِنْدَ مُوَيْهِ "[(٢)].

و(شاء) الهمزة فيه بدلٌ من الهاء ، وهو جمعُ (شاةٍ) ، وأصله : (شَوْهَةٌ) على وزن (فَعْلَةَ) كـ(قَصْعَة) ، ويدل على أنّ الهمزة هاءٌ قولهم في تصغيرها : (شُوَيْهَةٌ) ، وفي تكسيرها : (شِياهٌ) ، وقَوْلهم : تَشَوَّهْتُ شَاة ، أَي : صِدْتُها ، بإسناد الفعل إلى التاء (٣).

## ٤- (أصل سِتٌّ) :

هناك أسماءٌ قد وقع فيها الإدغامُ على غير قياس ، ومن ذلك قولهم: (سِتٌّ) ، وأصله: (سِدْسٌ) ، فكثرت الكلمةُ على ألسنتهم ، والسين مضاعفة ليس بينهما حاجزٌ قويٌّ لسكونه ، فكان مخرجُ الحاجز أيضًا أقرَب المخارج إلى السين ، فصارت كأنّها ثلاث سينات ، والدال تدّغم في السين ، والسين

---

(١) ينظر : الكتاب ٤٥٣/٣ ، وشرح التصريف ص ٣٣٣ ، وشرح المفصل ٤٢٢/٥ .

(٢) صحيح مسلم ، حديث رقم (٦٢٩٦) ٩٩/٧ .

(٣) ينظر : شرح التصريف ص ٤١٧ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٤٢.

لا تدّغم في الدال ، فلو أدُّغم على القياس لوجب أن يقال: (سِسٌّ) فيجتمع ثلاث سينات ، فكرهوا ذلك ؛ لأنّهم إذ كرهوا السين بينهما دالٌ كانوا لاجتماع ثلاث سينات ليس بينها حاجزٌ أكرهَ ، وكرهوا أن يقلبوا السينَيْن دالًا ، ويدغموا الدال في الدال كما يُعمَل في الإدغام مِن قلب الثاني إلى جنس الأوّل ، فيقولوا : (سِدٌّ) ، فيصير كأنّهم أدغموا السين في الدال ، وذلك لا يجوز ، فقلبوا السين إلى أشبه الحروف بها من مخرج الدال ، وهو التاء ؛ لأن التاء والسين مهموستان ، فصار (سِدْتًا) ، ثمّ أدغموا الدال في التاء ؛ لأنّهما من مخرج واحد ، وقد سبقت الدال التاء ، وهي ساكنة ، فثقُل إظهارُها ، ولم يقلبوها صادًا ، ولا زايًا ، لأنّهما كالسين ؛ إذ ليس بينهما ، إلَّا أن الزاي مجهورة ، والسين مهموسة ، والصاد مطبقة ، والسين منفتحة ، فلو قلبوها صادًا أو زايًا لصارتا كالسينَيْن ، فاستُثقل.

والذي يدلّ على شذوذه أنّه لو كان يلزم الإدغامُ في (سدس) ، لوقوع الدال الساكنة بين السينين ، للزم أن يقال في (سُدْس الشيء) : (سِتٌّ) وفي (سدس) من أَظماء الإبل : (سِتٌّ) ، وذلك ممّا لا يقوله أحدٌ ، فعُلم أن إدغام (سِتّ) إنما هو على سبيل الشذوذ.

ويدل أن أصلَ (سِتَّةٍ) : (سِدْسَةٌ) بالدال ، أنّك تقول في التصغير: (سُدَيْسَةٌ) ، وفي الجمع: (أَسْداسٌ) ، والتصغيرُ والتكسيرُ يردان الأشياء إلى أصولها(١) .

وقال الحريري : وَيُقَال فِي تَصْغِير السِّت من الْعدَد : سديسة ؛ لِأَن أَصْلهَا : سدس ؛ لاشتقاقه من التسديس ، كَمَا أَن اشتقاق خَمْسَة من

---

(١) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٥/٥٥٩ .

التخمـيس ، وألحقـت الْهَـاء بهَـا عِنْـد التصـغير ، لِأَنَّهَـا مـن الْمُؤَنَّـث الثلاثي"[١].

## ٥- (اشتقاق الاسم) :

ممّا تداخلت أصوله بسبب الخلاف في المحذوف ما وقع في كلمة (اسمٍ) من تداخل الأصلين : (س م و) ، و(وس م) [٢]، وهذا من مواضع الخلاف المشهورة بين البصريّين والكوفيّين [٣].

فذهب البصريون إلى أنه مشتق من (السُّمُوِّ) وهو العُلُوّ، فالمحذوف اللام .

وذهب الكوفيون إلى أنه مشتق من (الوَسْم) وهو العلامة ، فالمحذوف الفاء .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من (السُّمُوِّ) ؛ لأن السُّمُوَّ في اللغة هو العلو ، يقال : سما يَسْمُو سُمُوًّا ، إذا علا ، ومنه سُمِّيت السماءُ سماءً لعلوّها ، والاسم يَعْلُو على المسمّى ، ويدل على ما تحته من المعنى .

وأيضا استدلُّوا على مذهبهم بتكسيرِهم له على (أَسْماء) ، وتصغيرهم له على (سُمَيّ) ؛ لأن التكسير والتصغير يَرُدَّان الأشياء إلى أصولها ،

---

[١] درة الغواص ص ٨٢ .

(٢) ينظر : تداخل الأصول اللغوية وأثره في بناء المعجم لعبد الرزاق بن فراج الصاعدي ٦٨٦/٢ .

[٣] ينظر : التبيين ص ١٣٣ .

وتقولُ العَربُ : فلانٌ سَمِيُّك ، وسَمَّيْتُ فلاناً بكذا ، وأَسْمَيْتُه بكذا ، فهذا يَدُلُّ على اشتقاقه من السموّ ، ولو كان من الوَسْم لقيل في التكسير : (أَوْسام) ، وفي التصغير : (وُسَيْم) ، ولقالوا : (وَسِيمُك فلانٌ ، ووَسَمْتُ وأَوْسَمْتُ فلاناً بكذا) ، فدلَّ عدمُ قولِهم ذلك أنه ليس كذلك.

وأيضًا جَعْلُه من (السموّ) مُدْخِلٌ له في البابِ الأكثر ، وجَعْلُه من (الوَسْم) مُدْخِلٌ له في الباب الأقلِّ ؛ وذلك أن حَذْفَ اللام كثيرٌ ، وحذفَ الفاءِ قليلٌ . وأيضًا عَهِدْناهم – غالبًا – يُعَوِّضون في غير محلِّ الحَذْفَ ، فَجَعْلُ همزةِ الوصل عوضًا من اللام موافقٌ لهذا الأصل ، بخلافِ ادِّعاءِ كَوْنِها عوضًا من الفاء.

والأصل في سُمَيّ : سُمَيْو ، إلا أنه لما اجتمعت الياء والواو والسابق منهما ساكن قلبوا الواو ياء ، وجعلوهما ياء مشدّدة .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إنه مشتق من (الوَسْم) ، لأن الوَسْم في اللغة هو العلامة ، والاسم وَسْمٌ على المسمى ، فصار كالوسم عليه ، فلهذا قلنا : إنه مشتق من الوَسْمِ ، حذفت منه الفاء التي هي الواو في وَسْم ، وزيدت الهمزة في أوله عِوَضًا عن المحذوف ، ووزنه (اعْلٌ) ؛ لحذف الفاء منه (١) .

والمعتمد قول البصريين ؛ لدلالة الجمع والتّصغير على أُصول الأشياء ، كقولهم في الجمع : (أسماء) ، والتّصغير : (سُمَيّ)[٢] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٨/١ ، ١٣ ، والدر المصون ١٩/١ .

[٢] ينظر : اللمحة ١١١/١ .

## ٦- (ثعجر) :

**الثَّعْجَرَةُ : انْصباب الدمعِ ، ثَعْجَرَ الشيءَ والدمَ وغيره فاثْعَنْجَرَ ، أي : صَبّه فانصبَّ ، وقيل المُثْعَنْجِرُ : السائل من الماء والدمع ، وجَفْنَةٌ مُثْعَنْجِرَةٌ: ممتلئة ثريدًا ، واثْعَنْجَر دمعه واثْعَنْجَرت العين دمعاً .**

**وتصغير (المُثْعَنْجِر) : مُثَيْعِجٌ، ومُثَيْعيجٌ ، قال ابن بري : هذا خطأٌ ، وصوابه : (ثُعَيْجِر ، وثُعَيْجِيرٌ) تسقط الميم والنون ؛ لأَنهما زائدتان ، والتصغير والجمع يردان الأَشياء إِلى أُصولها [١] .**

---

**(١) لسان العرب مادة ( ث ع ج ر ) ٤ / ١٠٣ ، وينظر : تاج العروس ١٠ /٣١٩ .**

## ثانيا : الاستدلال بالجمع في الرد إلى الأصل ، ومن مسائله :

### ١- (أصل الصلاة) :

(الصلاة) أصلها : صلَوَة ، فلما تحركت الواو وانفتح ما قبلها، قلبت في اللفظ ألفاً ؛ والذي يدل على ذلك جمعها على : (صَلَوات) ، والجمع يرد الأشياء إلى أصولها ، وَكُتِبَتِ{في} في المصاحف بالواو ؛ لتدل على أصلها(١) .

### ٢- (التصحيح في "مفاعِل" المعتل العين) :

إذا جمعتَ نحو: (مَقامة ، ومَباعة ، ومَقام ، ومَباع) ، وكذلك (مَعاش، ومَعُونة) ، لم تُعِل الواو والياء بقلبهما همزة ، كما قلبت ألفَ (رِسالة) ، وواوَ (عَجُوز) ، وياء (صحيفة) ، فقلت : رَسائِلُ ، وعَجائِزُ ، وصَحائِفُ بالهمزة ، فتقول في جمع (مَقامة) : مَقاوِمُ ، وفي جمع (مَباعة): (مَبايعُ) ، وفي جمع (مَعِيشة) : مَعايِشُ ، كل ذلك بغير همزة وإن كان الواحد معتلاً ؛ وذلك لأنّهم إنّما أعلّوا الواحد ، لأنّهم شبّهوه بـ (يَفْعَلُ) ، فلمّا جمعوه ، ذهب شَبَهُه ، فردّوه إلى أصله (٢) .

### ٣- (أصل مَلَك ووزنه) :

---

(١) ينظر : الهداية إلى بلوغ النهاية ١٣٣/١ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٤٧٤/٥ .

اختلف العلماء في وزن (ملك) على عدة مذاهب ، منها :

المذهب الأول :ذهب الخليل وسيبويه إلى أنّ (مَلَك) أصله : مَلأَك ، على وزن (مَفْعل)، ثُمّ تُركت همزته لكثرة الاستعمال بعد أنْ أُلقيت حركتُها على الفاء ، فقالوا : (مَلَك) على وزن : (مَفَل) ؛ لأنّ الهمزة كانت عيناً ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فقالوا : (ملائك) على وزن (مفاعل) ، ثمّ زيدت الهاء في (ملائكة) لتأنيث الجمع ، و(مَلَك) في هذا المذهب من : لأكَ فلانٌ فلاناً يلأكُهُ لأْكاً وملأكة إذا أرسَلَهُ ، وذهب هذا المذهب أكثر علماء العربيّة (١) .

المذهب الثاني :ذهب الكسائيّ [٢]وأبو العلاء المعري[٣]إلى أنّ (مَلَك) أصله (مَأْلك) على وزن (مَفْعل) ، ثمّ قُلبت الهمزة إلى موضع اللاّم ، فصار (مَلأَك) على وزن (مَعْفَل) ، ثُمّ خُففت الهمزة بأنْ أُلقيت حركتها على اللاّم ، وحُذفت ، فصار (مَلَك) بوزن (مَعَل) ، وقيل في الجمع : (ملائكة) على وزن (معافلة) ، فرُدّت الهمزة إلى أصلها ، و(ملك) مشتق من (الألوكة) وهي الرسالة ، يُقال : ألك فلانٌ فلانًا يألكُه ألكًا ، وألوكة إذا أرسله ، وعنده هذه المادّة مهموزة الفاء في الأصل لا مهموزة العين.

قال أبو العلاء : " أصل (ملك) : مألك ، وإنما أخذ من الألوكة وهي الرساله ثم قلب ، ويدلنا على ذلك قولهم : الملائكة في الجمع ، لأن

---

(١) ينظر : العين ٣٨٠/٥، والكتاب ٣٧٩/٤ ، والأصول ٣٣٩/٣ ، واللباب ٢٥٨/٢ ، وشرح الشافية ٣٤٧/٢، واللسان (م ل ك) ، (أ ل ك) ، والدر المصون ٢٥٠/١.

[٢] ينظر : الصحاح مادة (م ل ك) ١٦١١/٤ .

[٣] ينظر : رسالة الملائكة ص ٥ ، ٦ .

الجمـــــوع تـــــرد الأشـــــياء إلـــــى أصـــــولها "[١] .

المذهب الثالث : نُسب إلى ابن كيسان [٢]رأيٌ ذهب فيه إلى أنّ (مَلَك) مشتق من المُلْك ؛ لأنّه مالك للأُمور الّتي جعلها الله له ، وعنده ميم (ملك) أصليّة ، وأصله : (مَلأك) على وزن (فَعْأل) مثل (شمأل)، وقد حُذفت الهمزة الزائدة في المفرد تخفيفًا ، وفي الجمع رُدّت إلى أصلها ، فعلى هذا يكون وزن (ملك) هو : (فَعَل)، ووزن (ملائكة) :(فعائلة) ، وفُتحت اللاّم في المفرد ؛ فرقًا بينه وبين المَلِك البشريّ ، فقيل للبشريّ : (مَلِـــك) بكســـر الـــلاّم ، وللرّوحـــانيّ : (ملَـــك) بفـــتح الـــلاّم.

المذهب الرابع : ذهب أبو عُبيدة إلى أنّ (مَلَك) على وزن (فَعَل) من المُلك وهو القُوّة ، والميم أصل ، ولا حذف فيه ، لكنّه جُمع على (فعائلة) ، شذوذًا ، كأنهم توهموا أنه (مَلاك) على وزن (فَعال) ، وقد جمعوا (فَعالًا) المذكر والمؤنث على (فَعَائل) قليلًا(٣).

ورجّح أبو البقاء العكبريّ مذهب الخليل وسيبويه قائلًا: " فقال أكثرهمأصلُها مَلأَك ، وهو مَفْعَل... إلاّ أنّهم ألقَوا حركة الهمزة على اللاّم ، وحذفوها ، ويدلُّ عليه قولهم في الجمع : (ملائكة) على وزن (مفاعلة) ، ولو كانت غير زائدة لكانت (فعايلة) الواحدة (فَعيلة) وليس كذلك "[٤].

وممّا يُقال في هذه المذاهب أنّ الأخذ بالمذهَب الرّابع الذي يحكم بأصالة

---

[١] السابق .

(٢) ينظر : الشافية في علمي التصريف والخط ص ٨٢ ، وشرح الشافية٣٤٧/٢.

(٣) ينظر : مجاز القرآن ٣٥/١، والبحر المحيط ١٣٧/١.

(٤) اللباب ٢٥٨/٢ ، ٢٥٩ .

الميم ، وخلوّ كلمة (مَلَك) من الحذف ، يجعَلنا أَمامَ أمرين لا يمكن التّسليم بهما :

الأوّل : إخراج الجمع على الشُّذوذ ؛ لأنّهم جمعوا مَلَك (فَعَل) على ملائكة (فعائلة)، وهذا مردود .

والثّاني : أنّ اشتقاق (مَلَك) و (ملائكة) من المُلْك مردودٌ ؛ لعدم الاتّصال بين معنى (مَلَك)، و(ملائكة) من جهة ، ومعنى (المُلْك) من جهةٍ ثانية .

أمّا مذهب ابن كيسان فهو بعيدٌ لقلّة (فَعْأل) في العربية قياساً بـ(مَفْعَل) ، وهذا "اشتقاقٌ بعيد ، وفَعْأَل قليلٌ لا يُرتكب مثله إلا لظهور الاشتقاق كما في شَمْأَل "[1] .

وبذلك يكون مذهب الخليل وسيبويه أولى ؛ لأنّ الأخذ بمذهب الكسائي يُلزمنا بالنّقل والحذف وهذا عمل كثير ، أمّا مذهب الخليل وسيبويه فهو سالم من القلب سوى الحذف وهذا بإجماعهم على أنّ الهمزة حُذفت تخفيفًا .

---

(١) شرح الشافية ٣٤٧/٢.

## ثالثا : الاستدلال بالتصغير في الرد إلى الأصل ، ومن مسائله :

### ١- (الياء في "ذِي" المشار به للمؤنث هي الأصل ) :

إذا أشرت إلى المؤنث ففيه لغات [١]، منها : (ذِي ، وذِهْ ، وتَا ، وتِي، وتِهْ).

فأمّا (ذِي) فهو تأنيثُ (ذَا) ، ووزنُه : (فِعْلٌ) ، كـ (بِنْت) ، والياء فيه أصل ، وليس للتأنيث ، إنما هي عينُ الكلمة ، واللامُ محذوفة كما كانت في (ذا) كذلك ، والتأنيثُ مستفادٌ من الصيغة ، وصحّت الياء لانكسار ما قبلها .

وأما (ذِهْ) فهي (ذِي) ، والهاء فيها بدلٌ من الياء ، وليست للتأنيث أيضًا.

فإن قيل : فلِمَ قلتم : إن الهاء بدل من الياء في (ذي) ؟ وهلّا كان الأمرُ فيها بالعكس .

قيل : إنما قلنا : إن الياء هي الأصلُ ، لقولهم في تصغير (ذَا) : (ذَيَّا) . و(ذِي) إنما هو تأنيثُ (ذَا) ، فكما أن الهاء ليس لها أصلٌ في المذكر ، فكذلك هي في المؤنث ؛ لأنها من لفظه [٢] .

---

[١] في الإشارة إليه عَشْرة ألفاظ . ينظر : أوضح المسالك ١٣٤/١ ، والمعجم المفصل ٩٩/١ ، ١٠٠ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣٥٩/٢ .

## ٢- (أصالة الألف في "ذا" ، والياء في "الذي" ) :

ذهب البصريون إلى أن الذال وحدها ليست هي الاسم فيهما .

وذهب الكوفيون إلى أن الاسم في (ذا ، والذي) الذال وحدها ، وما زيد عليها تكثير لهما.

ومما احتج به البصريون قولهم : والذي يدل على أن الألف في (ذا) والياء في (الذي) أصليَّتَان قولهم في تصغير (ذا) : (ذَيَّا) ، وأصله : ذَيَيَّا ، بثلاث ياءات : ياءان من أصل الكلمة وياء للتصغير ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، واستثقلوا اجتماع ثلاث ياءات ، فحذفوا الأولى ، وكان حذفها أولى ؛ لأن الثانية دخلت لمعنى وهو التصغير ، والثالثة لو حذفت لوقعت ياء التصغير قبل الألف ، والألف لا يكون ما قبلها إلا مفتوحًا ؛ فكانت تتحرك ، وياء التصغير لا تكون إلا ساكنة ، ووزنه (فَيْلى)؛ لذهاب العين منه .

وفي تصغير (الذي) : (اللَّذيّا) ولولا أنهما أصليتان لما انقلبت الألف في (ذا) ياء وأدغمت في ياء التصغير ، ولما ثبتت الياء في (الذي) في التصغير ؛ لأن التصغير يردّ الأشياء إلى أصولها[١] .

---

(١) ينظر : الإنصاف ٥٥١/٢ ، ٥٥٣ ، ٥٥٤ ، وشرح المفصل لابن يعيش ٣٧٢/٢ ، ٣٧٣ .

## ٣- (اشتقاق إنسان من النسيان) :

ذهب البصريون إلى أن وزن (إنسان) (فِعْلَان) ، وذهب الكوفيون إلى أن وزنه (إفْعَان) .

أما البصريون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا إن وزنه (فِعْلَان) لأن (إنسان) مأخوذة من الإنس ، وسمي الإنسان إنسا لظهورهم ، كما سمي الجن جنا لاجتنانهم ، أي استتارهم ، ويقال : (آنست الشيء) إذا أبصرته، قال تعالى : ﴿ آنَسَ مِنْ جَانِبِ الطُّورِ نَارًا ﴾ (١) ، أي : أبصر ، وكما أن الهمزة في الإنس أصلية ولا ألف ونون فيه موجودتان ؛ فكذلك الهمزة أصلية في إنسان ، ويجوز أن يكون سُمِّيَ الإنس إنسا ؛ لأن هذا الجنس يستأنس به ويوجد فيه من الأنس وعدم الاستيحاش ما لا يوجد في غيره من سائر الحيوان ، وعلى كلا الوجهين فالألف والنون فيه زائدتان ؛ فلهذا قلنا : إن وزنه (فِعْلَان) .

أما الكوفيون فاحتجوا بأن قالوا : إنما قلنا ذلك لأن الأصل في (إنسان) : إنسيان على (إفعلان) من النسيان ، إلا أنه لما كثر في كلامهم وجرى على ألسنتهم حذفوا منه الياء التي هي اللام لكثرته في استعمالهم ، والحذف لكثرة الاستعمال كثير في كلامهم ، كقولهم : (عم صباحا) في أنعم صباحا ، و(يلمه) في ويل أمه .

والذي يدل على أن (إنسان) مأخوذ من النسيان أنهم قالوا في تصغيره (أُنَيْسِيَان) فردوا الياء في حال التصغير ؛ لأن الاسم لا يكثر استعماله

---

(١) من الآية ٢٩ من سورة القصص .

مصغرا كثرة استعماله مكبرا ، والتصغير يرد الأشياء إلى أصولها ، فدلّ على ما قلناه[١].

## ٤- (التصغير يرد التاء في المؤنّث الخالي منها) :

الاسم المؤنث إما أن يكون مؤنثا حقيقيًا أو مجازيًا ، ويدل على المؤنث المجازي ردّ التاء فيه عند التصغير والإسناد إليه إذا كان ثلاثيا ، فتقول فِي (قَدَمٍ) : (قُدَيْمَةٌ) ،وفي (شمس) : شُمَيْسَة ، وفي (يَدٍ) : (يُدَيَّةٌ)، وفي (هِنْدٍ) : (هُنَيْدَةُ) ، وَفِي (قدر) : (قديرة) [٢]، وفي (ذهب) : (ذُهَيْبة) ، وفي حديث أبي سعيد – رضي الله عنه – : " بِذُهَيْبَةٍفِي تُرْبَتِهَا "[٣]، هي تبر الذهب ثم يسبك بعد ، قيل : إنما أنث ذُهَيْبة ؛ لأن الذهب مؤنث ، فلما صغرها أظهره ؛ لأن التصغير يرد الأشياء إلى أصولها[٤] .

وأما الإسناد فكقولك : (طلعت الشمسُ ، وانكسرت القِدْرُ) ، وحاصلُ هذا السَّماعُ [٥] .

وَإِنَّمَا وَجب رد تاء التَّأْنِيث فِي التصغير ؛ لِأَن الِاسْم الْمُؤَنَّث حَقه أَن يكون لَفظه زَائِدا على لفظ الْمُذكر بعلامة ينْفَصل بهَا ، والتصغير يرد

---

(١) ينظر : الإنصاف ٦٦٧/٢ ، ٦٦٩ .

(٢) ينظر : المذكر والمؤنث لأبي بكر بن الأنباري ٣٠٥/٢ ، والأشباه والنظائر ٢٤١/١ .

(٣) صحيح البخاري ، حديث رقم (٧٤٣٢) .

(٤) ينظر : التوضيح لشرح الجامع الصحيح ٣١٠/٣٣ .

(٥) ينظر : شرح المفصل لابن يعيش ٣٦٤/٣ .

الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا ، فكرهوا أَلا يردوا هَاء التَّأْنِيث فِي التصغير ، فَيكون الِاسْم قد خلا من عَلامَة التَّأْنِيث فِي كل وَجه مَعَ خفَّة اللَّفْظ ، فَوَجَبَ أَن يكون سُكُون التصغير راداً لهاء التَّأْنِيث[١] .

## ٥- (ردّ المحذوف منه شيء إلي أصله) :

ما كان من الكلمات على حرف بعد الحذف سواء أكان المحذوف الفاء واللام ، نحو : (قِه) ، أم العين واللام ، نحو : (رَه) ، يستدل على المحذوف بالتصغير [٢]، فنقول – إذا صارت أعلاما – : (وُقَيّ ، ورُوَيّ) .

وما كان على حرفَيْن بعد حذف فائه ، نحو : (عِدَة) ، و(زِنَة) ، و(شِيَةٍ) ، ففاءُ هذه الأسماء واوٌ محذوفةٌ ، والأصلُ : (وَعْدَةٌ) ، وَ(وَزْنَة)، وَ(وَشْيَة) ، يدل على ذلك (الوَعْد) ، و(الوَزْن) ، و(الوَشْي) ، فإذا صغرتها قلت : (وُعَيْدَةٌ) ، و(وُزَيْنَةٌ) ، وَ(وُشَيةٌ) .

وإن شئت، همزتَ فقلت: (أُعَيْدَةٌ ، وأُزَيْنَةٌ ، وأُشَيَّةٌ) ؛ لأنّ الواو إذا انضمّت ضمًّا لازمًا ساغ همزُها ، نحوُ : (وُقَّتَتْ) ، و(أُقتَت) ، وكذلك لو سمّيت رجلًا بـ (خُذْ) ، و(كُلْ) ، لقلت : أُخَيْذٌ ، وأُكَيْل ؛ لأن الفاء همزةٌ محذوفةٌ ، يدل على ذلك : الأَخْذُ ، والأَكْلُ [٣] .

---

(١) ينظر : علل النحو ص ٤٨٠ ، وأسرار العربية ص ٣١٥ ، ٣١٦ ، وشرح المفصل ٤١٥/٣ ، ٤١٦ ، واللمحة ٦٥٧/٢ .

(٢) ينظر : شذا العرف ص ١٠٣ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ٤٠١/٣ ، ٤٠٢ .

**ومن الطرق الأخرى التي ترد الأشياء إلى أصولها وقد ذُكِرَتْ ضمناً مع الجمع والتصغير : ( الإسناد والمصدر والماضي والمضارع ونحوها ) ، ومن شواهدها :**

**١- ردها للمحذوف :**

نحو : (قِه) ، و(رَه) ، فـ (قِه) من (وقَى) ، والمصدر : (وقاية) ، و(رَه) من (رأى) ، والمصدر : الرؤية ، وتقول في الإسناد : (وقيتَ ، ورأيتَ...) .

ونحو : (عِدَة) ، و(زِنَة) ، و(شِيَةٍ) ، فاءُ هذه الأسماء واوٌ محذوفةٌ ، والأصلُ : (وَعْدَةٌ) ، وَ(وَزْنَة) ، وَ(وَشْيَة) ، يدل على ذلك (الوَعْد) ، و(الوَزْن) ، و(الوَشْي) ، وأيضا الإسناد .

ونحو : (خُذْ) ، و(كُلْ) فاء الكلمة همزةٌ محذوفةٌ ، يدل على ذلك الاشتقاق ، فنقول : أخذ يأخذ أَخْذًا ' .... (١) ، والإسناد أيضا .

ونحو : (سَنَة ، وشفة ، وفم) ، فـ (سنة) لامها واو أو هاء (سنوٌ أو سنهٌ) ، لقولهم في الفعل (سانيت ، وسانهت) ، وأصل سانيت : سانوت ، قلبوا الواو ياء حين جاوزت متطرفة ثلاثة أحرف (٢) .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٩/٢ ، وشرح المفصل ٤٠١/٣ ، ٤٠٢ .

(٢) ينظر : شرح الأشموني وحاشية الصبان ١٢٦/١ .

و(شفة) أصلها : شفهة ، حذفت لامها وهي الهاء ، وعوض منها هاء التأنيث ، والدليل على أن لامهما هاء قولهم في تصريف الفعل منها : "شافَهْتُ مُشافَهَةً وشِفاهًا" (١) .

و(فم) : الدَّلِيل على أَن الأَصْل فِي (فَم) الْوَاو قَوْلهم : تفوهت بِكَذَا ، وَرجل أفوه ، وَلم يَقُولُوا : تفممت ، وَلَا رجل أفم (٢).

## ٢- ردها الحرف المبدل إلى أصله :

أ – الحرف المبدل في أول الكلمة ، نحو : (تُراث ، وتُخْمَة ، وتُكَأة ، وتُكلة ، وتُهمة) فالتاء فيما سبق مبدلة من الواو بدليل التصريف : فـ(تُراث) من ورثتُ والوراثة والموروث وَالْوَارِث ، و(تُخْمَة) من الوَخَامة ، و(تُكَأة) من توكأت ، و(تُكلة) من توكّلت ووَكَله ووكيل ، و(تُهمة) من الوَهْم ؛ لأنَّ المتَّهِم يَبْنِي الأمرَ على مجرَّد الوَهْم (٣).

ب– الحرف المبدل في حشو الكلمة ، نحو : (باب ، وموقن ، وميزان) ، تقول في (باب) : بوبتُ الكتاب ؛ فألفه منقلبة عن واو ، ومثله (مال ، وغار) ، و(موقن) المصدر (اليقين) ، فالواو منقلبة عن ياء ، و(ميزان) المصدر (الوزن) ، فياؤه منقلبة عن واو ، ومثله (ميعاد) .

---

(١) ينظر : شرح التصريف للثمانيني ص ٤٢٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريف ص ٣٣٣ ، ودرة الغواص ص ٨١ .

(٣) ينظر : اللباب ٢/ ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، والفلاح في شرح المراح لابن كمال باشا (المتوفي:٩٤٠هـ) ص ١٤٢ .

ج- الحرف المبدل في آخر الكلمة ، نحو : (غزا ، ورمى ، والعمى ، والعشا ، وماء ، وشاء ، وكِساء ، ورِداء ) .

فـ(غزا ، ورمى) يعرف كون الألف مبدلة من الواو أو الياء بالانقلاب في اسم المرة ، فنقول : غزوة ، ورمية ، أو في الإسناد إلى الضمير ، فنقول : غزوتُ ، ورميتُ .... ، أو في المضارع ، فنقول : يغزو ، ويرمي(١) ، أو في المصدر ، فنقول : الغزو ، والرمي .

ونحو : (العمى ، والعشا) لا يرد الألف هنا إلى أصلها إلا الإتيان بصفةٍ مؤنثةٍ مشتقةٍ من الاسْمِ الْمَخْتُومِ بها ، فـ(الْعَمَى) صفة المؤنث المشتقة منه : عَمْيَاء ، و(الْعَشَا) صفة المؤنث المشتقة منه : عَشْوَاء.

ونحو : (ماء) يدل على أن أصله (مَوَه) قولهم في تصريف الفعل منه: ماهَتِ الرَّكِيَّةُ تمِيهُ وتمُوهُ وتَماهُ ، إذا نبع ماؤها (٢) .

ونحو : (شاء) الهمزة فيه بدلٌ من الهاء ، وهو جمعُ (شاةٍ) ، وأصله: (شَوْهَةٌ) على وزن (فَعْلَةَ) كـ(قَصْعَة) ، ويدل على أنّ الهمزة هاءٌ قولهم : تَشَوَّهْتُ شَاة ، أَي : صِدْتُها ، بإسناد الفعل إلى التاء (٣).

ونحو : (كِساء ، ورِداء) ، فهذه الهمزة ليست أصلاً ولا زائدةً ، وإنما هي بدلٌ من حرف أصليّ ، والذي يدل على قولهم : (فلانٌ حسنُ الكِسْوَةِ

---

(١) ينظر : الهمع ٥٢٦/٣ .

(٢) ينظر : شرح التصريف ص ٣٣٣ .

(٣) ينظر : شرح التصريف ص ٤١٧ ، وشرح الملوكي في التصريف ص ٤٤٢.

والرِّدْيَةِ) ، فالواو في (الكسوة) ، والياء في (الردية) هي الهمزةُ في (كساء، ورداء) مقلوبة عنهما .

## المبحث الخامس : النسب

النسبة : إلحاقُ آخرِ الاسمِ ياءً مشدَّدةً مكسورًا ما قبلها ؛ للدَّلالة على نسبة شيءٍ إلى آخرَ [١]، كـ (يمنيّ ، وشاميّ) ، وقد ترد المحذوف والمبدل إلى أصله ، سواء أكان الإبدال في الحرف أم في الحركة ، وأيضا ترد المبدل والمحذوف كما في (ذات) .

### أولًا : ردُّ المحذوف :

ما كان أصله على ثلاثة أحرف من الأسماء ، وحُذِف منها واحد تخفيفًا ، أو لعلّةٍ توجب ذلك ، وذلك الحذفُ يكون من موضع اللام ، وهو أكثره ، ويكون من موضع الفاء ، ويكون من العين ، وهو أقلُّه ، فإذا نسبت إلى شيء من ذلك فهو على ثلاثة أضرب :

أحدُها : أن تردّ المحذوف .

والثاني : أن لا تردّ .

والثالث : جواز الأمرين .

---

[١] ينظر : التعريفات للجرجاني ص ٢١٠ ، والمعجم المفصل ١١٠٣/٢ .

## الضرب الأول : وجوب ردّ المحذوف فيما يأتي :

### ١-المحذوف منه من موضع اللام يرد فيما يأتي :

-إن كَانَ معتل الْعين سَوَاء أكَانَت اللَّام المحذوفة حرف عِلّة كـ(ذي) بِمَعْنى صَاحب ، فَيُقَال : ذوويّ .

أم حرفا صَحِيحا كـ(شاة) ، أَصْلهَا : شوْهة ، بِسُكُون الْوَاو كـ(صفْحة) ، فَلَمَّا حذفت الْهَاء باشرت تَاء التَّأْنِيث الْوَاو ، فَانْقَلَبت الْفَاء لتحركها وانفتاح مَا قبلهَا ، فالمحذوف هَاء وَهُوَ حرف صَحِيح ، فَيُقَال : فِي النِّسْبَة إِلَيْهِ على مَذْهَب سِيبَوَيْهِ (شاهيّ) [١]برد اللَّام وإبقاء الْألف المبدلة ، وعَلى مَذْهَب الْأَخْفَش (شوهيّ) [٢]برد الْوَاو أَيْضا إِلَى أَصْلهَا .

-إن كَانَ صَحِيح الْعين وَجُبِر بردها فِي التَّثْنِيَة كـ(أب) وَإِخْوَته ، فتقول : أبوي وأخوي ، كَمَا تَقول : أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ ، وَتقول : فموي على لُغَة من يَقُول : فموان [٣].

أَو جبر بردها فِي الْجمع بِالْألف وَالتَّاء كـ(عِضَة وهَنَة وَسَنَة) ، فَتَقول: (عضويّ ، وهنويّ ، وسنويّ) ، على جعل الْمَحْذُوف مِنْهَا الْوَاو .

أَو(عضهيّ ، وهنهي ، وسنهي) على جعل الْمَحْذُوف مِنْهَا الْهَاء[٤].

---

(١) ينظر : الكتاب ٣٦٧/٣ .

(٢) ينظر : التصريح ٦٠١/٢ ، والهمع ٤٠٣/٣.

(٣) ينظر : المقتضب ١٥٩/٣ .

(٤) ينظر : الهمع ٤٠٢/٣ ، ٤٠٣ .

ومنهم من يقول : (هَنانِ) في التثنية ، و(هَناتٌ) في الجمع ، فمن قال: (هَنَواتٌ) ، لزِمه أن يقول في النسب : (هَنَويّ) ، ومن قال : (هَنانِ) في التثنية ، و(هَناتٌ) في الجمع ، كان مخيَّرًا فيه : إن شاء ردّ ، وإن شاء لم يردّ .

"وإنّما لزم ردُّ الذاهب هنا ، لأنّا رأينا النسب قد يردّ الذاهبَ الذي لا يعود في تثنية ولا جمعٍ ، كقولك في (يَدٍ) : يَدَويّ ، وفي (دَمٍ) : دَمَويّ ، وأنت تقول في التثنية (يَدانِ) ، و(دَمانِ) ، فلمّا قويت النسبةُ على ردِّ ما لم تردّه التثنيةُ ، صار أقوى من التثنية في باب الردّ ، فلمّا ردّت التثنيةُ الحرفَ الذاهبَ ؛ كانت النسبةُ أولى بذلك" [(١)].

## ٢- المحذوف منه من موضع الفاء ولامه حرف علة ،

نحوَ: (شِية) ، و(دِيَةٍ) ، فإذا نسبت إليهما وجب رد الفاء ، لأنه بعد حذف التاء للنسب يبقى الاسم على حرفَيْن ، الثاني منهما حرفُ مدّ ولين ، وهنا اختلف في النسب إليهما بعد الاتفاق على رد المحذوف :

فتقول على مذهب سيبويه [(٢)]في (شِيَةٍ) : وِشَوِيٌّ ، وفي (دِيَةٍ) : وِدَوِيٌّ ؛ وذلك أنّ أصله : (وِشْيَةٌ) ، و(وِدْيَةٌ) ، فألقيت كسرة الواو على ما بعدها ، وحذفت الواو ؛ لأن الفعل قد اعتلّ بحذفها في (يَشِي) ، و(يَدِي) ، فبقي (شِيَةٌ)، و(دِيَةٌ) كما ترى ، فلمّا نسبت إليهما ، حذفت منهما تاء التأنيث على القاعدة ، فبقي الشين والياء ، ولا عَهْدَ لنا باسمٍ على حرفَين الثاني منهما حرفُ مدّ ولين ، ووجب زيادةُ حرف ؛ ليصير إلى ما عليه

---

(١) شرح المفصل ٤٦٣/٣ ، ٤٦٤ .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٦٩/٣ .

الأسماءُ المتمكنةُ ، فكان ردُّ المحذوف أولى من زيادة حرف غريب ؛ فرُدّت الواو مكسورةً على أصلها ، وبقيت العين مكسورةً أيضًا ، ثمّ أبُدل من الكسرة فتحةٌ ، ومن الياء ألفٌ ، ثمّ قلبت الألف واوًا .

وإنّما أبقوا الكسرة في العين ؛ لأنّ قاعدة مذهب سيبويه أن الاسم إذا دخله حذفٌ ، ولزم الحرفَ المُجاوِرَ الحركةُ ، ثمّ رُدّ المحذوف لعلّة أو ضرورةٍ ؛ فإنّه يُبْقِي الحركة فيه ، ولا يُزيلها ، فتقول في (غَدٍ) : غَدَويّ ، وفي (يَدٍ) : يَدَويّ ، فتفتح العين منهما ، وإن كان أصلها السكون [١].

قال سيبويه : " وتقول في الإضافة إلى شيةٍ : وشويٌّ ، لم تسكن العين كما لم تسكن الميم إذا قال : دمويٌّ ، فلما تركت الكسرة على حالها جرت مجرى شجويٍّ " [٢] .

وأمّا أبو الحسن الأخفش [٣]فإنّه يردّ الكلمة إلى أصلها عند ردِّ ما سقط منها ، فكأنّه ينسب إلى (وِشَيَةٍ) فيقول : وِشْيِيٌّ ، كما تقول في (ظَبْيَةٍ) : ظَبْيِيّ ، وحجّتُه : أنّ العين أصلُها السكون ، وإنما تحرّكت عند حذف الفاء منها ، فإذا أُعيد ما سقط منها ، عادت إلى أصلها وهو السكون .

والمذهب ما قاله سيبويه ؛ لأن الشين متحرّكةٌ ، والضرورةُ لا توجب أكثر من ردّ الحرف الذاهب ، فلم تحتج إلى تغيير البناء ، ومثلُ ذلك لو

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٤٦٤/٣ .

(٢) الكتاب ٣٦٩/٣ .

(٣) ينظر : المقتضب ١٥٦/٣ ، والشافية في علمي التصريف والخط ص ٧١ ، واللباب ١٥٣/٢ .

نسبت إلى (شاةٍ) بعد التسمية لقلت : شاهيّ ؛ لأنَّك تحذف تاء التأنيث ، فبقي الاسم على حرفَيْن ، الثاني منهما حرفُ مدّ ولين ، وذلك لا نظيرَ لـه، فردّوا الساقط منه ، وهو الهاء [١] .

(١) ينظر : شرح المفصل ٤٦٦/٣ .

## الضرب الثاني : عدم الرد .

وهو ما كان الذاهب منه فاءً أو عينًا ، فمما حذفت فاؤه وكانت لامه حرفا صحيحا نحو : (عِدَةٍ ، وَزِنَـةٍ) فإنّك إذا نسبت إلى شيء من ذلك ، حذفتَ تاء التأنيث ، ولا تُعِيد المحذوف إلا لضرورة ، وذلك قولك : عِديّ، وزِنيّ ، فالذاهب منه واوٌ هي فاءٌ ، وأصلُه : وِعْدَةٌ ، ووِزنَةٌ .

وإنّما لم يردّوا الذاهب منه ؛ لأنه في أوّل الكلمة ، فهو بعيدٌ من ياء النسب ، فلو ظهر لم يكن يتغيّر بدخول ياء النسب ، كما تتغيّر لامُ الكلمة بالكسر من أجل الياء .

ويؤيّد ذلك أن العرب لم تردّ المحذوف إذا كان فاءً في شيء من كلامها ، لا في تثنية ، ولا جمع بالألف والتاء ، كما ردّوا فيما ذهبت لامُه، فلم يقولوا في نحو : (عِدَةٍ ، وزِنَـةٍ) : وِعْدَتان ، ووِزْنَتان ، ولا : وِعْداتٌ ، ووِزْناتٌ ، كما قالوا في (سَنَةٍ) : سَنَواتٌ ، وفي تثنية (أخٍ) : أخَوان.

وممّا لا يُرَدّ فيه الساقط ما حُذفت عينه ، نحوُ : (سَهٍ) في معنى الاسْتِ ، وأصلُها : سَتَه ، لم يقل في النسب إلّا (سَهِيٌّ) ، ونحو : (مذ) مُسَمّى بهَا : مذيّ [١].

---

(١) ينظر : المقتضب ١٥٧/٣ ، والبديع ١٩٧/٢ ، والهمع ٤٠٢/٣ .

## والضرب الثالث : ما يجوز فيه الأمران .

وهو ما حُذف منه لامه ، ولا يظهر ذلك في تثنية ، ولا جمع بالألف والتاء ، وذلك قولك في النسب إلى (يَدٍ) : يَديّ ، وإن شئت : يَدَويّ ، وفي (دَمٍ) : دَمِيٌّ ، ودَمَويّ ، وفي (غَدٍ) : غدِيّ ، وغَدَويّ ، فمَن نسب إلى الحرفَيْن فعلى اللفظ ؛ لأن الأصل قد رُفض ، فلم يظهر في تثنية ولا جمع، ومَنْ ردّ المحذوف ؛ فلأنّ النسبة قويّةٌ في الردّ كما تقدّم .

ومن ذلك ما كان في أولّه همزةُ الوصل ، فتقول في النسب إلى (ابنٍ): ابْنِيٌّ ، وإن شئت : بَنَويّ ؛ لأنك تقول في التثنية : ابْنان .

## ثانياً : ردُّالنسبِ المبدلَ إلى أصله والإبدال في الحرف .

وذلك في النسب إلى الثلاثي بياءين وثانيه واو في الأصل ، نحو : (طَيٍّ) ، و(لَيَّةٍ) ، تقول فيهما عند النسب : طَوَوِيٌّ [١]، ولَوَوِيّ [٢]؛ أمّا (طَيٍّ) فمصدرُ : طَوَى يَطْوِي ، و(لَيَّةٌ) مصدرُ : لَوَى يَلْوِي ، فالعينُ واوٌ، واللام ياءٌ ، والأصل فيه "طَوْيٌ"، وَ"لَوْيَةٌ" ، فلمّا اجتمعت الواو والياء، والسابقُ منهما ساكنٌ ، قلبوا الواو ياءً ، وهذه قاعدةٌ في التصريف ، فلمّا نسبوا إليه ، استثقلوا اجتماعَ أربع ياءات ، وأرادوا التخلّص منها ، فبنوا الكلمة على "فَعَلٍ" ، وقد كان "فَعْلًا" ساكنَ العين ، فانفكّ الادّغامُ ، وعادت العين إلى أصلها ، وهو الواو ، ثمّ انقلبت الياءُ التي هي لامٌ ألفًا لتحرّكها

---

(١) ينظر : الشافية في علمي التصريف والخط ص ٧١ .

(٢) ينظر : التعليقة ٣/١٦٤ .

وانفتاح ما قبلها ، ثمّ نسبوا إليها ، وقلبوها واوًا على القاعدة، فقالوا : طَوَوِيٌّ ، ولَوَوِيّ .

وقال سيبويه في (ليّةٍ) : " فإن أضفت إلى (ليةٍ) قلت : لوويٌّ ؛ لأنَّك احتجت إلى أن تحرك هذه الياء كما احتجت إلى تحريك ياء (حيّةٍ) ، فلما حركتها رددتها إلى الأصل ، كما تردُّها إذا حركتها في التصغير "[١] .

وأمّا (حَيَّةٌ) فالعين واللام ياءٌ ، ولمّا بنوه على (فَعَلٍ) ، انقلبت اللام ألفًا؛ لأنّ اللام أقبلُ للتغيير، ثمّ قلبوا الألف واوًا على قاعدة النسب، وقالوا: (حَيَوِيٌّ) [٢] .

## ثالثًا : ردُّ النسبِ المبدلَ إلى أصله والإبدال في الحركة .

إذا نسبت إلى (قِسِيٍّ وعِصِيٍّ ) – علمين – [٣] قلت : قُسَوِيّ وعُصَوِيّ ، ضممت الفاء لأن أَصله الضم ، وإنما كسرته إتباعًا لكسرة العين ، فلما انفتح العين في النسبة رجع الفاء إلى أَصلها [٤] .

---

(١) الكتاب ٣/٣٤٥ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٣/٤٥٧ .

(٣) إنما قيل : " علمين " للاحتراز عن النسب إليهما جمعين ؛ فإن النسب إليهما حينئذ يرد كل واحد منهما إلى مفرده ، فتقول : عصوى وقوسى . ينظر : تحقيق شرح الشافية ٢/٣١ .

(٤) ينظر : شرح الشافية ٢/٣١ ، ٣٢ .

قال سيبويه : " وتقول في الإضافة إلى (قِسيٍ وثِدي) : ثُدويٌّ وقُسويٌّ؛ لأنَّها فُعُول فتردُّها إلى أصل البناء ، وإنما كسر القاف والثاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدهما وهو السين والدال ، فإذا ذهبت العلَّةُ صارتا على الأصل "[١] .

## رابعًا : ردُّ النسبِ المبدلَ والمحذوفَ في (ذات) .

إذا نظرنا إلى كلمة (ذات) وجدناها مؤنث (ذو) بمعنى صاحب ، كما تقول: (فلانة ذاتُ حسب وأدب) ، وعليه فتكون مادتها (ذوي) ، ولما كان النسب يرد الأشياء إلى أصولها فينبغي إذن أن يقال عند النسب إلى (ذات) : ذَوَوِيّ ، بقلب الألف واوًا ، ورد لامه وقلبها واوًا ، وحذف التاء ، ويكون قولهم : (ذاتي) خطأ.

قال ابن الأثير : "وأمّا (ذات) فتقول في النّسب إليها : ذوويّ ، كما تقول في مذكّرها ؛ لأنّ الأصل في ذات : ذو ، فلمّا انضمّ إليها تاء التأنيث، انفتح ما قبلها فانقلبت ألفا ، فإذا نسبت إليها حذفت التاء ، ثمّ رددت لام الكلمة المحذوفة ، وهي ألف بدليل قولهم في التثنية : (ذواتا)[٢]، ثمّ تقلب ألفها واوا ؛ للقياس فتقول : ذوويّ ، أما قولهم : ذاتيّ فكالمولد ، إلا أنه كثير الاستعمال دائر في ألسنة العلماء"[٣] .

---

(١) الكتاب ٣٤٦/٣ ، وينظر : الأصول ٧٣/٣ ، وإيجاز التعريف في علم التصريف ص ١٤٧ ، والصحاح مادة (ق و س) ١٠٥/٤ .

(٢) من قوله تعالى في سورة الرحمن –آية ٤٨ – {ذواتا أفنان} .

(٣) البديع ٢٠٣/٢ .

وقال ابن هشام : " وَقَوْلُ المتكلمين في ذَات : ذَاتِي ... لحنٌ" [١].

(١) أوضح المسالك ٤/٣٣٢ .

## المبحث السادس : الضرورة

تجدر الإشارة في هذا المبحث إلى أن أُمهّدَ له بالحديث عن الضرورة عند المبرد قبل إيراد بعض المسائل التي نَصّ فيها على أن الضرورة ردتها إلى أصلها ؛ إذ هو صاحب قاعدة : " الضَّرُورَة تردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها"[١]؛ فقد كررها في غير موضع من كتابه [٢]، ويحسن أن أشير أيضا إلى مفهومها عند سيبويه قبل المبرد .

## الضرورة عند سيبويه :

لم يصرح سيبويه – رحمه الله – بتعريف محدد للضرورة ، بل إن لفظ (الضرورة) بذاته لم يجرِ في كتابه – على اتساعه – ذكر على الإطلاق ؛ وإنما كان يكتفي بتعبير يؤدي إلى معناه ، دون التصريح بهذا اللفظ بعينه.

وقد فهم بعض شراح سيبويه ودارسيه رأيه في الضرورة من خلال تناوله لبعض المسائل في كتابه [٣]، ومن خلال الباب الذي عقده في أول كتابه بعنوان : " باب ما يحتمل الشعر " ؛ إذ يقول في أوله : " اعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلام من صرف ما لا ينصرف ، يشبهونه بما قد حُذف واستعمل محذوفًا " [٤]، ويمضي في ذكر أبيات

---

[١] المقتضب ١/٢٥٠ .

[٢] المقتضب ١/١٣٩ ، ١٤٤ ، ٣/٢٨ .

[٣] لغة الشعر للدكتور حماسة ص ١٦٢ .

[٤] الكتاب ١/٢٦ .

يستشهد بها إلى أن يقول : " وقد يبلغون بالمعتلّ الأصل فيقولون (رداد) في رادّ ، و(ضننوا) في ضنّوا ، ومررتم بجواري قبل " [١] .

لكن كلام سيبويه قد يفهم منه أن الضرورة في الشعر ما لا مندوحة للشاعر عنه ، فقد قال في أول باب من أبواب الاشتغال ، في قول أبي النجم [ من الرجز] :

**قَد أصبَحَت أمُّ الخَيارِ تَدَّعي *** عَلَيَّ ذَنبًا كُلُّهُ لَم أصنَعِ** [٢]

" فهذا ضعيفٌ وهو بمنزلته في غير الشَّعر ؛ لأنّ النصب لا يَكْسِرُ البيتَ ولا يُخِلّ به تركُ إظهار الهاء " [٣].

وقد نسب غير واحد إلى سيبويه أن الضرورة عنده ما لا مندوحة للشاعر عنه ، كابن عصفور وأبي حيان [٤]، لكن القول بالضرورة عنده مشروط بشرطين :

الأول : أن يضطر إلى ذلك ، ولا يجد عنه مندوحة .

والثاني : أن يكون في ذلك رد فرع إلى أصل ، أو تشبيه غير جائز بجائز [٥] .

---

[١] الكتاب ١/٢٩ .

[٢] الديوان ص ١٥٠ ، والكتاب ١/٨٥ .

[٣] الكتاب ١/٨٥ .

[٤] ينظر : شرح الجمل ٢/٥٤٩ ، والارتشاف ٥/٢٣٧٧ .

[٥] ينظر : لغة الشعر ص ١٦٦ .

## الضرورة عند المبرد :

فكرة الضرورة عند المبرد قائمة على أنها ترد الأشياء إلى أصولها؛ فقد ترددت هذه الفكرة في كلامه كثيرًا ، وذلك كقوله : " وَاعْلَم أَنَّ الشَّاعِر إِذا اضطرّ ردّ هَذَا الْبَاب إِلى أَصله .... لأَنَّه يجوز لَهُ للضَّرُورَة أَن يَقُول (ردَد) فِي مَوضِع (ردّ) ؛ لاَنَّه الأَصل كَمَا قَالَ :

**الحمدُ للّه العليِّ الأجْلَلِ(١)**

وَيجوز لَهُ صرف مَا لَا ينْصَرف ؛ لأَنَّ الأَصل فِي الأَشياءِ أَن تَنْصَرِف، فإِذا اضْطر إِلى الياءِ المكسور مَا قبلهَا أَن يعربها فِي الرّفْع والخفض فعل ذَلِك ؛ لأَنَّه الأَصل كَمَا قَالَ ابْن الرُّقَيَّات :

**لاَ بَارِكَ اللّهُ في الغَوَانِي فما *** يُصْبِحْنَ إِلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ(٢)**

فإِن احْتَاجَ إِلى صرف مَا لَا ينْصَرف صرفه مَعَ هَذِه الْحَرَكَة ، فَيصير بِمَنْزِلَة غَيره ممّا لَا علَّةَ فِيهِ كَمَا قَالَ :

**فَلْتَأْتِينْكَ قَصائدٌ ولْيَدْفَعَنْ *** ألف إليك قَوادِمَ الأكْوارِ(٣)**

---

(١) من الرجز لأبي النجم . ينظر : المقتضب ١/ ١٤٢ ، والأصول ٣/٤٤٢ ، والممتع ص ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٤/١٥٨ .

(٢) البيت من المنسرح في ديوانه ص ٣ ، والكتاب ٣/ ٣١٤ ، والمقتضب ٣/٣٥٤ ، والخصائص ٢/٣٤٧ .

(٣) البيت من الكامل للنابغة في ديوانه ص ٩٩، والكتاب ٣/٥١١ ، وفيه (جيش) بدل (ألف) .

..... وَيَكْفِيك من هَذَا كلّه مَا ذكرت لَك من أَنَّ الشَّاعِر إِذا اضطّر ردّ الأَشياءَ إِلى أُصولها " [١] .

" وقد ترتب على هذه الفكرة عند المبرد شيئان :

أولهما : ... أنه ذاهب إلى أن ما خالف الأصول مما يقع في الشعر ليس من باب الضرورة ، وإنما هو من باب اللحن ، وهذا لا يجوز في العربية شعرا أو كلاما ، فالضرورة إنما هي رجوع إلى الأصل .

والثاني : أنه أجاز في الضرورة جوازا مطلقا الرجوع إلى الأصل ، وإن لم يرد به سماع ، وهذا شيء يظهر به الخلاف بينه وبين غيره من النحويين " [٢] .

وهذا يظهر من قوله : " فإِذا اضطُرّ شَاعِر جَازَ لَهُ أَن يردّ (مَبيعا) وجميعَ بَابه إِلى الأَصل ، فَيَقُول : مَبْيُوع ، كَمَا قَالَ علْقمة بن عَبَدة :

**حتّى تَذكّرَ بَيْضَاتٍ وهَيَّجَهُ**

**يومُ الرَّذاذِ عَلَيْهِ الدَّجْنُ مَغْيُومُ**[٣]

---

[١] المقتضب ١٤١/١ – ١٤٤ .

[٢] الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد إبراهيم محمد ص٣٤ .

[٣] من البسيط في ديوانه ص ٥٩ . وقد جعل المبرد تصحيح نحو هذا جائزا للضرورة ، ولم يقل أنه لغة لبعض العرب كما قال سيبويه : " وبعض العرب يخرجه على الأصل فيقول : مخيوط ومبيوعٌ " . الكتاب ٣٤٨/٤ ، وهامش المقتضب للشيخ عضيمة ٢٣٩/١ ، طبعة المجلس الأعلى للشئون الإسلامية .

.....فأَمَّا الْوَاو فإِن ذَلِك لَا يجوز فِيهَا ، كراهيَةً للضمّة بَين الواوين؛ وَذَلِكَ أَنَّه كَانَ يلْزمه أَن يَقُول : مَقْوُوْل ، فَلهَذَا لم يجز فِي الْوَاو مَا جَازَ فِي الياءِ .

هَذَا قَول البصريّين أَجمعين [١]، وَلست أَرَاه مُمْتَنعا عِنْد الضَّرُورَة" [٢].

والمبرد في رأيه هذا جرى على القاعدة التي يراها في الضرورة ، وهي ردها الأشياء إلى أصولها ، ولذلك أجاز في الضرورة ما لم يسمع [٣] .

وأحسن ما يراجع من الأصول عند الضرورة لا يخلو من زيادة أو حذف .

قال ابن السراج: " اعلَمْ أَنَّ أَحسنَ ذلكَ ما رُدَّ فيهِ الكلامُ إلى أَصلِه وهوَ في جميعِ ذلك لا يخلُو مِنْ زيادةٍ أَو حذفٍ " [٤] .

---

[١] نسب المبرد إلى البصريين أجمعين عدم جواز إتمام المفعول من الأجوف الواوي الثلاثي ، لكن سيبويه أجاز ذلك في كتابه فقال : " وقد جاء مفعولٌ على الأصل ، فهذا أجدر أن يلزمه الأصل ، قالوا : مخيوطٌ ، ولا يستنكر أن تجيء الواو على الأصل " . الكتاب ٤/٣٥٥ .

[٢] المقتضب ١/١٠١ ، ١٠٢ .

[٣] ينظر : هامش المقتضب للشيخ عضيمة ١/٢٤٠ ، والضرورة الشعرية دراسة أسلوبية ص ٣٤ .

(٤) الأصول ٣/٤٣٥ .

## أولا : الزيادة: مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إذَا اضطر أنْ يزيده :

### ١- (صرف ما لا ينصرف):

كلُّ اسم كان حقه في الإعراب أن يكون منصرفاً ، ولكن مُنِعَتْ من الصرف أسماءٌ لِعِلَلٍ فيها ، فإذا اضطر شاعر جاز له صَرْفُ ما لا ينصرف؛ لأنه يردّه إلى أصله [١]، وهو من أحسن الضرورات ، لأنّه رَدٌّ إلى الأصل ، ولا خِلافَ في ذلك ، إلَّا ما كان في آخره ألفُ التأنيث المقصورةُ ، فإنّه لا يجوزُ صرفه للضرورة ، لأنّه لا ينتفع بصرفه ، لأنّه لا يسُدّ ثُلْمَة في البيت من الشعر ، وذلك أنك إذا نوّنت مثلَ (حُبْلَى ، وسَكْرَى) ، فقلت : (حُبْلىً ، وسَكْرىً) ، فتحذف ألف التأنيث لسكونها ، وسكون التنوين ، بعدها، فلم يحصل بذلك انتفاعٌ ، لأنّك زدتَ التنوين ، وحذفت الألف ، فما ربحت إلَّا كَسْوَ قياسٍ ، ولم تَحظَ بفائدة [٢].

ومن ذلك قول أبي كبير الهذلي [من الكامل] :

**ممّا حَمَلْن به وهنّ عَواقِدٌ *** حُبُكَ النّيابِ فشَبَّ غيرَ مثقّلِ(٣)**

---

(١) ينظر : ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ١٥٥ ، وموارد البصائر ص ٩٧.

(٢) ينظر : شرح المفصل ١٨٧/١ .

(٣) ديوان الهذليين ٩٢/٢ . والشاعر يصف رجلًا شهم الفؤاد ، ماضيًا في الرجال ينزع إلى أبيه في الشَّبَه.

وقول النابغة الذبياني [من الكامل] :

**فَلَتَأْتِينكَ قَصائدٌ ولَيَدْفَعَنْ *** ألف إليك قَوادِمَ الأكْوارِ**(١)

والشاهد صرف (عَوَاقِدٌ ، وقصائدٌ) ، مع أنه على صيغة منتهى الجموع، وذلك للضرورة الشعرية.

وأيضا ما كان ساكن الوسط من الثلاثيّ المؤنّث إذا كان معرفة، فالوجهُ منعُه الصرفَ(٢) ؛ لاجتماع السببين ، وقد يُصْرِف؛ لخفته بسكون وسطه، فكأنّ الخفة قاوَمَتْ أحدَ السببَيْن، فبقي سببٌ واحدٌ، فانصرف ، وفيه رَدٌّ إلى الأصل (٣)، ومن ذلك قول جَرِيرٍ [من المنسرح] :

**لم تتلفَّعْ بفضلِ مِئْزرها ... دعْدٌ ولَم تُغْذَ دعْدُ فِي العلب**(٤)

الشاهد صَرْف (دعْدٌ) على الأصل ، ومنعها من الصرف ، وكلا الأمرين جائز .

## ٢- (تحريك المعتلّ فيما حقه أن يلفظ به على السكون) :

المنقوص في حالتي الرفع والجر إذا لم يضف ولم تدخل عليه (أل) تحذف ياؤه ؛ لالتقاء الساكنين – ياء المنقوص والتنوين – أما في حالة النصب فتظهر الفتحة ، نحو : (رأيت قاضيًا) ، فإن كان مضافاً أو محلى

---

(١) البيت في الديوان ص ٩٩، والكتاب ٥١١/٣ ، وفيه (جيش) بدل (ألف) .

(٢) ينظر : الخصائص ٣١٦/٣ ، وهو مذهب الجمهور .انظر : شرح الأشموني ١٥٥/٣.

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٩٣/١ .

(٤) البيت في ملحق ديوانه ص ١٠٢١ .

بـ(أل) قدرت عليه الضمة والكسرة ؛ للثقل ، وظهرت الفتحة للخفة ، وهذا في الكلام .

ويجوزُ في الشعرِ تحريكُ الياءاتِ المعتلةِ في الرفعِ والجرِّ ؛ للضرورة، نحو قولِكَ في الشِّعر : (هَذا قاضيٌ ، ومررتُ بقَاضيٍ) ؛ لأَنَّهُ الأصلُ .

قال المبرد : " فإذا اضْطر إلى الياءِ المكسور مَا قبلهَا أَن يعربها فِي الرّفْع والخفض فعل ذَلِك لأَنَّه الأَصل "[١] ، وقال : " فَلَمَّا احْتَاجَ إِلَيْهِ الشَّاعِر رده إِلَى أَصله" [٢].

ومِنْ ذلكَ قولُ عبيد الله بن قيس الرّقيات [من المنسرح] :

**لاَ بَارِكَ اللَّهُ في الغَوَانِي فما *** يُصْبِحْنَ إِلاّ لَهُنَّ مُطَّلَبُ**[٣]

حيث حرك الياء من (الغواني) ، وحقها أن يكون اللفظ بها على السكون ، لكنه رده إلى أصله في التحريك الذي ينبغي له [٤] .

وقال جرير [من الطويل] :

**فَيوماً يُجَازِينَ الهَوى غَيْرَ مَاضِيٍ**

---

(١) المقتضب ١٤٢/١ .

(٢) المقتضب ٣٥٤/٣ .

(٣) البيت في ديوانه ص ٣ ، والكتاب ٣/ ٣١٤ ، والمقتضب ٣٥٤/٣ ، والخصائص ٣٤٧/٢ .

[٤] موارد البصائر ص ٧٠ .

**ويَوماً ترَى مِنْهنَّ غُوْلاً تَغَوَّلُ** [١]

فقال: ماضٍي، فأجراه مُجرى سائر الأسماء المعربة السالمة[٢].

## ٣- (إظهارُ التضعيف) :

وَهوَ زيادةُ حركةٍ إلاَّ أَنَّها حركةٌ مقدرةٌ في الأصلِ يجوزُ في الشعرِ ولا يجوزُ في غيرِه تضعيفُ المدغمِ ، فيقال في ( رَدَّ ) : رَدَدَ ؛ لأَنَّهُ الأَصلُ ، ويقال في ( رَادٍّ ) : هذَا رَادِدٌ ، وفي ( أَصمّ ) أَصمم [٣] .

قال المبرد : " وَاعْلَم أَنَّ الشَّاعِر إِذا اضطرّ ردّ هَذَا الْبَاب إِلى أَصله .... لأَنَّه يجوز لَهُ للضَّرُورَة أَن يَقُول : (ردَد) فِي مَوضِع (ردّ)؛ لاَنَّه الأَصل" [٤] .

ومن ذلك قول الشاعر[من الْبَسِيط] :

**مهلا أعَاذِلَ قد جَرَّبْتِ من خُلُقِي**

**أنِّي أجُودُ لأقْوامٍ وإنْ ضَنِنُوا**[٥]

وقولالآخر [من الرجز] :

---

(١) البيت في ديوانه ص ١٤٠ ، والكتاب ٣/ ٣١٤ ، والمقتضب ١٤٤/١ ، والأصول ٤٤٣/٣ .

(٢) ينظر : ما يجوز للشاعر ص ١٩٧ .

(٣) ينظر : الأصول ٤٤١/٣ .

(٤) المقتضب ١٤١/١ .

(٥) البيت لِقَعْنَب بن أمّ صاحب ، وهو في الكتاب ٢٩/١، ٥٣٥/٣، ونوادر أبي زيد ص٤٤، والمقتضب ١٤٢/١، ٢٥٣، ٣٥٤/٣ ، واللباب ١٠٠/٢ ، وضرائر الشّعر ص ٢٠.

**الحمدُ للّه العليِّ الأجْلَلِ**[١]

الواجب في الكلام أن يقال: (ضنًّوا ، والأجْلّ) بوجوب إدغام المثلين، فلما اضطر الشاعر فك الإدغام[٢]؛ لِأَن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا.

## ٤- (إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ):

(ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ فللعرب فيها ثلاثة مذاهب :

المذهب الأول : – وهو أفصحها وأجودها – أن تسقط ألفها لما اتصلت بحرف الجرّ وتكثّرت به ؛ ليفصلوا بين ما الاستفهامية وما الخبرية التي بمعنى (الذي ،والتي) ، فقالوا : (حتّى مَهْ ، وعَلامَهْ ، وإلى مَهْ ، ولِمَهْ، وبِمَهْ ، وفِيمَهْ ؟) ، وفي القرآن : ﴿ عمَّ يتساءلون ﴾ [٣].

والمذهب الثاني : منهم من يُسَكِّن الميم ، فيقول :(لِمْ فعلت،وحَتَّامْ؟).

والمذهب الثالث : – وهو أقلّها – منهم من يثبت الألف فِي الشّعْر ضَرُورَة ، قَالَ حسان [من الوافر] :

---

(١) ينظر : المقتضب ١/ ١٤٢ ، والأصول ٣/٤٤٢ ، والممتع ص ٤١٣ ، وشرح الأشموني ٤/١٥٨ .

(٢) موارد البصائر ص ٦٩ .

(٣) الآية ١ من سورة النبأ . وقرأ عكرمة وعيسى شذوذًا : (عما يتساءلون) . ينظر : روح المعاني ٢٢/٢٢٩ .

**عَلاَما قام يَشْتُمني لَئِيمٌ *** كخِنْزِيرٍ تَمرَّغَ في رَمادِ(١)**

قال القزاز القيرواني : "فإذا اضطر الشاعر ردَّ المحذوف"(٢) .

## ٥- (إتمام الاسم في نحو : غَدٍ) :

مما يُحْذَف في الكلام حذفاً مطَّرِداً، نحو قولهم: (كان ذلك غَدٍ)، والأصل: غَدْوٌ، ولكن جرى في كلامهم محذوفاً، وربّما خرج هذا الاسم تامًّا على أصله ، قال رؤبة [من الرجز] :

**لا تَقْلُوَاها وادْلُوَاها دلْوا *** إنّ مع اليوم أخاه غَدْوَا (٣)**

يريد : غَدًا ، فردَّ الواوَ المحذوفة.

وقال لبيد من [الطويل] :

**وما الناس إلا كالدِّيار وأهْلُها *** بها يَوْمَ حَلُّوها وغَدوًا بَلاقِعُ(٤)**

فقال : غَدْوًا ، فأثبت الواو اضطرارًا ، وأجراه على أصله.

---

(١) انظر ديوانه ص ٣٢٤ ، وشرح المفصل ٢/٤١٠ .

(٢) ما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٣١٧ .

(٣) الرجز بلا نسبة في المقتضب ٢/ ٢٣٨ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٦ ، وتخليص الشواهد ص ١٨٠ ، وخزانة الأدب ٧/ ٤٧٩ ، وشرح شافية ابن الحاجب ٣/ ٢١٥، ٢١٧ ، ونسب البيهقي الرجز في المحاسن والمساوئ ١٢٣/٢ إلى رؤبة.

(٤) البيت للبيد في ديوانه ص ١٦٩ ، وما يجوز للشاعر في الضرورة ص ٢٦٦ .

### ٦- (إظهار المتعاطفين المتحدين لفظا ومعنى):

الأصلُ في قولك : (الزيدان) : زيدٌ وزيدٌ ، والذي يدلّ على ذلك أنّ الشاعر إذا اضطُرّ عاود الأصل ، نحو قول الشاعر [من الرجز] :

**كَأَنَّ بَيْنَ فكّها والفَكِّ *** قَأَرَةَ مِسْكٍ ذُبِحَتْ في سك**(١)

أراد : بين فَكَّيْها ، فلمَّا لم يتّزِن له ، رجع إلى العطف ، وهو كثيرٌ في الشعر(٢)، ويؤيّد ذلك أنّك لا تأتي به في الأسماء المختلفة ، نحوِ : (جاءني زيدٌ وعمرٌو) ، لكونِ أحدِ اللفظَيْن لا يدلّ على الآخر (٣).

## ثانيا : الحذف: مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إذَا اضطر أنْ يحذفَهُ :

### ١- حذف (ما) من (إمّا) :

زعم الْخَلِيل أَن الْفَصْل بَين (إِمَّا) و(أَو) أَنَّك إِذا قلت: (ضربت زيدًا أَو عمرًا) فقد مضى صدر كلامك وَأَنت مُتَيَقن عِنْد السَّامع ، ثمَّ حدث الشَّك بـ(أَو)، فَإِذا قلت: (ضربت إِمَّا زيدًا) فقد بنيت كلامك على الشَّك.

وَزعم أَن (إِمَّا) هَذِه إِنَّمَا هي (إِنْ) ضُمّت إِلَيْهَا (مَا) لهَذَا الْمَعْنى، وَلَا يجوز حذف (مَا) مِنْهَا إِلَّا أَن يضْطَر إِلَى ذَلِك شَاعِر، فَإِن اضْطر جَازَ

---

(١) سبق تخريجه في التمهيد .

(٢) ينظر : موارد البصائر ص ٣٧٧ ، ٣٧٨ .

(٣) ينظر : شرح المفصل ١٨٥/٣ ، ١٨٦ .

الْحَذف؛ لِأَن ضَرُورَة الشّعْر ترد الْأَشْيَاء إِلَى أُصُولهَا(١)،ومن ذلك قول دريد بن الصمة [من الوافر]:

**لَقَد كَذَبَتْك نَفْسُك فاكذِبَنْهَا *** فإن جَزَعا وإنْ إجمالَ صَبرِ (٢)**

فَهَذَا لَا يكون إِلَّا على (إِمَّا)، أي : فإما جزعًا وإمّا إجمالَ صبر ؛ لأن الجزاء لا معنى له هاهنا (٣) .

ومثلُه قَوْلُ النِّمر بن تولب [من المتقارب] :

**سَقَتْه الرَّواعدُ مِنْ صَيِّف *** وإنْ مِنْ خَرِيفٍ فَلَنْ يَعدَما (٤)**

أي : سقته الرَّواعدُ إما من صيّف وإما من خريف .

## ١- حذف النون من ليتني :

ياء المتكلم من الضمائر المشتركة بين محليّ النصب والجر ، وهذه الياء إذا اتصلت بـ(إنَّ) وأخواتها جاز الإتيان بنون قبل الياء ، وعدم الإتيان بها ، فتقول : (إنني وإني ، وأنني وأني ، وكَأَنني وكأني ، ولكِنني ولكني ، ولَعَلَّني ولعلى)

---

(١) ينظر : المقتضب ٢٨/٣ ، وما يجوز للشاعر ص ٢٥٣ .

(٢) البيت في ديوانه ص ٦٧ .

(٣) ينظر : الكتاب ٢٦٦/١ ، والمقتضب ٢٨/٣ ، ٢٩ ، وشرح المفصل ٢١/٥ .

(٤) البيت في ديوانه ص ٣٨١ .

وأما (لَيْتَ) فلمّا لم يكن في آخِرها نونٌ، ولا ما يُشْبِه النونَ؛ لزمتها النونُ ، ولم يجز حذفُها إلَّا في ضرورة الشعر (١) ، فيجوز للشاعر ضرورة أن يحذف النون من (ليتني) التي تكون مع الياء التي هي ضمير المتكلم ؛ لأن الضرروة ترد الأشياء إلى أصولها، والأصل الياء وحدها(٢).

قال زيد الخيل [من الوافر] :

**كمُنْيَةِ جابرٍ إذ قال لَيْتِي *** أُصالِحُه وأُفْقِدُ بَعْضَ مَالِي** (٣)

قال المبرد : " فَهَذَا من الْمَحْذُوف الَّذِي بُلغ بِهِ الأَصل " (٤) .

## ٢- قصر الممدود :

يجوز للشاعر قصر الْمَمْدُود(٥)، وَقَالَ الفرّاء : لَا يجوز إِلَّا إِذا كَانَ لَهُ بعد الْقصر نظيرٌ فِي الْأَبْنِيَة .

وحجَّةُ الأوَّلين : أنَّ القصرَ جازَ للضَّرورةِ ، وَهُوَ حَذْفُ الزائدِ وَالرُّجُوع إِلَى الأصلِ ، فسوّيَ فِيهِ بينَ مَا لَهُ نظيرٌ وَمَا لَا نظيرَ لَهُ .

---

(١) ينظر : شرح المفصل ٣٤٨/٢ . وقد حذفوها من "لَعَلَّ" ، فقالوا : "لَعَلّي" ؛ لأنه وإن لم يكن آخِرُه نونًا ؛ فإنّ اللام قريبة من النون .

(٢) ينظر : الكتاب ٣٧٠/٢ ، والمقتضب ٢٥٠/١ ، وشرح أبيات سيبويه ١٠٥/٢.

(٣) البيت في ديوانه ص ٨٧ .

(٤) المقتضب ٢٥٠/١ .

(٥) ينظر : الكامل ص ١٧٥ ، ١٧٦ ، والأصول ٤٤٧/٣ ، والإنصاف ٦١٧/٢، والتصريح ٥٠٤/٢ ،

وحجة الفرَّاء [١]: أن الضرورةَ تردُّ إِلَى أصل .

وجوابُه من وَجْهَيْن :

أحدُهما : أَن هَذَا لَا يطّرد فِي كلّ موضعٍ ، وَلذَلِك جازَ تَأْنِيث الْمُذكر وَهُوَ رجوعُ من الأَصْل إِلَى الْفَرْع .

والثَّاني : أَن قَصْرَ الْمَمْدُود ردٌّ إِلَى الأَصْل من وجهٍ وَهُوَ حذفُ الزَّائِد ، وَلَا يُعْتَبرُ أَن يكون ردًّا إِلَى كلّ الْأُصُول ؛ إِذْ ذَلِك محَال (٢)

ومن قصر الممدود قول الراجز :

لا بُدَّ مِنْ صَنْعا وإِنْ طالَ السَّفَرْ (٣)

قصر (صنعا) ضرورة ؛ وللشاعر إذا اضطر أن يقصر الممدود.

---

[١] ينظر : المقصور والممدود ص ٤٥ .

(٢) ينظر : اللباب ٢/٩٧ ، ٩٨ .

(٣) ينظر : ما يحتمل الشعر من الضرورة ص ١٠٧ ، وضرائر الشعر لابن عصفور ص ٩٠ ، وموارد البصائر ص ٢٢٩ .

## المبحث السابع : الوَصْل

# معنى الوصل لغة واصطلاحاً :

الوَصْل لغة : مصدر وَصَلَ الشيء بالشيء : أَكْثَرَ مِنْ وَصْلِه بمعنى ضَمّهُ به ، والشيء إليه أنهاه إليه وأبلغه إياه (١).

واصطلاحًا : عدم النطق عند آخر الكلمة (٢) .

وقد ذكر ابن جني وابن يعيش أن الوصلَ ممّا ترجع فيه الأشياء إلى أصولها ، والوقف من مواضع التغيير(٣) ، ومن أمثلة ذلك :

١ – الاسم إذا كان آخره تاء التأنيث ، نحو : (طَلْحَةَ ، وحَمْزَة ، وقائمةٍ، وقاعدةٍ) ، كان الوقفُ عليه بالهاء، فتقول : هذا طَلْحَهْ ، وهذا حَمْزَهْ ، وكذلك : قائمهْ ، وقاعدهْ ، وذلك في الرفع والنصب والجرّ.

قال ابن جني في الخصائص : " فإن قيل : وما الدليل على أن التاء هي الأصل ، وأن الهاء بدل منها ؟

فالجواب : أن الوصل مما تجري فيه الأشياء على أصولها ، والوقف من مواضع التغيير ، ألا ترى أن من قال من العرب في الوقف : (هذا بَكُرْ، ومررت ببَكِرْ) ، فنقل الضمة والكسرة إلى الكاف في الوقف ، فإنه إذا وصل أجرى الأمر على حقيقته فقال : (هذا بَكْرٌ ، ومررت ببَكْرٍ).

---

(١) ينظر : لسان العرب ، والمعجم الوسيط مادة (و ص ل) .

(٢) المعجم المفصل ١١٧٨/٢ .

(٣) ينظر : سر صناعة الإعراب ١٥٩/١ ، وشرح المفصل ٢٣٠/٥ ، ٣٣٨ .

وكذلك من قال في الوقف : (هذا خالدّ ، وهو يجعلّ) ، فإنه إذا وصل خفف الدال واللام ، فقال : هذا خالدْ ، وهو يجعلْ ، على أن من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل ، فيقول في الوقف : هذا طلحت ، وعليه السلام والرحمت "(١).

وَقَوْلُ ابن جني : من العرب من يجري الوقف مجرى الوصل .... ، أي : من العرب من يقف على المفرد المؤنث بالتاء إجراء له مجرى الوصل ، وهي لغة حكاها أبو الخطاب ، قال سيبويه : " وزعم أبو الخطاب أن ناسًا من العرب يقولون في الوقف : (طلحت) ، كما قالوا في تاء الجميع قولًا واحدًا في الوقف والوصل "(٢) ، وهذا الوجه قليل .

والأكثر والأعرف الوقف عليه بالهاء ، وفي الوصل بالتاء ، وذلك نحو : ( فاطمهْ ، وحمزهْ ، وطلحهْ ) وقفًا ، و( فاطمة ، وحمزة ، وطلحة ) وصلًا (٣) .

وإنما جَرَتِ الأشياء في الوصل على حقائقها دون الوقف ؛ لأن حال الوصل أعلى رتبة من حال الوقف ، وذلك أن الكلام إنما وضع للفائدة ، والفائدة لا تُجْنَى من الكلمة الواحدة ، وإنما تُجْنَى من الجمل ومدارج

---

(١) الخصائص ١٥٩/١ ، وينظر : المنصف ص ١٥٩ ، ١٦٠ .

(٢) ينظر : الكتاب ١٦٧/٤ .

(٣) ينظر : أبو الخطاب الأخفش الكبير لأستاذنا الدكتور / محمد إبراهيم عبد الله ص ١٥١ .

القول، فلذلك كان حال الوصل عندهم أشرف وأقوم وأعدل من حال الوقف(١).

٢- الوقف علي الأسماء المبنية ، نحو : (أَنا) ، الاسمُ فيه الألفُ والنون ، والألف دخلت لبيان الحركة في الوقف ، يدلّ على ذلك أنّك إذا وصلتَ ، سقطت الألفُ ، فتقول : (أنَ فعلتُ) ، والوصلُ ممّا يردّ الأشياء إلى أصولها في الغالب (٢).

٣- ويقال : كان من الأمر كيت وكيت - إن شئت كسرت وإن شئت فتحت - ، وأصل التاء فيها هاء ، وإنما صارت تاء في الوصل (٣).

ويقال : (كان من الأمر كيه وكيه) بالهاء ، ويقال : (كيمه) ، كما يقال: (لِمَه) في الوقف (٤) .

٤- أصل ذوات :

(ذَوَاتُ) جَمْعُ (ذَاتٍ) الَّتِي بِمَعْنَى : صَاحِبَةٍ ، وَهِيَ مُؤَنَّثُ (ذُو) بِمَعْنَى: صَاحِبٍ ، وَأَصْلُ (ذَواتٍ) : (ذَوَاه) بَهَاءِ التَّأْنِيثِ مِثْلُ نَوَاه ، وَوَزْنُهَا : (فَعَلَه) بِفَتْحَتَيْنِ وَلَامُهَا وَاوٌ ، فَأَصْلُهَا : ذَوَوَةٌ فَلَمَّا تَحَرَّكَتِ الْوَاوُ إِثْرَ فَتْحَةٍ قُلِبَتْ أَلِفًا، ثُمَّ خَفَّفُوهَا فِي حَالِ الْإِفْرَادِ بِحَذْفِ الْعَيْنِ فَقَالُوا : ذَاتٌ ، فَوَزْنُهَا فَلَتْ أَوْ فَلَهْ .

---

(١) ينظر : الخصائص ٣٣٣/٢ .

(٢) ينظر : شرح المفصل ٢٣٥/٥ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١١/١.

(٤) ينظر : الصحاح مادة (ك و ي) ٣٢٨/٧ .

قَالَ الْجَوْهَرِيُّ : " رأيت ذوات مال ، لأن أصلها هاء ، لأنك لو وقفت عيها في الواحد لقلت : (ذاه) بالهاء ، ولكنها لما وصلت بما بعدها صارت تاء "(١) .

وَيَدُلُّ لِكَوْنِ أَصْلِهَا هَاءً أَنَّهُ إِذَا صُغِّرَ يُقَالُ : (ذُوَيْهِ) بِهَاءِ التَّأْنِيثِ(٢).

٥- (اللات) :

اسم صنم كان لثقيف ، وكان بالطائف ، وبعض العرب يقف عليها بالتاء ، وبعضهم بالهاء .

قال الأخفش (٣) : سمعنا من العرب من يقول : {أَفَرَأَيْتُمُ اللاَّتِ وَالْعُزَّى} (٤) بالتاء ، ويقول : هي اللات ، فيجعلها تاء في السكوت ، وهى اللاتِ ، فاعلم أنه جرٌ في موضع الرفع والنصب ، فهذا مثل (أمسِ) مكسور على كل حال .

قال : وأما ما سمعنا من الأكثر في (اللات والعزى) في السكوت عليها فـ(اللاه) ؛ لأنها هاء فصارت تاء في الوصل ، وهى في تلك اللغة مثل : كان من الأمر كيت وكيت .

---

(١) الصحاح ٤٠١/٧ .

(٢) ينظر : التحرير والتنوير ١٧٢/٢٢ .

(٣) ينظر : معاني القرآن للأخفش ١١/١ ، والصحاح ٩٩/٧ .

(٤) الآية ١٩ من سورة النجم .

## الخاتمة

الحمد لله في الأولى والآخرة ، له الحكم وإليه المرجع والمآب ، والصلاة والسلام على من ختم الله به النبيين والمرسلين ، وعلى آله وأصحابه ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين وبعد ....

فقد ترتب على دراسة ظاهرة رد الأشياء إلى أصولها في العربية نتائج هي :

١-اتفق العلماء على أن الضمائر ترد الأشياء إلى أصولها غالبا ، من ردٍّ للمحذوف ، وردٍّ للمبدل إلى أصله من الحركة ، وكذا في البناء والإعراب كما سبق ، ومن فروع هذه القاعدة : رجوع الواو مع ميم الجمع المذكر مع المضمر ، كما في قوله تعالى : ﴿ وَإِذْ يُرِيكُمُوهُمْ ﴾ ، وهي لغة التنزيل كما ترى .

٢-الإضافة والألف واللام من وسائل الرد إلى الأصل ، وقد يستدل بهما معًا على الأصل كما في مسألة : (جر ما لا ينصرف بالكسرة) ، وقد يستدل بالإضافة فقط في بعض المسائل ، وأيضا يستدل بالألف واللام فقط كما في مسألة (حكم تابع المنادى المفرد المعرفة المعطوف عطف نسق مقترنا بأل) ، وتنفرد الإضافة عن الألف واللام بأنها ترد المحذوف والمبدل كما سبق .

٣-التثنية ترد الشيء إلى أصله من الإعراب ، وترد – وكذا الجمع – العلم إلى النكرة ، وترد المحذوف ، وترد المبدل .

٤-التثنية أقوى من الإضافة في باب الرد ؛ وذلك لأنّا رأينا التثنية قد تردّ الذاهبَ الذي لا يعود في الإضافة ، نحو : (يَدٍ) : (يَدَيانِ) ، وأنت تقول في الإضافة : (يَدُك) لا تردّ الذاهب، فلمّا قويت التثنيةُ على ردّ ما لم تردّه

الإضافةُ ، صارت أقوى من الإضافة في باب الردّ ، فإذا ردّت الإضافةُ الحرفَ الذاهب ، كانت التثنية أوْلى بذلك وأجدر .

٥-الجمع والتصغير يردان الشيء إلى أصله في المسألة الواحدة ، ويستدل بأحدهما على الأصل غير مُجتمعينِ كما سبق في بعض المسائل.

٦-النسب أقوى في باب الردّ ؛ لأنه يرد ما رجع في التثنية والجمع بالألف والتاء ، وما لم ترده تثنية ولا جمع .

٧-فكرة الضرورة عند المبرد خاصة قائمة على أنها ترد الأشياء إلى أصولها .

٨- الإسناد ، والإتيان بالماضي والمضارع والمصدر ونحوها أشياء تردُّ الشيء إلى أصله كما سبق في باب الجمع والتصغير .

## ٩-ثبت بأهم المصادر والمراجع

- إبراز المعاني من حرز الأماني لأبي شامة ، تحقيق الأستاذ / إبراهيم عطوة عوض ، الناشر : شركة مكتبة مصطفى البابي الحلبي .

- أسرار العربية لأبى البركات الأنباري ، تحقيق الدكتور/ فخر صالح قدارة ، دار الجيل – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٥٥م .

- الأشباه والنظائر في النحو للسيوطي ، تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، مؤسسة الرسالة .

- الأصول فى النحو لابن السراج ، تحقيق الدكتور/ عبد الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثالثة ١٩٨٨م .

- أمالي ابن الحاجب ، دراسة وتحقيق الدكتور / فخر صالح سليمان قدارة ، الناشر : دار عمار – الأردن ، ودار الجيل – بيروت ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

- أمالي ابن الشجري ، تحقيق ودراسة الدكتور / محمود محمد الطناحي ، الناشر : مكتبة الخانجي بالقاهرة .

- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين : البصريين والكوفيين لأبى البركات الأنباري ، الناشر : المكتبة العصرية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣م .

- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك لابن هشام الأنصاري ، الناشر : دار الجيل – بيروت ، الطبعة الخامسة ١٩٧٩م .

– البديع في علم العربية لابن الأثير ، تحقيق ودراسة الدكتور / فتحي أحمد علي الدين ، الناشر : جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، الطبعة الأولى ١٤٢٠ هـ .

– البسيط في شرح الجمل لابن أبي الربيع ، تحقيق الدكتور/ عياد بن عيد الثبيتي ، دار الغرب الإسلامي ، بيروت – لبنان ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

– تاج العروس من جواهر القاموس للزَّبيدي ، تحقيق مجموعة من المحققين ، الناشر : دار الهداية .

– تاج اللغة وصحاح العربية للجوهري ، تحقيق الأستاذ / أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، الطبعة الرابعة سنة١٤٠٧هـ.

– التبيين عن مذاهب النحويين البصريين والكوفيين للعكبري ، تحقيق الدكتور / عبد الرحمن العثيمين ، الناشر : دار الغرب الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– التحرير والتنوير للطاهر بن عاشور ، المسمى بـ «تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد» ، الناشر : الدار التونسية للنشر – تونس ١٩٨٤م .

– التصريح بمضمون التوضيح للشيخ خالد الأزهري ، دار الكتب العلمية ، بيروت– لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢١هـ – ٢٠٠٠م .

– التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل لأبي حيان ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ، الناشر : دار القلم – دمشق .

– التعليقة على كتاب سيبويه لأبي علي الفارسي ، تحقيق الدكتور/ عوض بن حمد القوزي ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

– تفسير البحر المحيط لأبي حيان ، حققه الشيخ / عادل أحمد عبد الموجود وآخرون ، دار الكتب العلمية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ– ٢٠٠١ م .

– تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد لناظر الجيش ، دراسة وتحقيق الأستاذ الدكتور / علي محمد فاخر وآخرون ، الناشر : دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة ، القاهرة – الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ .

– توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك للمرادي، تحقيق الدكتور/ عبد الرحمن على سليمان ، دار الفكر العربي بالقاهرة ، الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ – ٢٠٠١م .

– الجنى الداني في حروف المعاني للمرادي تحقيق الدكتور/ فخر الدين قباوة، والأستاذ / محمد نديم فاضل ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م .

– حاشية الدسوقي على مغني اللبيب ، دار السلام الطبعة الأولى ١٤٢٢هـ ، ٢٠٠٢م.

– حاشية الصبان على شرح الأشموني المكتبة التوفيقية (بدون تاريخ).

– الحجة في القراءات السبع لابن خالويه ،تحقيق الدكتور / عبد العال سالم مكرم ، الناشر : دار الشروق – بيروت ، الطبعة الرابعة ١٤٠١ هـ .

– حروف المعاني والصفات للزجاجي ، تحقيق الدكتور / علي توفيق الحمد ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الأولى ١٩٨٤م .

– خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب لعبد القادر البغدادي ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ، الطبعة الثالثة ١٩٨٩م .

– الخصائص لابن جنى تحقيق الشيخ / محمد على النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، الطبعة الثالثة ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م .

– درة الغواص في أوهام الخواص للحريري ، تحقيق الأستاذ / عرفات مطرجي ، الناشر : مؤسسة الكتب الثقافية – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٨هـ – ١٩٩٨م .

– الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين ، تحقيق الدكتور / أحمد محمد الخراط ، الناشر : دار القلم ، دمشق .

– رسالة الملائكة للمعري ، تحقيق الأستاذ / محمد سليم الجندي ، دار صادر – بيروت ، ١٤١٢هـ – ١٩٩٢م .

– روح المعاني للألوسي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت – لبنان، الطبعة الرابعة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– سر صناعة الإعراب لأبي الفتح عثمان بن جني ، تحقيق الدكتور / حسن هنداوي ، دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٨٥م .

– سفر السعادة وسفير الإفادة لعلم الدين السخاوي ، تحقيق الدكتور / محمد الدالي ، الناشر : دار صادر ، الطبعة الثانية ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥م.

– الشافية في علمي التصريف والخط لابن الحاجب ، تحقيق الدكتور/ صالح عبد العظيم الشاعر ، الناشر : مكتبة الآداب – القاهرة ، الطبعة الأولى ٢٠١٠ م .

– شرح أبيات سيبويه للسيرافي ، تحقيق الدكتور / محمد علي الريح هاشم ، الناشر : مكتبة الكليات الأزهرية ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ١٣٩٤ هـ – ١٩٧٤م .

– شرح ألفية ابن مالك للأشموني ، تحقيق / طه عبد الرؤوف سعد ، المكتبة التوفيقية ، (بدون تاريخ) .

– شرح ألفية ابن مالك لابن عقيل ، تحقيق الشيخ / محمد محيي الدين ، دار العلوم الحديثة ، بيروت – لبنان .

– شرح ألفية ابن مالك للفارضي ، تحقيق الدكتور / مصطفى شحاتة الحسنين أبو سمرة ، رسالة محققة مودعة بمكتبة كلية اللغة العربية بالقاهرة ، ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م .

– شرح التسهيل لابن مالك ، تحقيق الدكتورين / عبد الرحمن السيد ، ومحمد بدوي المختون ، دار هجر للطباعة والنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى ١٤١٠هـ – ١٩٩٠م .

– شرح التصريف للثمانيني ، تحقيق الدكتور / إبراهيم بن سليمان البعيمي ، الناشر : مكتبة الرشد ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ –١٩٩٩م .

– شرح الجزولية للأبذيّ ، رسالة ماجستير للباحث / معتاد بن معتق ، تحقيق من أول باب الاستثناء ، جامعة أم القرى ١٤٢٤هـ .

– شرح جمل الزجاجي لابن عصفور ، تحقيق الدكتور/ صاحب أبو جناح ، عالم الكتب ، الطبعة الأولى ١٤١٩هـ – ١٩٩٩م .

– شرح كافية ابن الحاجب للرضي ، تحقيق الأستاذ / أحمد السيد أحمد ، المكتبة التوفيقية ، (بدون تاريخ) .

– شرح شافية ابن الحاجب للرضي تحقيق الأستاذ / محمد نور الحسن وآخرين ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م .

– شرح الكافية الشافية لابن مالك ، تحقيق الدكتور/ عبد المنعم أحمد هريدي ، الناشر : جامعة أم القرى – مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي – كلية الشريعة والدراسات الإسلامية – مكة المكرمة .

– شرح مراح الأرواح في علم الصرف لشمس الدين أحمد المعروف بديكنقوز أو دنقوز ، الناشر : شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي ، الطبعة الثالثة ١٣٧٩ هـ – ١٩٥٩ م .

– شرح المفصل لابن يعيش ، قدم له : الدكتور / إميل بديع يعقوب ، الناشر : دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

– شرح الملوكي في التصريف لابن يعيش ، حققه وعلق عليه الدكتور/ محمد حسين المحرصاوي ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة ١٤٣٣هـ – ٢٠١٢م .

– الضرورة الشعرية دراسة أسلوبية للسيد إبراهيم محمد ، دار الأندلس للطباعة والنشر ، الطبعة الثالثة ١٩٨٣م .

– علل النحو لابن الوراق ، تحقيق الدكتور / محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد ، الرياض ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩م .

– عمدة الكتاب للنحاس ، تحقيق الأستاذ / بسام عبد الوهاب الجابي، الناشر : دار ابن حزم – الجفان والجابي للطباعة والنشر ، الطبعة الأولى ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م .

– العين للخليل بن أحمد ، تحقيق الدكتورين / مهدى المخزومي ، وإبراهيم السامرائي ، الناشر : دار ومكتبة الهلال .

– القاموس المحيط للفيروزآبادي ، تحقيق : مكتب تحقيق التراث في مؤسسة الرسالة بإشراف : محمد نعيم العرقسُوسي ، الناشر : مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت – لبنان .

– قواعد المطارحة في النحو لابن إياز ، حققه الأستاذ الدكتور / علي توفيق الحمد وآخرون ، دار الأمل للنشر والتوزيع – إربد ، الأردن ، ١٤٢٣هـ – ٢٠١١م .

– الكامل في اللغة والأدب للمبرد ، تحقيق الأستاذ / محمد أبو الفضل إبراهيم ، الناشر : دار الفكر العربي – القاهرة ، الطبعة الثالثة ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م .

– الكتاب لسيبويه ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ، الناشر : مكتبة الخانجي ، القاهرة ، الطبعة الخامسة ١٤٣٥ هـ – ٢٠١٤م .

– الكليات للكفوي (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية) ، المحققان / عدنان درويش ، ومحمد المصري ، الناشر: مؤسسة الرسالة – بيروت .

– الكناش في فني النحو والصرف لعماد الدين إسماعيل ، دراسة وتحقيق الدكتور / رياض بن حسن الخوام ، الناشر : المكتبة العصرية للطباعة والنشر ، بيروت – لبنان ٢٠٠٠م .

– اللامات للزجاجي ، تخقيق الدكتور / مازن المبارك ، الناشر : دار الفكر – دمشق الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥م .

– اللباب في علل البناء والإعراب للعكبري ، الجزء الأول تحقيق الدكتور / غازي مختار طليمات ، والجزء الثاني تحقيق الدكتور / عبد الإله نبهان ، الناشر : دار الفكر المعاصر – بيروت ، ودار الفكر – دمشق ، الطبعة الأولى ١٩٩٥م .

– لسان العرب لابن منظور ، دار صادر – بيروت ، الطبعة الثالثة – ١٤١٤ هـ .

– لغة الشعر – دراسة في الضرورة الشعرية للدكتور/ حماسة عبد اللطيف ، دار غريب ، الطبعة الأولى ٢٠٠٦م .

– اللمحة في شرح الملحة لابن الصائغ ، تحقيق الدكتور / إبراهيم بن سالم الصاعدي ، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية ، الطبعة الأولى ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٤م .

– ما يجوز للشاعر في الضرورة للقزاز القيرواني ، حققه وقدم له وصنع فهارسه الدكتور / رمضان عبد التواب ، والدكتور صلاح الدين الهادي ، الناشر : دار العروبة – الكويت ، بإشراف دار الفصحى بالقاهرة.

– الممتع الكبير في التصريف لابن عصفور ، الناشر : مكتبة لبنان ، الطبعة الأولى ١٩٩٦م .

– مجاز القرآن لأبي عبيدة ، تحقيق الأستاذ / محمد فواد سزكين ، الناشر : مكتبة الخانجى ١٣١٨ هـ .

– المجموع المغيث في غريبي القرآن والحديث للمديني ، تحقيق الأستاذ / عبد الكريم العزباوي ، الناشر : دار المدني للطباعة والنشر والتوزيع ، جدة ، الطبعة الأولى جـ ١ (١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م) ،وجـ ٢،٣ (١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م) .

– المحصل في شرح المفصل للأندلسي ، تحقيق من بداية باب (التحذير) من إعداد الباحث / عبيد بن أحمد المالكي ، جامعة أم القرى ١٤٣٢ هـ .

– المحصول في شرح الفصول لابن إياز ، تحقيق الدكتور / شريف عبد الكريم النجار ، دار عمار للنشر ، الطبعة الأولى ١٤٣١هـ – ٢٠١٠م .

– المخصص لابن سيده ، المحقق الأستاذ /خليل إبراهيم جفال ، دار إحياء التراث العربي – بيروت ، الطبعة الأولى ١٤١٧هـ – ١٩٩٦م .

– المساعد على تسهيل الفوائد لابن عقيل ، تحقيق الدكتور/ محمد كامل بركات ، جامعة أم القرى ، المملكة العربية السعودية ، الطبعة الأولى – الجزء الأول سنة ١٤٠٠هـ – ١٩٨٠م ، والجزء الثاني سنة ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢م ، والجزء الثالث والرابع سنة ١٤٠٥هـ – ١٩٨٤م .

– مشكل إعراب القرآن لمكي بن أبى طالب القيسي ، تحقيق الدكتور / حاتم صالح الضامن ، الناشر : مؤسسة الرسالة – بيروت ، الطبعة الثانية ١٤٠٥هـ .

– معانى القرآن للأخفش ، تحقيق الدكتورة / هدى قراعة ، الناشر : مكتبة الخانجي ، الطبعة الأولى ١٤١١ هـ – ١٩٩٠م .

– معاني القرآن وإعرابه للزجاج ، تحقيق الدكتور/ عبد الجليل شلبي ، عالم الكتب ، بيروت ، الطبعة الأولى ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م.

– معاني القرآن للفراء تحقيق ومراجعة الشيخ / محمد علي النجار وآخرين ، مطبعة دار الكتب والوثائق القومية بالقاهرة – الطبعة الثالثة ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠٢ م .

– معجم علوم القرآن لإبراهيم محمد الجرمي ، الناشر : دار القلم – دمشق ، الطبعة الأولى ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م .

– معجم المصطلحات النحوية والصرفية للدكتور / محمد سمير نجيب اللبدي ، مؤسسة الرسالة – دار الفرقان ، الطبعة الأولى ١٤٠٥هـ – ١٩٨٥ م .

– المعجم المفصل في النحو العربي ، إعداد الدكتورة / عزيزة فوال بابتي ، دار الكتب العلمية ، بيروت – لبنان ، الطبعة الأولى ١٤١٣هـ – ١٩٩٢م .

– معجم مقاييس اللغة لابن فارس ، تحقيق الأستاذ / عبد السلام هارون ، الناشر: دار الفكر ، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

– مغنى اللبيب عن كتب الأعاريب لابن هشام ، دار السلام ، الطبعة الأولى١٤٢٢هـ – ٢٠٠٢م .

– مفردات ألفاظ القرآن للأصفهاني ، الناشر : دار القلم ـ دمشق .

– المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية للشاطبي ، المملكة العربية السعودية ، جامعة أم القرى ، مركز إحياء التراث الإسلامي ، الطبعة الأولى ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧م .

– المقتصد في شرح الإيضاح للجرجاني ، تحقيق الدكتور / كاظم بحر المرجان ، منشورات وزارة الثقافة والإعلام بالعراق – دار الرشيد للنشر ١٩٨٢م .

– المقتضب للمبرد ، تحقيق الأستاذ / محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب – بيروت .

– المقدمة الجزولية في النحو للجزولي ،تحقيق الدكتور / شعبان عبد الوهاب محمد ، طبع ونشر : مطبعة أم القرى .

– المقرب لابن عصفور ، تحقيق الأستاذين / أحمد عبدالستارالجواري، وعبد الله الجبوري ، الطبعة الأولى ١٣٩٢هـ – ١٩٧٢م .

– المنصف للسارق والمسروق منه لابن وكيع ، حققه وقدم له /عمر خليفة بن إدريس ، الناشر : جامعة قاريونس، بنغازي ، الطبعة الأولى ١٩٩٤م .

– موارد البصائر لفرائد الضرائر لمحمد سليم بن حسين بن عبدالحليم، تحقيق ودراسة الدكتور / حازم سعيد يونس ، دار عمار – عمان ، الطبعة الأولى ١٤٢٠هـ – ٢٠٠٠م .

– نتائج الفكر في النَّحو للسُّهَيلي ، تحقيق الدكتور / محمد البنا ، دار الاعتصام ، ١٩٨٤ م .

– نظرية الأصل والفرع في النحو العربي للدكتور / حسن خميس الملخ ، عمان – دار الشروق ، الطبعة الأولى ٢٠٠١م .

– النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ، تحقيق الدكتورين / طاهر أحمد الزاوى ، ومحمود محمد الطناحي ، الناشر : المكتبة العلمية – بيروت ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م .

– همع الهوامع فى شرح جمع الجوامع للسيوطى ، تحقيق الدكتور / عبد الحميد هنداوي ، الناشر : المكتبة التوفيقية – مصر .

# ثبت محتويات البحث


| الموضوع |
| --- |
| المقدمة..... |
| التمهيد.....<br>معني الأصل والفرع.....<br>المراد بالرد إلى الأصل.....<br>عبارات تؤدي معنى الرد إلى الأصل..... |
| رَدُّ الأَشْيَاءِ إِلَى أُصُوْلِهَا فِي العَرَبِيَّةِ – طُرُقُهُ وَمَسَائِلُهُ..... |
| المبحث الأول : الإضمار.....<br>معنى الإضمار لغة واصطلاحًا.....<br>مسائله :<br>١ – رجوع الواو مع ميم الجمع المذكر مع المضمر.....<br>٢ – ردُ النون المحذوفة من : إنْ ، وأنْ ، وكأنْ ، وأكُ ، ولدُ.....<br>٣ – ردّ اللام في المفعول له.....<br>٤ – ردُّ "في" مع الظرف إذا كَنّيْتَ عنه.....<br>٥ – فتح لام الجر مع المضمر غير الياء..... |

٦- الباء أصل حروف القسم.....

٧- الأصل في الماضي البناء على السكون.....

٨- بناء المضارع على السكون مع نون النسوة.....

٩- ردُّ الضميرِ اسمَ الفاعلِ إلى عمل الجر بحق الأصل.

١٠- رد الهمزة إلى أصلها في آل.....

١١- أصلُ كافِ التشبيهِ مِثْلُ.....

١٢- ذو المضافةُ إلى اسمِ جنسٍ أصلُها صاحب...

١٣- علة التزام دخول تاء التأنيث في الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي .....

١٤- علة قلب الألف ياء في (كلا ، وكلتا) في النصب والجر عند الاتصال بالمضمر خاصة.....

١٥- اختصاص الجر بـ"لولا" بالمضمر.....

تتمتان في قاعدة : الإضمار يرد الأشياء إلى أصولها.....

الأولى : جرى خلاف بين أبي بكر النحوي والسخاوي في رد الإضمار الأشياء إلى أصولها ، هل لأسباب توجب الرد أم لأجل الإضمار ؟

والثانية : هل المضمر يلزم رده الأشياء إلى أصولها في جميع المواضع ؟

المبحث الثاني : الإضافة والألف واللام.....

مسائله :

١- جر ما لا ينصرف بالكسرة.....

٢- علة إعراب "أيّ" الموصولة.....

٣- رد النكرة المفردة المبنية بعد (لا) إلى أصلها من الإعراب.....

٤- رد الظروف المبنية المقطوعة عن الإضافة إلى أصلها.....

٥- المنادى المضاف.....

٦- إضافة العدد المركب إلى غير تمييزه.....

٧- رد اللام المحذوفة.....

٨- رد الميم إلى أصلها في فم.....

٩- حكم تابع المنادى المفرد المعرفة المعطوف عطف نسق مقترنا بأل

المبحث الثالث : التثنية.....

١- رَدُّ التثنية الشيء إلى أصله من الإعراب.....

٢- رد التثنية العلم إلى التنكير.....

٣- رد التثنية لام الكلمة المحذوفة.....

٤- رد التثنية الحرف المبدل إلى أصله.....

المبحث الرابع : الجمع والتصغير ومعهما طرق أخرى.....

مسائله :

١- ردّ العين المحذوفة من الثلاثي.....

٢ – ردّ اللام المحذوفة من الثلاثي.....
٣ – رد المبدل من حرف أصلي.....
٤ – أصل سِتٌّ.....
٥ – اشتقاق الاسم.....
٦ – ثعجر.....
٧ – أصل الصلاة.....
٨ – التصحيح في "مفاعِل" المعتل العين.....
٩ – أصل مَلَك ووزنه.....
١٠ – الياء في "ذِي" المشار به للمؤنث هي الأصل.....
١١ – أصالة الألف في "ذا" ، والياء في "الذي"...
١٢ – اشتقاق إنسان من النسيان.....
١٣ – التصغير يرد التاء في المؤنّث الخالي منها.....
طرق أخرى ترد الأشياء إلى أصولها مع ذكر بعض الشواهد.....

المبحث الخامس : النسب.....
تعريفه.....
مسائله :
١ – ردُّ المحذوف.....
٢ – ردُّ النسبِ المبدلَ إلى أصله والإبدال في الحرف...

٣- ردُّ النسبِ المبدلَ إلى أصله والإبدال في الحركة...

٤- ردُّ النسبِ المبدلَ والمحذوفَ في (ذات).....

المبحث السادس : الضرورة.....

الضرورة عند سيبويه.....

الضرورة عند المبرد.....

مسائله : مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إذَا اضطر أَنْ يزيده.....

١- صرف ما لا ينصرف.....

٢- تحريك المعتلّ فيما حقه أن يلفظ به على السكون.....

٣- إظهارُ التضعيف.....

٤- إثبات ألف (ما) الاستفهامية إذا دخل عليها حرف الجرّ.....

٥- إتمام الاسم في نحو : غَدٍ.....

٦- إظهار المتعاطفين المتحدين لفظا ومعنى.....

مِمّا يستحسنُ للشاعرِ إذَا اضطر أَنْ يحذفَهُ.....

١- حذف (ما) من (إمّا).....

٢- حذف النون من ليتني.....

٣- قصر الممدود.....

المبحث السابع : الوَصْل.....

معنى الوصل لغة واصطلاحًا.....

مسائله :

١ – الاسم إذا كان آخره تاء التأنيث.....

٢ – الوقف علي الأسماء المبنية.....

٣ – كان من الأمر كيت وكيت.....

٤ – أصل ذوات.....

٥ – اللات.....

الخاتمة.....

ثبت بأهم المصادر والمراجع.....

ثبت محتويات البحث.....